جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية وآدابها

إبرام الحكم النحوي عند ابن جنّي

للطالبة
شذى عطا سليم جرّار

إشراف
الأستاذ الدكتور حنا جميل حدّاد

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة دكتوراه فلسفة في

تخصص اللغة والنحو في جامعة اليرموك

٥ / ٦ / ٢٠٠٥م

Yarmouk University
Faculty Of Arts
The Department of Arabic Language and Literature

Ibn Jennie's Synthetic Conclusion

Prepared by
Shatha Ata Salim Jarrar

Supervised by
Prof. Dr. Hanna Jamil Haddad

A Dissertation Submitted in Partial Fulfillment
Of the Requirements for the Degree of Doctor
Of Philosophy in Linguistics and Syntax at
Yarmouk University

5 / 6 / 2005

جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية وآدابها

إبرام الحكم النحوي عند ابن جنّي

للطالبة
شذى عطا سليم جرّار

إشراف
الأستاذ الدكتور حنا جميل حدّاد

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة دكتوراه فلسفة في

تخصص اللغة والنحو في جامعة اليرموك

٥ / ٦ / ٢٠٠٥م

وافق عليها

الأستاذ الدكتور حنا جميل حدّاد ، مُشرفاً رئيساً .....
أستاذ في النحو واللغة. جامعة اليرموك.

الأستاذ الدكتور محمد حسن عوّاد ، عضواً .....
أستاذ في النحو واللغة. الجامعة الأردنية.

الأستاذ الدكتور سلمان محمد القضاة ، عضواً .....
أستاذ في النحو واللغة. جامعة اليرموك.

الأستاذ الدكتور موسى سامح ربابعة ، عضواً .....
أستاذ في الأدب القديم. جامعة اليرموك

الدكتور عبد الحميد محمد الأقطش ، عضواً .....
أستاذ مشارك في النحو المقارن. جامعة اليرموك

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

الحمد لله خالق الإنسان، المنعم عليه بنعمة اللسان، المزيّن له بالعقل والجنان، لينظر في الذي يشغله بإتقان، ويحكم في أمره بالعدل والميزان .

والصلاة والسلام على سيدنا محمد حبيب الرحمن، عدد ما ذكر الثــقلان، وعلى آله وصحبه ومن تبعه والنبيين طلباً للرحمة والغفران .

وبعد،

فقد ظلّت نحوية ابن جنّي تستهويني، وتحثّني على البحثِ فيها . وقد تيسّر لي ذلك عندما ارتضى أستاذي الدكتور حنّا حدّاد الفكرةَ موضوعاً للبحث، لأكون سابقة إلى تناول أحكام ابن جنّي النحوية بالدراسة والتحليل. حيث جاءت أطروحتي، بعد المقدمة، في تمهيد وفصول ثلاثة ونتيجة .

حيث اشتمل التمهيد على دراسة معجميّة للحكم النحوي لغة واصطلاحاً، وتتبع لمراحل نشأة الحكم النحوي وتطوّره، ثم دراســة علاقته بكل من الفقه والمنطق، وعرض لأقسام الحكم النحوي .

واشتمل الفصل الأول على طرق إبرام ابن جنّي الحكم النحوي، وقدرته على استنباطه،

ومذهبه في عرضه، ثم التقاط نماذج من أحكامه النحوية المبرمة في بعض كتبه. وعرضها ودراستها وتحليلها. مع بيان لأبرز نظرياته في الأحكام .

وعرضت في الفصل الثاني أقساماً مختلفة من علل ابن جنّي التي أقام عليها أحكامه النحوية، مع العناية بالجانب النظري لفلسفة العلّة عنده، وذلك بعد أن مهدّت للعلّة معجميّاً وتاريخياً .

وتناولت في الفصل الثالث مدى تأثر ابن جنّي بأستاذه الفارسي في إبرام الحكم النحوي، حيث طغت منهجيّة الفارسي في إبرامه الحكم المعلّل، وسريان الروح المنطقية في الدراسة، واستقلالية الشخصية العلمية، على ابن جنّي الذي استطاع أن يفوق أستاذه في النهج والفكر أحياناً .

ثم كانت النتيجة التي رصدت فيها نتائج دراستي التي ارتضيتها سماتٍ تمثّل نضوجَ التفكير النحوي المتمثل في براعة إبرام الحكم النحوي عند ابن جنّي .

وألحقت الأطروحة بفهارس فنيّة للمحتويات والسور القرآنية والأشعار والمصطلح والأعلام .

وبعد،

فهذه تسع سنوات قضيتها في رحاب جامعتي الكبيرة _ الصغيرة : جامعة اليرموك، نهلت فيها من فيض علم أساتيذها الذين ساهموا في تكوين شخصيتي العلمية، وصقل شخصيتي

الاجتماعيـــة، فأكســـبوني ســـعة النظـــر ، وإحكـــام المنهـــج ، والثقـــة بالقـــدرات ، وتعلّـــم الصبر .

فمن حقّهم عليّ جميعاً أن أتوجه إليهم بالشكر والعرفان، وأخص اليوم منهم أستاذي المشرف الدكتور حنّا حدّاد، وأعضاء لجنة المناقشة، بتقويمهم الرسالة، وتقييمها .

ويبقى أن أشكر رمز القيم الإنسانية الرفيعة عندي، بحب الخير للآخرين، وحسن الظن بهم، والطيبة والتســـامح والكرم في زمن شحّ فيه التفاني والإخلاص، أسرتي الصغيرة، رعاكم الله .

واللهَ أسألُ أن تكون لي هذه الرسالةُ نهايةَ سبيلٍ، وبدايةَ السبيل، والحمد للمفضي بفضله عليَّ الحمدَ الجميلَ .

التمهيد

للحكم النحوي

الحمد لله حافظ العربية، جاعِلها في بقائها سرمدية، المسخِّر لأهلها علماء مفطورين على سلامة السليقة والسّجية، مجبولين للنظر في أحوالها بالحذق والفطنة الفكرية، مزوَّدين لتهذيبها والبعد في لسان أهلها عن اللحن بالموهبة العبقرية، في إعمال العقل لتأصيلها وتقعيدها وإبرام أحكامها النحوية.

والصلاة والسلام على أفضل مَن في البرّية، وعلى آله وصحبه والنبيّين وأصحاب الرسالات السماوية.

وبعد،

فقد قال الله _ تعالى _ في كتابه العزيز : " ثُمَّ رُدُّوا إلى الله مولاهُمُ الحقِّ ألا لهُ الحُكْمُ وهو أسرعُ الحاسِبينَ " . [الأنعام ٦٢] .

فالحكم، وهو مما نُسِبَ إلى الله ، مقترن بالقضاء وإقامة العدل ، والفصل وإحقاق الحق في بعض معانيه ، ومقترن بالعقل ، وهو سبيل العلم والفقه في معانٍ أُخرى.

وعليه يكون الحكم جوهرَ الحيوان : الدنيا والآخرة، المنظَّم وفق قواعد ونظريات في شتى الميادين بما يوافق الحال والمعاش.

والمعْنِيُّ هنا من صور الحكم هو الحكم النحوي، وقبل الشروع في الحديث عنه، اصطلاحاً وتاريخاً، لي وقفة عند الحكم لغة.

الحكم لغة:

١_ قال الأزهري (٣٧٠ هـ) : [١] " الحُكمُ : العلم والفقه . . . . . والحُكم أيضاً : القضاء بالعدل " .

٢ _ وقال ابن فارس (٣٩٥ هـ) في معجم مجمل اللغة : [٢] " الحُكْمُ أصله المنع، وبذلك سُمِّيت حَكَمَة الدّابة . . . . . والحِكْمَة أيضاً من ذلك لأنها تمنع من الجهل " .

٣ _ وقال الجوهري (٤٠٠ هـ) في الصّحاح : [٣] " الحُكْمُ : مصدر قولك حَكَمَ بينهم يَحْكُمُ، أي قضى. والحُكم أيضاً : الحِكمةُ من العلم " .

٤ _ وقال ابن منظور (٧١١ هـ) في لسان العرب : [٤] " الحُكم : العلم والفقه والقضاء بالعدل، وهو مصدر حكم يحكُمُ " .

٥ _ وذكر الكفوي (١٠٩٤ هـ) في الكليات [٥] : الحُكم في اللغة : الصرف والمنع

---

(١) الأزهري : تهذيب اللغة . " حكم " .
(٢) ابن فارس : مجمل اللغة. " حكم " .
(٣) الجوهري : الصحاح. " حكم " .
(٤) ابن منظور : لسان العرب. " حكم " .
(٥) الكفوي : الكليات ٢ / ٢١٩ .

للإصلاح ومنه حَكَمَةُ الفرس، وهي الحديدة التي تمنع عن الجموح، ومنه الحكيم، لأنه يمنع نفسه ويصرفها عن هواها . . . . . والحكم أيضاً الفصل والبتّ والقطع على الإطلاق.

فكأن هذه التعريفات اللغوية للحكم يجمعها معنى مشترك، وهو العلم المانع الجهلَ، الذي يقتضي القضاء العادل بغرض الإصلاح.

ويقودنا هذا المعنى المشترك إلى تصوّر دعامة أساس راسخة صلبة، جدرانها منيعة فاصلة لما ليس من شاكلتها عنها، ضامّة لمشاكلاتها وتابعاتها إليها.

ولعل هذا التصوّر يقودنا إلى تعريف الحُكم اصطلاحاً، فقد عرّفه علي بن محمد الجرجاني (٨١٦ هـ) في التعريفات قائلاً : [١] " الحكم : إسناد أمر إلى آخر إيجاباً أو سلباً ".

وكذا عرّفه الكفوي في الكليات [٢] ، لكنّه أردف وصفين معرّفين للحكم في العرف : فقال : [٣] " الحكم العقلي هو إثبات أمر لآخر، أو نفيه عنه . . . . . وينحصر في الوجوب والاستحالة والجواز " .

وعرّف الحكم العادي قائلاً [٤] " هو إثبات ربط بين أمر وآخر، وجوداً أو عدماً بواسطة

---

(١) الجرجاني : التعريفات ١٢٣ .

(٢) انظره ٢ / ٢٢٠ .

(٣) الكفوي : الكليات ٢ / ٢٢١ .

(٤) نفسه ٢ / ٢٢١ وقد شرح مفهوم العادي قائلاً : " يطلق العادي على ما يستند إلى شيء من العقل والنقل، ويطلق أيضاً على ما استقرّ في النفوس من الأمور المتكرّرة المقبولة عند الطباع السليمة، وعلى ما استقر الزمان على حكمه، وعاد إليه مرّة بعد أخرى، وعلى ما وقع في الخارج " .

تكـرّر القـران بينهمـا علـى الحس، مـع صحة التخلّف، وعـدم تأثر أحدهما على الآخـر البتّة " .

فهذان التعريفان الموصوفان لا يخرجان _ حقيقةً عن التعريف الاصطلاحي للحكم، فهناك أمرٌ ثابتٌ أصلٌ يقاس عليه، ويسند إليه، وهناك أمر آخر مقيس ومُسند : إما بالمشابهة، وهي المعبَّر عنها بالإيجاب، أو بالمخالفة، وهي المعبَّر عنها بالسلْب. هذا مع وجود القرينة، ولعلها العلّة، وإمكانية توفّر الشواذ، صورة من صور التخلف.

وبتعريف الحكم الاصطلاحي هذا، أصبح تعريف الحكم النحوي واضحاً محدّداً .

الحكم النحوي اصطلاحاً :

كان شأن النحويين في إبرامهم أحكامهم النحوية شأن الباحثين المعتمدين القياس في الأشباه والنظائر من الظواهر، لعقد الموازنات بين الجزئيات والكليات، في مختلف الشؤون المادية والمعنوية، للوصول إلى الأحكام العامة المستنبطة، التي يفرضها التفكير المنطقي في تلك الظواهر.

وعلى هـذا فقد عرّف الأسـترابادي (٦٨٦ هـ) الحكم النحوي بأنه [1] " ما توجبه العلّة " .

---

(١) الأستراباذيّ : شرح كافية ابن الحاجب ١ / ٨٧ وقد اعتمد على تعريفه هذا أحمد سليمان ياقوت فعرّف الحكم النحوي أنه : " نتاج العلّة التي توجد في كل من الأصل المقيس عليه والفرع المقيس "، انظر : أحمد سليمان ياقوت : دراسات نحوية في خصائص ابن جني ١٣٩ .

وعرّفه الكفوي بأنه [1] " الحكم العادي القوي، كرفع الفاعل، ونصب المفعول، ونحو ذلك من الأحكام النحوية واللغوية " .

وجاء تعريف عزيزة فوّال له أكثر تفسيراً و توضيحاً، حيث قالت : [2] " ما يجري على الفرع من أحكام الأصل صرفاً ونحواً وإعراباً، مثل : قُتِلَ اللصُّ ، اللص : نائب فاعل مرفوع، حملاً على الأصل الذي هو الفاعل، ونائب الفاعل فرع والفاعل هو الأصل. أو هو : ما تنصُّ عليه قاعدة ما، كأن تقول : المبتدأ اسم مرفوع يقع في أوّل الجملة غالباً، مجرّد من العوامل اللفظية، ومحكوم عليه بأمر، أو هو الإسناد " .

فقد حدّته بحدّين، أزالت عنه فيهما اللبس، باستخدام لغة تعليمية بسيطة، مستعينة بالأمثلة التي تقشع غشاوة التصورات المعقّدة والممثّلة بالتراكيب الفلسفية الغامضة .

ولكن الحكم النحـــوي كونه جــزءاً من كيان النحو الكلي لم يظهــر هكذا اعتباطاً، فقد كانت ثمة حاجة منطقية لظهــوره . فكيف كانت نشأة هــذا الجزء، وهو الحكــم، المقترنة بذلك الكل، وهو النحو ؟

نشأة الحكم النحوي :

كان للعرب ملكة لسانية رفيعة، جعلتهم ينطقون بلغتهم سليقة وسجيّة، [3] " وكانت الملكـــة الحاصلة للعرب من ذلك أحسن الملكات ، وأوضحها إبانة عن المقاصـــد، لدلالة غير

---

(١) الكفوي : الكليات ٢ /٢٢٠ .

(٢) عزيزة فوّال : المعجم المفصّل في النحو العربي ١ / ٤٩٧ .

(٣) ابن خلدون : مقدمة ابن خلدون ٤ / ١٢٥٥ .

الكلمات فيها على كثير من المعاني، مثل الحركات التي تعيّن الفاعل من المفعول من المجرور، أعني المضاف، ومثل الحروف التي تفضي بالأفعال إلى الذوات من غير تكلّف ألفاظ أخرى، ولا يوجد ذلك إلاّ في لغة العرب . . . . . فلما جاء الإسلام وفارقوا الحجاز لطلب الملك . . . . . ، وخالطوا العجم، تغيّرت تلك الملكة بما ألقى إليها السمع من المخالفات التي للمتعربيّن من العجم، والسمع أبو الملكات اللسانية، ففسدت بما أُلقي إليها ممّا يغايرها لجنوحها إليه باعتياد السمع " .

[1] " وبطول هذا الامتزاج تسرّب الضعف إلى نحيزة العربيّ وسليقته " ، هذا العربيّ الذي اعتاد المحاكاة المدّعمة بالفطرة السويّة، حيث كانت [2] " تملأ العبارات السليمة سمعه، ويطبع بها لسانه، فتجود قريحته بسليم التراكيب، ومنسجم العبارات " ، فلم يكن، حينئذ، بحاجة إلى ضوابط وقواعد وأحكام، تقوّم لسانه، فتصونه من الاعوجاج، وتحمي عقله من انغلاق فهم المعاني، بسبب الجهل باستخدام التراكيب .

ولذلك، خشي أصحاب العقول الغُيُر على لغتهم استفحال الخطب، بتسرّب الضعف، وتفشّي اللحن، [3] " فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطّردة شبه الكليات والقواعد، يقيسون عليها سائر أنواع الكلام، ويلحقون الأشباه منها بالأشباه، مثل أن الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، والمبتدأ مرفوع. ثم رأوا تغيّر الدلالة بتغيّر حركات هذه الكلمات، فاصطلحوا على تسميته **إعراباً**، وتسمية الموجب لذلك التغيّر **عاملاً** ، وأمثال ذلك. وصارت

---

(١) محمد الطنطاوي : نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ١٥ .

(٢) عبد الحميد حسن : القواعد النحوية مادتها وطريقتها ٧٢ .

(٣) ابن خلدون : مقدمة ابن خلدون ٤ / ١٢٥٦ .

كلها اصطلاحات خاصة بهم، فقيّدوها بالكتاب، وجعلوها صناعة لهم مخصوصة، واصطلحوا على تسميتها **بعلم النحو** " .

وتكاد الروايات تجمع على أن أوّل مـــن وضع النحـــو علماً وقواعدَ نظريةً هـــو : **أبو الأسود الدؤلي**[1] ، فقد [2] " استنبط من كلام العرب ضوابط ثابتة كانت أساس عمله في توزيع الرفع والنصب والجر " .

وظل النحو النظري في عهده في **طور النشوء والتكوين** : واستمر إلى زمن تلاميذه أمثال : **عنبسة الفيل، وميمون الأقرن، ونصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر**، حيث لمّا تبزغ فكرة القياس عندهم بعدُ .

ثم كان **طور النمو والنظر والمناقشة**، وقد ســـطع فيه نجم **أبي عمرو بن العـــلاء، وعبد الله بن أبي إسحاق**، الذي فرّع النحو وقاسه، حتى قيل فيه : [3] " إنّ ابن أبي إسحاق كان أشد تجريداً للقياس" ، وكان لولعه بالقياس وطرد القواعد ومدّ العلل فضلٌ في خدمة النحو العربي، وإرساء دعائمه [4] .

ولذلك نراه قد [5] " أتيح له بفضل قدرته العقلية وشجاعته النفسية . . . . . أن يوضّح

---

(١) انظر مثلاً : السيرافي : أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض ٣٣ ، والقفطي : إنباه الرواة على أنباه النحاة ١ /٤٢ ، وابن خلدون : المقدّمة ٤ / ١٢٥٦ .

(٢) مازن المبارك : النحو العربي ٣٢ .

(٣) السيرافي : أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض ٤٣ .

(٤) انظر ما رآه مازن المبارك : النحو العربي ٤١ .

(٥) علي أبو المكارم : أصول التفكير النحوي ١٥ .

السبيل الأقوم أمام النحاة لتناول ظواهر اللغة التركيبية بالتقعيد، بما وضع من قواعد عامة للبحث النحوي، سار عليها وطبقها بحزم شديد وجرأة بالغة، وهي أن يقف عند الظواهر الشائعة المطّردة، وأن يعدها هي القوانين الضرورية في التركيب " .

وعقبه **طور التأليف النحوي**، والمتمثّل في [1] " جمع مسائل النحو المعروفة في كتاب، وقد ذكـروا أن **عيسى بن عمر الثقفي** فعل ذلك، فألّف كتابين، سمّى أحـدهما الجامـع، والآخر الإكمال " .

ونصل إلى **طور النضوج الفكري** في القياس والتعليل، والتي بلغ فيها **الخليل بن أحمد** الذروة في النظرة الشمولية والدقيقة في النحو، فقد [2] " اسـتنبط من علم النحو ما لم يُسبق إليه "، فكان [3] " يشحذ ذهنه الحاد، ويفرغ للبحث عن لآلئ هذا الفن من بحر علمه العميق، حتى جمع أصوله، وفرّع تفاريعه، وضمَّ كل شيء إلى لفقه، وساق الشواهد، وعلّل الأحكام " .

وتابعه تلميذه **سيبويه** في إعمال العقل لإقرار صحة القواعد والأحكام، بعد الإلمام بها، وجمعها وتنظيمها في كتاب واحد، يعد أوّل أثر نحوي للنضوج الفكري المكتمل، الذي وصل إلينا، متضمناً آراء مـن سـبقه من النحـويين ، وما اسـتنبطه هو نفسه، حيث كانت له فيه [4] " شخصية قوية ظهرت في ابتداع بعض القواعد . . . . وحسن التعليل . . . . . ، وجودة الترجيح عند الاختلاف، واستخراج الفروع من القياس الذي امتلأ به الكتاب " .

---

(١) أحمد أمين : ضحى الإسلام ٢٩٠ .

(٢) القفطي : إنباه الرواة على أنباه النحاة ١ / ٣٧٨ .

(٣) محمد الطنطاوي : نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ٤٢ .

(٤) نفسه ٨٣ .

وبذلك نصل إلى **طور الإكمال والكمال النحوي**، متمثلاً **بالأخفش الأوسط** صاحب الفضل في نشر كتاب سيبويه، فهو الطريق إليه [1]، لأنه كما قيل : أعلم من أخذ عنه في عصره.

ويعقبه **أبو عمر الجَرْمي، وأبو عثمان المازني**، ومن بعدهما **المبرّد**، الذي يُعدُّ [2] " شيخ أهل النحو والعربية، وإليه انتهى علمها بعد طبقة أبي عمر الجرمي وأبي عثمان المازني " .

وفي هذا الطور أبدع العلماء في شرح كلام السابقين، وإكمال ما فاتهم، مراوحين بين الاختصار تارة والبسط أخرى، فقد سلكوا بالنحو [3] " مسلكاً طبعه بطابع فيه كثير من التغيير الشكلي والتأليفي، فقد تغيّرت لغة التأليف، ووضعت اصطلاحات وعبارات في المؤلفات لم تكن من قبل " ، وحدّت الحدود، ورتّبت المسائل، ونظّمت الأبواب، حتى استوى النحو علماً قائماً وفق قواعد وأصول وأحكام ثابتة .

وبهذا يكتمل كيان النحو واصلاً في نضوجه إلى رأس الهرم في [4] " سعة البحث وعمق التفكير، ونضج العقل العلمي تأليفاً كثيراً قيّماً موجوداً " ، حيث برزت فيه كوكبة من العلماء أمثال : **الزجّاج وابن السرّاج والسيرافي والفارسي والرّماني والزّجاجيّ وابن جني**، ليشكلوا بذلك طوراً خصيباً هو **طور المفاضلة والترجيح** بين الآراء والمذاهب النحوية، والنضوج في القياس والتعليل وإبرام الأحكام النحوية .

---

(١) انظر ما رواه السيرافي : أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض ٦٦ .

(٢) ابن الأنباري : نزهة الألباء في طبقات الأدباء ١٦٤ .

(٣) عبد الحميد حسن : القواعد النحوية مادتها وطريقتها ٨٤ .

(٤) محمد أسعد طلس : أبو الفتح بن جنّي : عصره، مكانته العلمية، آثاره. مجلة المجمع العلمي العربي، المجلد ٢٤، ١٩٤٩م ، ص ٥٣٨.

وهكذا نجد أن النحو أصبح علماً ذا قواعد وأصول وأحكام، كما أصبح للنحوي نظر ورأي مستقل في المسائل، فقد كان الرأي بداية [1] " يرتكز على الأشباه والنظائر من الحالات، وكانت المسألة تُعطى حكم نظائرها، ثم ارتقى الرأي واتسعت شعبه حتى سُمّي القياس. وكان له أثر في الوصول إلى كثير من الأحكام :

_ إما باستنباط حكم الشيء من حكم شبيهه .

_ أو باستنباط حكم القليل من حكم الكثير .

_ أو بطريق القياس التمثيلي .

_ أو باستخراج علّة الحكم المشتركة واستخدامها في التطبيق " .

وثمة عاملان مؤثّران، ساعدا في تدعيم شخصية البحث النحوية القادرة على إبرام الأحكام واستنباط العلل، وعلىٰ الارتقاء بالتفكير القياسي عند النحويين، وهما : **الفقه والمنطق.**

الحكم النحوي والفقه :

عني المسلمون بالبحث في الدين وأصوله، وفي القرآن وتفسيره، وبدأوا النظر في الشريعة وأحكامها، وشرعوا في قياس حكم على حكم، أو استنباطه ومعرفة أسبابه، فكان علمُ الفقه بالأحكام الشرعية .

وأفاد النحويون من علم الفقه نهجاً متّبعاً في الدرس والتفكير، بإبرام الأحكام واستنباط العلل، والنظر في القياس، حتى شابه الحكمُ النحـــوي الحكمَ الفقهـــي، وتنوّعت أقسامه بتنوّع أقسام نظيره .

---

(١) عبد الحميد حسن : القواعد النحوية مادتها وطريقتها ١٩٨ .

فالحكـــم في الفقـــه هو : [1] " الخطاب المتعلّق بأفعال [العباد] بالاقتضاء أو التخيير أو الوضع " .

وقد أضاف الغزّالي لحدّ الحكم توضيحاً فقال : [2] " فالحرام : هو المقول فيه : اتركـــوه ولا تفعـــلوه، والواجب هو المقول فيه : افعلـــوه ولا تتركـــوه، والمباح هو المقول فيه : إن شئتم فافعلـــوه، وإن شئتم فاتركوه، فإن لم يوجد هذا الخطاب من الشارع فلا حكم، ولهذا قلنا : . . . . لا حكم للأفعال قبل ورود الشرع " .

وعليه تكون أقسام الحكم الشرعي هي [3] :

_ الواجب : وهو حكم يرد فيه خطاب الشرع باقتضاء الفعل، فهو أمر يقترن بإشعار العقاب على الترك .

_ المحظور : وهو حكـــم يرد فيه خطاب الشرع باقتضاء الترك، ويقترن بإشعار العقاب على الفعل .

_ المباح : وهو حكم ورد بالتخيير بين الفعل والترك، ففعله وتركه سيّان.

_ المندوب : وهو حكم لا يقترن بإشعار العقاب على الترك، ولكنّ فعله خير من تركه. فهو المأمور به الذي لا يلحق الذم بتركه .

_ المكروه : وهو حكم لا يقترن بإشعار العقاب على الفعل، ولكنّ تركه خير من فعله .

---

(١) الشوكاني : إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ١ /٢٥ .

(٢)الغزّالي : المستصفى من علم الأصول ١ /٥٥ .

(٣)انظر الغزّالي : المستصفى من علم الأصول ١ /٦٥ حتى ٦٧، والشوكاني : إرشاد الفحول ١ /٢٥ .

فهذه الأقسام تشي بتأثر الحكم النحوي بها في أقسامه [1] ، وليس هذا فحسب، فكما اعتمد الحكم الشرعي نص الشارع، كذلك اعتمد الحكم النحوي أوّلاً النصّ، فأطلق على الموجود من الظواهر اللغوية والقواعد النحوية المستنبطة من النصوص والشواهد.

ولكنّ اعتماد النص والشاهد قد يؤدي إلى ظهور صور من التعارض في الأدلّة النحويـة، بسبب التناقض في الأحكام وإهمـال النصوص الأخـرى، ممـا دفـع النحاة إلى [2] " ابتكار وسائل لترجيح ما ينتهون إليه من أحكام من ناحية، وتأييدها بالنصوص من ناحية أخرى، فكان أن استعاروا من المنهج الإسلامي ما تحدّد فيه علم أصول الفقه من أساليب لترجيح الأدلّة حين تتعارض " .

وحضور أحكام الفقه المستمر في أذهان النحويين جعلهم يقيسون قياساً عكسيّاً _ على سبيل تبادل التأثر والتأثير _ حُكماً فقهياً بحكم نحوي، فهذا **الفرّاء النحوي**، وهو في مجلس لابن خالته محمد بن الحسن الشيباني الفقيه، يقول : [3] " قلّ رجلٌ أنعم النظر في باب من العلم، فأراد غيره إلاّ سَهُل عليه، فقال له محمد : يا أبا زكرياء، فأنت أيضاً قد أنعمت النظر في العربية، فنسألك عن باب من الفقه، قال : هات على بركة الله، قال : ما تقول في رجل صلّى فسها، فسجد سجدتي السهو، فسها فيهما؟ ففكّر الفراء ساعة ثم قال : لا شيء عليه، قال له محمّد : ولم ؟ قال : لأن التصغير عندنا لا تصغير له، وإنما السجدتان تمام الصلاة، فليس للتمام تمام " .

---

(١) انظر تفصيل هذه الأقسام في صفحة ١٧.

(٢) علي أبو المكارم : تقويم الفكر النحوي ١١٧ .

(٣) القفطي : إنباه الرواة على أنباه النحاة ٤ / ٢٠ .

فأرسطو عندما انتهى من [1] " تأسيس منطقه، وتحديد تعاليمه، رغب في حمل عامة الناس على انتهاج هذا المسلك في التفكير، والتزام تلك الحدود، بعد أن صبَّ تعاليمه في قوالب لغوية، وصاغها في صورة ألفاظ وأصوات كالتي يألفها الناس في أحاديثهم. وهنا بدأت الصلة بين اللغة والمنطق، وظلَّ المفكرون بعد أرسطو قروناً طويلة يربطون بين اللغة والمنطق، ويحاولون صبّ اللغات في تلك القوالب المنطقية التي ابتدعها لنا أرسطو " .

ومن هؤلاء المفكرين : الأدباء والنحويّون القدماء. فالتوحيدي في مقابسته الثانية والعشرين يذكر أن ثمة مناسبة غالبة ومشابهة قريبة بين النحو والمنطق، حيث يقول : [2] " النحو منطق عربي، والمنطق نحو عقلي . وجل نظر المنطقي في المعاني، وإن كان لا يجوز له الإخلال بالألفاظ التي هي كالحلل والمعارض. وجل نظر النحوي في الألفاظ، وإن كان لا يسوغ له الإخلال بالمعاني التي هي كالحقائق والجواهر " .

ويعود التوحيدي ويؤكد علاقة النحو بالمنطق بعد أن يذكر حاجتنا إلى كلٍّ منهما، عندما يسرد مناظرةً دارت بين أبي سعيد السيرافي وأبي بشر متّى بن يونس، [3] "فالحاجة شديدة لمَن عدم هذه السجيّة، وهذا المنشأ، إلى أن يتعلّم النحـو ويقف على أحكامه، ويجري على منهاجه، ويفي بشروطه في أسماء العرب وأفعالها وحروفها وموضوعاتها ومستعملاتها ومهملاتها . . . . . ولا سبيل إلى معرفة الحق من الباطل، والصدق من الكذب، والخير من الشر، والحجّة من الشبهة، والشك من اليقين، إلاّ بما حويناه من المنطق " .

---

(١) إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة ١٣٣ .

(٢) أبو حيّان التوحيدي : المقابسات ١٢١ .

(٣) أبو حيّان التوحيدي : الإمتاع والمؤانسة ١ / ١٠٦ .

فالسيرافي يرى أن [1] " النحو منطق ولكنّه مسلوخ من العربية، والمنطق نحو ولكنه مفهوم باللغة، وإنما الخلاف بين اللفظ والمعنى، أن اللفظ طبيعي والمعنى عقلي، ولهذا كان اللفظ بائداً على الزمان، لأن الزمان يقفو أثر الطبيعة بأثر آخر من الطبيعة، ولهذا كان المعنى ثابتاً على الزمـــان، لأن مُستملى المعنى عقل، والعقل إلهـــي، ومادة اللفظ طينيّة، وكل طينيّ متهافت " .

فالنحو منطق لأنّ له نظاماً خاضعاً للمنطق، مرتبطاً بتفكير النحويين الخاص بلغتهم. وهو لا يقتصر على الأساليب فقط، وإنما يتعداه إلى إخضاع مفردات المنطق للأحكام النحوية. [2] " فالمقولات العشر : وهي : الجوهر والكم والكيف والزمان والمكان والإضافة والوضع والملك والفاعلية والقابلية، المرجع الذي آلت إليه قضاياه، والمعوّل عليه في مسائله :

_ فللكلمة **جوهر** لا يتغيّر بإعلال ولا إبدال .

_ وتقوم مقولة **الكم** مقام الأصل في اعتبار كمية الحروف .

_ وتجري مقولة **الزمان** على الفعل دون مراعاة لاستعمالاته .

_ وتفضي مقولة **المكان** هي ومقولة **الكيف** إلى تقدير الحركات على أواخر الكلمات .

_ وتقتضي مقولة **الإضافة**، كوجوب إضافة [3] الفعل إلى فاعل، وتقدير فاعل إن خلا منه الكلام .

_ وتستبد مقولة **الوضع** بالجملة فتنزلها منزلة المفرد في إجراء أحكام الإعراب عليه ".

والحكم النحوي أفاد من الحكم المنطقي والذي يعني [4] " الصواب والخطأ " ، حيث كان

---

(١) أبو حيّان التوحيدي : الإمتاع والمؤانسة ١ / ١١٥ .

(٢) لطفي عبد البديع : التركيب اللغوي للأدب . بحث في فلسفة اللغة والاستطيقا ٢٠ .

(٣) أظنه عنى فيها مفهوم الإسناد النحوي .

(٤) مصطفى جمال الدين : البحث النحوي عند الأصوليين ٩ .

المنطق [1] " آلة يقع بها الفصل والتمييز بين ما يقال هو حق أو باطل فيما يعتقد، وبين ما يقال هو خير أو شر فيما يفعل، وبين ما يقال هو صدق أو كذب فيما يطلق باللسان، وبين ما يقال هو حسن أو قبيح بالعقل " .

فهناك قدر ائتلاف بين الحكم النحوي والحكم المنطقي، تحتّم اشتراكهما اشتراكاً لا ينفي عدم التقائهما أحياناً. فمن أمثلة ذلك الاختلاف :

_ ثمّةَ حكم منطقي يقول بأن نفي النفي إثبات، ولكن هذا الحكم المنطقي [2] " من الناحية اللغوية ليس إلاّ تأكيداً للنفي " .

_ قُبِل في النحو، مِن قِبل بعض النحويين، حكم [3] " الشاذ والنادر، ورُدَّ في المنطق ما جرى مجراهما " .

وخلاصة القول في هذه العلاقة أن [4] " علم النحو في أصوله وأقسامه وأبوابه وخصائصه، قد نبع من اللغة العربية نفسها، ومن طبيعتها ومقوماتها. وإن هذه النواحي الفلسفية في العلل والتعاريف والعوامل قد اتجه النحاة إلى التفكير فيها طوعاً للمؤثرات العامة التي أثّرت في العقلية العربية، ووجهت الثقافة العربيـــة ونظام البحث فيها توجيهاً علمياً فلسفياً. أي أن علـــم النحو علم عربي أخرجته عقول لهـــا من النظام العلمي والمنطقي والفلسفي نصيب " .

---

(١) أبو حيّان التوحيدي : المقابسات ١٢٣ .

(٢) إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة ١٧٩ .

(٣) أبو حيان التوحيدي : المقابسات ١٢٥ .

(٤) عبد الحميد حسن : القواعد النحوية مادتها وطريقتها ٢٥٢ .

وهكذا رأينا كيف كان لكل من الفقه والمنطق أثر في بلورت الحكم النحوي، ثم نضوجه، حتى صارت له أنواع متعددة، وأقسام مختلفة .

أقسام الحكم النحوي :

تعدّدت القواعد النحوية، وارتبطت بها أحكام مختلفة، فقام النحاة بتقسيم هذه الأحكام، وقد ذكرها السيوطي فقال : [1] " الحكم النحوي ينقسم إلى واجب وممنوع وحسن وقبيح وخلاف الأولى وجائز على السواء .

_ **الحكم الواجب** : كرفع الفاعل وتأخيره عن الفعل .

_ **الحكم الممنوع** : كأضداد ذلك .

_ **الحكم الحسن** : كرفع المضارع الواقع جزاءً بعد شرط ماضٍ .

_ **الحكم القبيح** : كرفعه بعد شرط المضارع .

_ **الحكم خلاف الأولى** : كتقديم الفاعل في نحو : ضرب غلامُهُ زيداً .

_ **الحكم الجائز** : على السواء، كحذف المبتدأ أو الخبر أو إثباته حيث لا مانع من الحذف، ولا مقتضى له. " .

وكذلك فعلت عزيزة فوّال، فبيّنت أنواع الحكم النحوي، بعدما أفادت من تعريف القدماء للحكم العقلي عندما حصروه في الوجوب والاستحالة والجواز فقالت :

[2] " _ يكون **الحكم واجباً** إذا قلنا : الفاعل مرفوع .

_ يكون **ممنوعاً** إذا رفعنا المفعول به .

---

(١) السيوطي : الاقتراح ٤٤ .

(٢) عزيزة فوّال : المعجم المفصّل في النحو العربي ١ / ٤٩٧ .

_ يكون **جائزاً أو حسناً** إذا كان المبتدأ مجروراً بمن زائدة بعد استفهام [أو نفي] [1] مثل : ما في القاعة من طلاّب . طلاّب : مبتدأ مجرور بمن الزائدة لفظاً، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ .

_ ما يأتي **شاذاً عن القاعدة**، كتقديم الفاعل المتّصل بضمير يعـــود إلى المفعول به، كقول الشاعر [2] :

جَزَى ربُّهُ عني عَدِيَّ بن حاتِمٍ جَزَاءَ الكِلابِ العاوِياتِ وقد فَعَلْ

_ يكون جائزاً، كحذف المبتدأ أو الخبر أو إثباته حيـــن لا مانع من ذلك، كأن تسأل : مَنْ المسافرُ ؟ فتجيب : أخي، ولك أن تجيب : أخي مسافرٌ " .

وقسّم الســـيوطي الحكم النحوي تقسيماً آخـــر مرتبطاً بالضرائـــر الشعريـــة ، فقال : [3] " ينقسم أيضاً إلى **رخصة وغيرها**، والرخصة : ما جاز استعماله لضرورة الشعر[4] ، ويتفاوت **حُسناً وقبحاً** :

_ فالضرورة الحسنة : ما لا تُستهجَن، ولا تستوحش منه النفس كصرف ما لا ينصرف.

_ والضرورة المستقبحة : ما تستوحش منه النفس، كالأسماء المعدولة، وما أدى إلى التباس جمع بجمع، كرد المطاعم إلى مطاعيم " .

وتفرّع السيوطي في حديثه عن أنواع الحكم النحوي إلى مسألة تعلّق الحكم النحوي بشيئين أو أكثر من مفردات النحو، مع جواز ذلك أو امتناعه [5] :

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) الشاهد للنابغة الذبياني. انظر حنا حداد : معجم شواهد النحو الشعرية شاهد رقم (٢٤٠٩) .

(٣) السيوطي : الاقتراح ٤٥ بتصريف .

(٤) وألحق السيوطي بالضرائر الشعرية ما في معناها من نثر بغرض تحسينه بالازدواج.

(٥) ا نظر السيوطي : الاقتراح ٤٧ .

_ حيث **يجوز** مثلاً الابتداء بنكرة عند توّفر مسوّغ واحد من مسوّغات الابتداء بنكرة، فإن اجتمع مسوّغان أو أكثر، **فلا يمتنع الحكم ويبقى جائزاً** .

_ ومن خواص الأسماء : ال التعريف والتصغير، **ويجوز اجتماعهما في الاسم** .

_ ومن خواص الأفعال : قد والفاء، **ويجوز اجتماعهما في الفعل** .

_ ومن خواص الأسماء : ال التعريف والإضافة، **ولا يجوز الجمع بينهما**، وكذا التنوين مع الإضافة خاصتان للاسم **لا تجتمعان** .

_ ومن خواص الأفعال : السين وسوف من أدوات الاستقبال **ولا تجتمعان** .

وبهذا أكون قد أتممت التمهيد في الحكم النحوي عامة لانتقل بعده إلى الحديث عن الحكم النحوي عند ابن جنّي خاصة .

الفصل الأول

إبرام الحكم النحوي عند ابن جنّي

عاش ابن جنّي في القرن الرابع الهجري، الذي يمثّل _ كما مرّ بنا _ قمّة نضوج الفكر النحوي، المتمثّل برقي القياس والتعليل، والبراعة في التحليل للوصول إلى القاعدة، وإبرام الحكم النحوي .

فابن جنّي ظلّ [1] " عبر تاريخنا النحوي يمثّل روح النحو والنحاة "، بسعة علمه وغزير معرفته، وتنوّع كتبه في العربية، التي لا تخلو من نظرات نحوية خاصة، وفكر في النحو مستقل، ومنهج في التأليف بارع، ومذهب خالٍ من التعصّب لفرقة دون سواها، أو التعصب لهوى رأيه هو، مُتّسِم بالإعجاب بأستاذه الفارسي، وبالثناء على معلّم النحو الأكبر سيبويه، وبمتابعة من خالف آراء سيبويه أحياناً، وبمخالفة الجميع بتأدّب تلميذاً معترفاً بفضل من سبقه أحايين أُخر، محافظاً على مكانة علمية رفيعة في النحو خاصةً، وسائر علوم العربية عامة .

ولكنَّ الذي يعنينا هنا هو نحويّته، فقد نُعِتَ " بالنحوي " من قِبَلِ معظّم من ترجم له[2] .

ولعلَّ أحداً يتساءل قائلاً : وهل قصد المؤرخون عندما نعتوه بالنحوي النحوَ دون سواه من فروع العربية ؟

---

(١) حسن شحود : نظرية العامل وتطبيقاتها عند ابن جنّي ١٨١ .

(٢) انظر : الثعالبي : يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر ١ / ١٣٧ ، والخطيب البغدادي : تاريخ بغداد أو مدينة السلام ١١ / ٣١٠ ، والسّمعاني : الأنساب ٢ / ١٠٠ ، وابن الأنباري : نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء ٢٤٤ ، والقفطي : إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢ / ٣٤٠ ، وياقوت الحموي : معجم الأدباء ٤ / ١٥٩٤ ، واليافعي : مرآة الجَنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يُعتبر من حوادث الزمان ٢ / ٣٣٤ ، وابن خلّكان : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ٣ / ٢٤٦ ، وابن تغري بردي : النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ٤ / ٢٠٥ ، والسيوطي : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٢ / ١٣٢ ، وابن عماد الحنبلي : شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب ٣ / ٢٧٣ ، والموسوي : روضات الجنّات في أحوال العلماء والسادات ٥ / ١٧٨ .

وأجيب : نعم، فمفهوم النحو كان واضحاً محدّداً في أذهانهم حينئذ، ومسوّغي في ذلك تعريف ابن جني نفسه للنحو، فالنحو عنده : [1] " انتحاء سَمْت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها من الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذَّ بعضهم عنها رُدّ به إليها " .

ولكن ابن جنّي [2] " لم يكن نحوياً تقليدياً، كمعظم النحاة الذين سبقوه أو عاصروه . . . بل إن النحو عند ابن جني ليرتبط بباقي فروع العربية . . . . . وهو عنده مرتبط أيضاً بواقع الحياة اللغوية، لا ينفصل عنها، وليس مجرّد قواعد مبنية على شواهد أو أمثلة بعيدة عن الواقع اللغوي، قريبة من الفلسفة وإعمال الذهن، حيث كان يعمل ذهنه في كل مسألة نحوية، فيختار المناسب لواقع اللغة، ويبعد عمّا خالف ذلك . . . . . فهو نحوي ذو عقل خصب منفتح، قادر على أن يسبق نحاة عصره بمئات السنين " .

ولذلك، كان لهذا النمط من البحث والتفكير، والأسلوب المتفرّد في معالجة المسائل النحوية أثر في نفوس العلماء، حيث بلغ مكانة علمية رفيعة، أثبتها له المتقدمون والمتأخرون على السواء.

فهذا الباخرزي [3] يثبت تفرّده الفكري قائلاً : [4] " ليس لأحد من أئمة الأدب في فتح المقفلات، وشرح المشكلات ماله، فقد وقع عليها مِن ثمرات الأعراب، ولا سيما في علم الإعراب، ومن تأمل مصنّفاته وقع على بعض صفاته " .

---

(١) ابن جنّي : الخصائص ١ / ٣٤ .

(٢) أحمد سليمان ياقوت : دراسات نحوية في خصائص ابن جنّي ٢٣٧ .

(٣) هو علي بن حسن بن أبي الطيب، أبو الحسن. أوحد عصره في فضله وذهنه، والسابق إلى حيازة القصب في نظمه ونثره، كما كان رأساً في الكتابة والإنشاء والفضل. انظر وفيات الأعيان ٣ / ٦٦ .

(٤) الباخرزي : دمية القصر وعصرة أهل العصر ٣ / ١٤٨١ .

وقد نُعت بالحذق والمهارة والتجويد في النحو، فهذا السّمعاني يصفه بالنحوي المدقّق المصنّف، وينقل عن ابن ماكولا قوله : [1] " كان نحوياً حاذقاً مجوّداً " . وتابعه ابن الأنباري في ذلك، حيث قال : [2] "كان من حذّاق أهل الأدب، وأعلمهم بعلو النحو والتصريف، صنّف في النحو والتصريف كتباً أبدع فيها "، و [3] " أبرّ بها المتقدّمين، وأعجز المتأخرين ". وقد وافقه كلٌّ مِنْ ياقوت الحموي [4]، والسيوطي [5]، والموسوي [6] في ذلك .

فحقّقتْ لابن جني بذلك الإمامة في العربية [7] بفروعها، فهو [8] " القطب في لسان العرب، وإليه انتهت الرياسة في الأدب " .

وطريقنا إلى تحديد معالم إمامته النحوية، وبراعته في إبرام الأحكام هي كتبه المصنّفة، فهي [9] " الكنز الدفين، وهي أنفع المصادر العربية القديمة لفهم حقيقة النحو العربي، وتفهم أسراره، والتعرف إلى ذلك الميزان العقلي الراجح الذي كان يزن به النحاة آراءهم " .

---

(١) السّمعاني : الأنساب ٢ / ١٠٠ .

(٢) ابن الأنباري : نزهة الألبّاء ٢٤٤ .

(٣) ياقوت الحموي : معجم الأدباء ٤ / ١٥٩٤ .

(٤) انظر المصدر السابق ٤ / ١٥٩٤ .

(٥) انظر السيوطي : بغية الوعاة ٢ / ١٣٢ .

(٦) انظر الموسوي : روضات الجنّات في أحوال العلماء والسادات ٥ / ١٧٨ .

(٧) الثعالبي : يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر ١ / ١٣٧ .

(٨) يقول ابن خلّكان : وفيات الأعيان " كان إماماً في علم العربية " ٣ / ٢٤٦ ، وتابعه في ذلك اليافعي : مرآة الجنان وعبرة اليقظان ٢ / ٣٣٥ . ووصفه اليماني : إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين بأنه " الإمام الأوحد، البارع المتقدم " ٢٠٠ ، وتابعه في ذلك الفيروزآباذي : البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ١٤١ ، ويرى الزركلي : الأعلام، أن ابن جنّي " من أئمة الأدب والنحو " ٤ / ٢٠٤ ، ويرى جرجي زيدان : تاريخ آداب اللغة العربية، أنه " أعظم علماء النحو في عصره، وأكثرهم آثاراً " ٢ / ٣٤٩ .

(٩) محمد أسعد طلس: أبو الفتح بن جنّي: عصره، مكانته العلمية، آثاره. مجلة المجمع العلمي العربي، المجلد ٣٠، ١٩٥٥م ، ص ٦١٥ .

فكتبه تُظهر معالم فكره النحوي، وسمات منهجه فيه، وآراءه النحوية غير التابعة ولا المتعصّبة، وتُظهر طرق إبرامه الحكم النحوي، وقدرته على استنباطه، ومذهبه في عرضه بتتبعه آراء العلماء فيه، وإبدائه رأيه الخاص .

وقد التقطت نماذج من إبرامه الحكم النحوي من خلال المسائل النحوية التي عالجها في أشهر كتبه التي ابتدعها .

فكل مؤلَّف من مؤلفاته قد امتاز بوحدة الموضوع، فكتاب في أصول النحو، وآخر في التصريف، وهذا في القراءات القرآنية، وذاك في النحـــو، ورسالة حول قضية نحويـــة، وأخرى في فقه اللغـــة، وهكذا . مع قدرته الفائقة على مزج علوم اللغة الأخرى بموضوع كتابه الأساس .

فلذلك، تراني قد ارتأيت أن أدرس إبرام أحكامه النحوية، وطرقها عنده، والاستشهاد بنماذج من هذه الأحكام المبرمة لدراستها ورصد مصطلحاتها، وتتبع نهجه في ذلك، من خلال كل كتاب له على حدة .

وأول كتاب لابن جنّي أعرض لمسائله النحوية فيه، لاستخلاص صور إبرام الحكم النحوي عنده، وكيفية تعيينه الحكم، وعرضه لعناصره، ورصده لمصطلحاته، ثم تقريره الحكم، هو كتاب قيل فيه : إنه [1] " من أحسن ما صنع " . وهو : الخصائص .

---

(١) اليماني : إشارة التعيين في تراجم النحـــاة واللغويين ٢٠١ ، والفيروزآبادي : البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ١٤١ .

إبرام الحكم النحوي عند ابن جنّي في كتابه الخصائص :

الخصائص [1] " كتاب كبير عظيم الفائدة، يبحث في أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه. وهو بحث فلسفي في اللغة وأصولها واشتقاقها وأحكامها ومصادرها وما يجوز القياس فيه " .

فموضوعه الأساس هو البحث في أصول النحو، وابن جنّي يُعلن غرضه من كتاب الخصائص، فقد ألّفه ليكون [2] " ذاهباً في جهات النظر، إذ ليس غرضنا فيه الرفع والنصب والجر والجزم، لأن هذا الأمر قد فُرِغ في أكثر الكتب المصنّفة فيه منه، وإنما هذا الكتاب مبني على إثارة معادن المعاني، وتقرير حال الأوضاع والمبادئ، وكيف سرت أحكامها في الأحناء والحواشي " .

ولأنه أقرّ بأن كتابه هذا لا يندرج تحت كتب النحو التي تناولت أبواب النحو وقواعدها وأحكامها، نراه [3] " لا يتناول المسائل النحوية بمعزل عن باقي فروع العربية، بل ربط بينها وبين البلاغة والعروض والصرف، ونحسب أن ابن جنّي كان رائداً في هذا الميدان، هذا بالإضافة إلى الربط بين النحو وأصول الفقه " .

ولكنه نحا في استفتاحه كتابه ببابه الأول منحى النحويين المصنفين مسائل النحو، والعارضين أحكامه ، وهو وإن شابههم في موضوع الباب الأول، فقد خالفهم في التناول

---

(١) جرجي زيدان : تاريخ آداب اللغة العربية ٢ / ٣٤٩٠ .

(٢) ابن جنّي : الخصائص ١ / ٣٢ .

(٣) أحمد سليمان ياقوت : دراسات نحوية في خصائص ابن جنّي ٩ .

المتعمّق، والمستطرد المترابط، فهو ذو [1] " عقلية منظمة غاية التنظيم، فهو لا يكاد يغادر مسألة إلاّ بعد أن يشبعها بحثاً، ويوضحها بصورة وافية، ويجردها من غيرها فلا تلتبس بشيء " .

فهو في الباب الأوّل من أبواب الخصائص وهو بعنوان : **باب القول على الفصل بين الكلام والقول**، يبيّن بداية منهجه الذي ينوي المضي فيه : حيث يقول : [2] " لنقدّم أمام القول على فرق بينهما، طرفاً من ذكر أحوال تصاريفهما، واشتقاقهما، مع تقلّب حروفهما، فإن هذا موضع يتجاوز قدر الاشتقاق، ويعلوه إلى ما فوقه " .

وبعد أن يقلّب جذري القول والكلام تقليبات اشتقاقية ستة يعرض لمفهومي الكلام والقول عنده، **واهتمامه بالحد والتعريف هو من أهم سمات منهجه النحوي** .

فيعرّف الكلام : أنه [3] " كل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجُمل، نحو : زيد أخوك، وقام محمد، وضُرِب سعيد، وفي الدار أبوك، وصه، ومه، وروِيد، وحاء وعاء في الأصوات، وحسٌ ولَبٌ وأفٌ وأوّه . فكل لفظ استقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام " .

وعرّف القول بأنه : [4] " أصله [5] أنه كل لفظ مذل به اللسان ، تاماً كان أو ناقصاً . فالتام

---

(١) حسام سعيد النعيمي : الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جنّي ١٧ .

(٢) ابن جنّي : الخصائص ١ / ٥ .

(٣) نفسه ١ / ١٧ .

(٤) نفسه ١ / ١٧ .

(٥) قال " أصله " لأنه يذكر بعد ذلك الاتّساعات البلاغية المستخدمة في معنى القول والتي يراد بها الاعتقادات والآراء، وهذا يدل على دقته وحرصه على وضوح المعنى المراد .

هو المفيد، أعني الجملة وما كان في معناها من نحو : صهٍ وايهٍ، والناقص ما كان بضدّ ذلك، نحو : زيد، ومحمد، وإن، وكان أخوك إن كانت الزمانية لا الحدثية[1]. **فكل كلام قول، وليس كل قول كلاماً** " .

وهذان التعريفان يجريان علـــى سمته في التعـــريف، حيث يظهـــر من تعريفاته دائماً [2] " أنها بُنيت على استقراء الشواهد والأمثلة، ويصل التعريف إلى حد يكون فيه رصداً لما يعالجه من القضايا التي تمس الموضوع المتناول، فهو يشبع الشواهد والأمثلة درساً وتحليلاً وتوجيهاً، لينفي بعد ذلك الأوجه العارية من الصحة، ويثبت الصحيح منها، ويحاول أن يقيم الروابط القوية بين المصطلح واللغـــة، فالمصطلح مأخوذ من اللغة، والمعنى الاصطلاحي يجب _ في نظر ابن جنّي _ أن يتضمن معنى من المعاني التي تحملها اللفظة في الأصل ".

فنراه بعد أن عرّفها يقدّم الأدلّة على وجود الفرق بينهما، ليؤكد صحة ما ذهب إليه، وقد ابتدأ بدليل يشي بنفاذ نظـــره وعمق إدراكه، فربّما كان متفرّداً أو سابقاً في انتباهه إليه، حيث يقول : [3] " ومن أدل الدليل علـــى الفرق بين الكـــلام والقول إجماع الناس على أن يقولوا : القرآن كلام الله، ولا يُقال : القرآن قول الله، وذلك أن هذا موضع ضيّق مُتحجّر، لا يمكن تحريفه، ولا يسوغ تبديل شيء من حروفه، فعبّر لذلك عنه بالكلام الذي لا يكون إلاّ أصواتاً تامة مفيدة، وعدل به عن القول الذي قد يكون أصواتاً غير مفيدة، وآراء معتقدة " .

وهـــو لا يكتفـــي بدليل استنبطـــه بذكائـــه وفطنتـــه العقليـــة، ولكنـــه يقـــوّي رأيـــه

---

(١) عنى بالزمانية الناقصة، وبالحدثيّة التامة .

(٢) حسن شحود : نظرية العامل وتطبيقاتها عند ابن جنّي ١٣٥ .

(٣) ابن جنّي : الخصائص ١ / ١٩ .

بالاتّكاء علـــى ما رآه ســـيبويه في التفريق بين الكلام والقول حجةً لا يُمكن تضعيفها أو الطعن بها .

ثم يعود ضارباً مثلاً جديداً في توضيح الفرق بينهما على عادته في الإفراط في الأمثلة لمنع أي انغلاق قد يغشي المعنى المراد، فيقول : [1] " فعلى هذا يكون قولنا : " قام زيد " كلاماً، فإن قلت شارطاً : إن قام زيد، فزدت عليه " إن "، رجع بالزيادة إلى النقصان، فصار قولاً لا كلاماً . . . . . فهذا ونحوه من البيان ما تراه " .

وبنظرة فلسفية يحاول الربط بين الحد الاصطلاحي لكل من الكلام والقول والحد اللغوي لهما، ولكنني أراه قد تعسّف قليلاً في ليّ عنق المعنى اللغوي ليتماشى وتعريفَه المفرّق بينهما، عندما يسأل عن سبب اختصاص الكلام بالمستقل والتام معنىً، واشتمال القول على المستقل وغير المستقل، فيجيب بأن الكلام [2] " إنما هو من الكَلْم والكَلام والكُلوم وهي الجراح، لما يدعو إليه، ولما يجنيه في أكثر الأمر على متكلّمه . . . . . وإنما يُنقَمُ من القول ويحقر، . . . . . وذلك ما كان تامّاً غير ناقص، ومفهوماً غير مستبهم، وهذه صورة الجُمل، وهو ما كان من الألفاظ قائماً برأسه، غير محتاج إلى مُتمّم له، **فلهذا سمّوا ما كان من الألفاظ تامّاً مفيداً كلاماً، لأنه في غالب الأمر وأكثر الحال مضرّ بصاحبه، وكالجارح له، فهو إذن من الكُلوم التي هي الجروح .**

وأما القــول فليس في أصــل اشتقاقه ما هذه ســبيله، ألا ترى أنّا قد عقدنا تصــرّف (ق و ل) ، وما كان أيضاً من تقاليبها الســتة، **فأرينا أن جميعها إنما هو للإسراع والخفة،**

---

(١) ابن جنّي : الخصائص ١ /١٩ .

(٢) نفسه ١ / ٢٢ .

فلذلك سمّوا كل ما مذِل به اللسان من الأصوات قولاً، ناقصاً كان ذلك أو تاماً ".

ويستطرد في أمثلته المؤيدة لتعريفه الذي ترجم به نظرةً له في الفرق بين الكلام والقول، فيربط نظرته المتفرّدة في حجج هذا التفريق بما اعتاده من حكم نحوي حول الكلام في العربية . مستشهداً بما قاله سيبويه فيه في بابه[1] ، فعندما عقده سيبويه [2] " اختار الكلم على الكلام، وذلك أن الكلام اسم من كلّم . . . . . فلما كان الكلام مصدراً، يصلح لما يصلح له الجنس، ولا يختص بالعدد دون غيره، عدل عنه إلى الكلم الذي هو جمع كلمة، **وذلك أنه أراد تفسير ثلاثة أشياء مخصوصة، وهي الاسم والفعل والحرف، فجاء بما يخص الجمع، وهو الكلم، وترك ما لا يخص الجمع وهو الكلام**، فكان ذلك أليق بمعناه وأوفق بمراده " .

ويذهب السُهيلي لما ذهب إليه ابن جنّي في التفريق بين الكلام والكلم، فَيرُدُّ ويضعف قول الزّجاجي الذي يرى أن [3] " الكلام : اسم وفعل وحرف "، ويصف عبارة هذا القول بالواهية المردودة، ويوازنها بعبارة سيبويه التي يراها صحيحة مفيدة، ويرد على الزّجاجّي في عبارته من وجهين :

_ [4]"أحدهما : أنه عبّر بالكلام عن الكلم الذي هو جمع كلمة، إذ الاسم والفعل والحرف، كل واحد منها كلمة، وجمع الكلمة كَلِم، كما تقول : لبنة ولَبِن. وأما الكلام فهو اسم مفرد يُعبر به عن المعنى القائم في النفس الذي تدل عليه العبارات " .

---

(١) انظر سيبويه : كتاب سيبويه " هذا باب علم ما الكلم من العربية " ١ / ١٢ .

(٢) ابن جنّي : الخصائص ١ / ٢٥ .

(٣) الزّجاجي : الإيضاح في علل النحو ٤١ .

(٤) السُهيلي : نتائج الفكر في النحو ٦١ .

فرأيه هذا يوافق ما رآه ابن جنّي تماماً في التفريق بين الكلام والكلم، ولكنّ رأيه الثاني، مع موافقة ابن جنّي في فحواه، جاءت الطريق إلى إثباته مختلفة، وجاء المثال المضروب طريفاً حيث يقول :

_ الوجه الثاني أنه [1] " نوع الكلام ثلاثة أنواع، وجعل الكلام جنساً جامعاً لها، فخرج من مضمون ذلك أن الاسم على حدته يسمى كلاماً، وكذلك الحرف والفعل، كما أنك لو قلت : الحيوان يسمّى حيواناً، وكذلك جميع الأنواع الواقعة تحت الأجناس، وليس كذلك مسألتنا، فإن زيداً ليس كلاماً على حدته، ولا (مِنْ) و (عن)، ولا قام، بل كل واحدة منهنّ كلمة وليست بكلام " .

ودار أبو حيّان الأندلسي حول التعريف الذي رآه ابن جنّي للكلام، فعرّفه بأنه[2] " قول دال على نسبة إسنادية مقصودة لذاتها :

_ قول : جنس يشمل الكلمة والكلم والكلام .

_ دال على نسبة : احتراز من الكلمة فإنها لا تدل على نسبة .

_ إسنادية : احتراز من النسبة التقييدية، كنسبة الإضافة نحو غلام زيد، ونسبة نحو : الرجل الخياط على أنه نعت، ونسبة العامل نحو : الضارب زيداً .

والإسناد نسبة شيء إلى شيء على سبيل الاستقلال .

_مقصودة لذاتها : احتراز من الجملة التي تقع صلة، نحو : جاءني الذي خرج أبوه، ومضافاً إليها أسـماء الزمان نحو : آتيك يوم يقدم الحاج، أو غيرها نحو : اذهب بذي سلم ".

---

(١) السُهيلي : نتائج الفكر في النحو ٦٢ .

(٢) أبو حيّان الأندلسي : ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب ١ / ٤١١ بتصرّف .

ولكن ابن جنّي الذي استطرد ونوّع في إثباته تعريف الكلام، وفرّق من خلال مناقشته التعريف بين الكلام والكلم، أخطأ في موضع آخر[1] ، فاستخدم الكلام وعنى به الكلم، حيث قال : [2] " الكلام كله ثلاثة أضرب : اسم وفعل وحرف جاء لمعنى " .

والقول في ذلك ما قاله السُهيلي : إن الكلام : [3] " خبر واستخبار وطلب، فكل واحد من هذه كلام، وليس كذلك الاسم والفعل والحرف " .

والملاحظ مما سبق أن المتأخرين استندوا إلى ما جاء به ابن جنّي، ووقفوا بعده حيث وقف، [4] " فلم يأتِ من جاء بعده بجديد فيها، اللهم إلا شرح بعض نظرياته، أو تفسيرها، أو التعليق عليها، أو تلخيصها " .

ويمكن أن يُضم إلى جانب **اهتمامه بالتعريف**، سمةً من سمات منهجه النحوي، ومن خلال ما بدا من تعريفه للكلام والقول، **أنه كان منطقياً في أمثلته**، عقلانياً في فهمه، [5] " أصيلاً في نهجه، لا يضيره أن **ينفرد برأي**، ويقول قولاً لم يقله أحد قبله " .

ودقة ملاحظته أيضاً، وهي من سمات منهجه النحوي، يمكن أن تلمح واضحة جلّية خلال تعريفاته السابقة التي مرّت بنا، والأمثلة التي ضربها لتعزيز تعريفه.

---

(١) كان ينبغي لهذه الملاحظة أن ترد لاحقاً في العنوان الثاني من هذا الفصل ولكني أثبتها هنا منعاً لتكرار مناقشة المسألة النحوية ذاتها .

(٢) ابن جنّي : اللمع في العربية ١ .

(٣) السُهيلي : نتائج الفكر في النحو ٦٢ . وقد اختصر هذه الأقسام الثلاثة أبو حيّان الأندلسي، وحصرها في الخبر والإنشاء. انظره : ارتشاف الضرب من لسان العرب ١ / ٤١٢ .

(٤) محمد أسعد طلس : أبو الفتح بن جنّي: عصره، مكانته العلمية، آثاره. مجلة المجمع العلمي العربي، المجلد ٢٥ ، ١٩٥٠م، صفحة ٨٦ .

(٥) فاضل السامرائي : ابن جنّي النحوي ٢٣١ .

ومن سمات منهجه أيضاً **المهارة والذكاء في العرض، والقدرة على لمح الإشارات البعيدة** فهو لمّاح، استطاع بمهارةٍ التفريق بين الكلام والكلم .

وقد اهتم أيضاً بتعريف النحو في **باب القول على النحو**، فالنحو هو [1] " انتحاء سَمْت كلام العرب، في تصرّفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع، والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق مَنْ ليس من أهل اللغة العربية بأهلها من الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذَّ بعضهم عنها رُدَّ به إليها " .

والملاحظ من تعريفه هذا [2] " أن النحو بهذا المعنى شامل عام، لا يشمل النحو الاصطلاحي عند المتأخرين، بل هو أوسع منه بكثير، فهو يقرّر أنه السير وفق لغة العرب في سائر أحوالها من إعراب وغيره " .

وأرى أن ابن جنّي أفاد من تعريف ابن السرّاج للنحو، فالنحو عنده [3] " إنما أُريد به أن ينحو المتكلّم إذا تعلّمه كلام العرب. وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة، فباستقراء كلام العرب علم أن الفاعل رُفع، والمفعول به نُصب " .

فالظاهر من تعريفهما للنحو أنهما أدغما الغرض من وضع النحو في حدّه ، فهو المعيار

---

(١) ابن جنّي : الخصائص ١ / ٣٤ .

(٢) فاضل السامرائي : ابن جنّي النحوي ٢٩٢ .

(٣) ابن السرّاج : الأصول في النحو ١ / ٣٥ .

والمقياس الذي به يُعرف الفصيح من الملحون، وهو المرجع الذي يلجأ إليه فاقد الملكة ليقوّم شذوذ نطقه .

فالنحو عنده [1] " يتضمن كل القواعد التي ينحو فيها المتكلم نحو استخدام العرب للغة، والصرف في ذلك والنحو سواء " .

وكعادته في الربط بين التعريف الاصطلاحي الذي يصنعه وبين أصله اللغوي، سمةً عنده في ردّ الأشياء إلى أصولها، يقول مردِفاً في تعريف النحو : [2] " وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحواً، كقولك : قصدت قصداً، ثم خُصَّ به انتحاء هذا القبيل من العلم، كما أن الفقه في الأصل مصدر فقهت الشيء أي عرفته، ثم خُصَّ به علم الشريعة من التحليل والتحريم، وكما أن بيت الله خُصَّ به الكعبة، وإن كانت البيوت كلها لله " .

وهو يتابع بذلك **نهجه في القياس التمثيلي**، حيث ضرب مثلين تعليميين بسيطين، قاس فيهما النحو بهما، وذلك بتضييق دائرة التعريف اللغوي العام إلى دائرة المعنى الاصطلاحي الخاص، **وهذا يشي بعقلية قيّاسة لمّاحة، سمةً من سمات منهجه النحوي** .

وهو يعرّف الإعراب **في باب القول على الإعراب** تعريفاً يظهر ما لابن جنّي من فكر سابق لعصره، وقدرة على التأمل مبدعة، وسعة ثقافة محيطة بتصورات منبثقة من عقل لمّاح صاحب نظرة شمولية محيطة، تُخرج التعريف جامعاً مانعاً .

فقد وافق نحاة عصره في تعريف جزئية منه عندما قال : [3] " **هو الإبانة عن المعاني**

---

(١) حسن شحود : نظرية العامل وتطبيقاتها عند ابن جني ١٣٥ .

(٢) ابن جنّي : الخصائص ١ / ٣٤ .

(٣) نفسه ١ / ٣٥ .

فتأملْ كيف استطاع أن يطلق الحكم بوجوب تقديم الفاعل وتأخير المفعول لانعدام أثر الإعراب وهو الحركات، فالرتبة النحوية هنا هي آلة الإعراب .

ويتابع تعريفه ضامّاً آلة ثالثة للآلتين السابقتين للإعراب من حركات ورتب نحوية، فيقول :[1] " فإن كان هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرّف فيه بالتقديم والتأخير، نحو : أكل يحيى كمثرى، لك أن تقدم أو تؤخر كيف شئت، وكذلك ضرَبتْ هذا هذه، وكلَّمَ هذا هذه، وكذلك إن وضح الغرض بالتثنية أو الجمع جاز لك التصرّف، . . . . وكذلك إن ألحقت الكلام ضرباً من الإتباع جاز لك التصرّف لما تعقِب من البيان، نحو ضرب يحيى نفسَه بشرى " .

فهو بذلك يوافق نظرة علماء الغرب المحدثين الذين رأوا الإعراب قالب المعنى .

فهذا فندريس يعبّر عن الإعراب بمفهوم دالّ النسبة، ويقسّم دوال النسبة أقساماً تتفق وفكرَ ابن جنّي في تعريفه. فالحركة دالة نسبة توصل إلى دالة الماهية وهي المعنى.

وما عبّر عنه ابن جنّي بوضوح الغرض بالتثنية والجمع، يعبّر عنه فندريس باللواحق قائلاً : [2] " الحركات واللواحق نوعان متساويان من دوال النسبة " .

وما رآه ابن جنّي من وجوب تقديم الفاعل وتأخير المفعول، لبيان الإعراب عند عدم إمكانية ظهور الحركات في الإعراب التقديري ، عبّر عنه فندريس بدالة نسبة المكان،

---

(١) ابن جنّي : الخصائص ١ / ٣٥ .

(٢) فندريس : اللغة ١٠٩ أ .

وهي الدالة التي [1] تتكون فقط من المكان الذي تحتله كل واحدة من دوال الماهية " .

و أما الدلالة من قبل المعنـــى التي رآها ابن جنّي في مثال : أكل يحيى الكمثرى فهي دالة النسبة الصفرية عند فندريس : حيث الصفرية نسبة إلى نغمة الصفر، أي عدم وجود نغمة على أواخر الكلمات .

وبهذا يعد ابن جنّي [2] سابقاً إلى ملاحظة **مقتضى الحال** . . . . . فابن جنّي ذكر أمثلة لا تظهر فيها علامات الإعراب، ومقتضى الحال هو الذي يبيّن مواقع أجزائها " .

فلا بد أن عقلية عاشت في القرن الرابع الهجري واستطاعت بعبقرية نظرتها للأمور أن تصل لما استطاعته عقول القرون الحديثة أن تكون عقلية ناضجة مبتكرة فاقت بتصوراتها كل نظير لها .

وهـــو أيضـــاً [3] واســـع النظـــر واســـع الأفـــق، تـــرى ذلك فـــي أغلب ما يبحـــث فيـــه ".

وعلى عادته عاد فربط التعريف الاصطلاحي بالمعنى اللغوي، حيث ألفى هذا الربط من خطوات طريقه التي ينتهجها في التعريف، حيث يقول : [4] وأمّا لفظه فإنه مصدر أعربت عن الشيء إذا أوضحت عنـــه ، وفلان معرب عمّا في نفســـه أي مبين لـــه وموضح

---

(١) فندريس : اللغة ١١٠ .

(٢) أحمد سليمان ياقوت : دراسات نحوية في خصائص ابن جنّي ٤٠ .

(٣) فاضل السامرائي : ابن جنّي النحوي ٢٢٠ .

(٤) ابن جنّي : الخصائص ١ / ٣٦ .

عنه، ومنه عرَّبْتَ الفرسَ تعريباً إذا بزَغْتَهُ، وذلك أن تنسف أسفل حافره، ومعناه أنه قد بان ما كان خفيّاً من أمره لظهوره إلى مرآة العين، بعد ما كان مستوراً، وبذلك تعرف حاله : أصلب هو أم رخو، أو صحيح هو أم سقيم؟ وغير ذلك " .

فابن جنّي في بيان المعنوي اللغوي للإعراب أسهب وأحاط بكل المعاني التي تخدم مفهوم الإعراب الاصطلاحي عنده. كما أنه ربط ربطاً ذكياً بين كلمة (العرب) وبين مصطلح (الإعراب)، على عادته من ضرب الأمثلة من البيئة الاجتماعية، والتي قد تكون بعيدة عن خواطر الفكر كي يُستأنس بها مثلاً، كلُّ هذا بفضل صفاء ذهنه، وعميق تصوّره، فنراهُ يقول، [1] " وأصل هذا كله قولهم : العرب، وذلك لما يُعزى إليها من الفصاحة والإعراب والبيان " .

وتأمّلْ كيف خرّج اختلاف الإعراب بقياسه باختلاف المعاني الحياتيّة فوضّحها قائلاً : [2] " ولمّا كانت معاني المسمين مختلفة كان الإعراب الدال عليها مختلفاً أيضاً، وكأنه من قولهم : عَرِبت معدته، أي فسدت، كأنها استحالت من حال إلى حال، كاستحالة الإعراب من صورة إلى صورة " .

وبالبراعة نفسها والذكاء في تخريج النص، والتماس السبب في التسمية عرّف البناء في **باب القول على البناء**، مَقِيساً على تعريف الإعراب فهو [3] " لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً : من السكون أو الحركة، لا لشيء أحدث من العوامل. وكأنهم إنما سمّوه بناء لأنه لمّا لزم

---

(١) ابن جنّي : الخصائص ١ / ٣٦ .
(٢) نفسه ١ / ٣٧ .
(٣) نفسه ١ / ٣٧ .

عندما شابه الأسماء المعربة، **ولكنه تميّز بأن رأى أن الفعل الماضي قــد يشابه المضارع من وجه آخر أيضاً، فالفعل الماضي عندما يُسند إلى واو الجماعة أو ألف التثنية : يُبنى على الضم في فعلُوا، والفتحة في فَعَلاَ، تشبيهاً لهما بأربع صيغ من الأفعال الخمسة وهي: يفعلون وتفعلون، ويفعلان وتفعلان، فيكون المتشابه بين الفعل الماضي : فعلوا والفعل الضارع : يفعلون أو تفعلون، هو الفاعل : الواو. وكذلك أيضاً الحال بالنسبة للفعل الماضي : فعلا، ففاعله : الألف، وهو الفاعل في يفعلان أو تفعلان. وتمييزاً** لهما، في الوقت نفسه، عن بقية الأفعال الماضية المسندة إلى ضمائر الرفع المتحركة التي بنيت على السكون .

٢ _ [١] " باب ما لا ينصرف، ألا تراهم لمّا شبهوا الاسم بالفعل فلم يصرفوه، كذلك شبهوا الفعل بالاسم فأعربوه " .

وبالتفرّد نفسه الذي أقرّ به تبادل الأحكام، أقرّ نظرية **ترافع الأحكام**، بمعنى أنه [٢] " إذا كان هناك أمران أحدهما على حكم والآخر على ضدّه، وتعارضا، [رافعا] أحكامَهما ". ويضرب لذلك الأمثلة على الاستدلال بالشيء الواحد على الحكمين الضدّين :

فمنها أنه : [٣] " قد يسمع الشيء فيستدل به من وجه على تصحيح شيء أو إفساد غيره، ويستدل به من وجه آخر على شيء غير الأوّل. وذلك كقولك : ضربتُكَ وأكرمتُهُ، ونحو ذلك مما يتصل به الضمير المنصوب بالضمير قبله المرفوع. **فهذا موضع يمكن أن يستدل به على شــدة اتصال الفعل بفاعله**، ووجـــه الدلالة منه على ذلك أنهم أجمعوا على أن

---

(١) ابن جنّي : الخصائص ١ / ٦٣ .

(٢) نفسه ١ / ١٠٢ . أي يزيل كل منهما حكم الآخر كما فسّره محقق الخصائص .

(٣) نفسه ١ / ١٠١ .

الكـــاف في نحـــو ضربتُكَ من الضمير المتصـــل، كمـــا أن الكـــاف في نحـــو ضـــربك زيدٌ كذلك ".

فهذا هو الحكم الأول وهو شدة اتصال الفعل بفاعله الضمير المتصل. ودليلهم على ذلك أنهم [1] " أجروا التاء، التي هي ضمير الفاعل في نحو : ضربتُكَ، وإن لم تكن من نفس حروف الفعل، مجرى نون التوكيد التي يُبنى الفعل عليها، ويُضم إليها، في نحو : لأضربنَّك، فكما أن الكاف في نحو هذا معتدّة من الضمير المتّصل، وإنْ لم تلِ نفس الفعل، كذلك الكاف في نحو ضربتُك ضمير متصل، وإن لم تل نفس الفعل، فهذا وجه الاستدلال بهذه المسألة ونحوها على شدة اتصال الفعل بفاعله، وتصحيح القول بذلك " .

وابن جنّي أورد اســـتدلالاً آخـــر على صحة ما ذهبوا إليه فـــي هذه المسألة، فهـــو يرى [2] " أن الكاف في نحو ضربتك لم تباشر نفس الفعل، كما باشرته في نحو ضربك زيد، وإنما باشرت الفاعل الذي هو التـــاء، فلولا أن الفاعل قـــد مُزِج بالفعل، وصيغ منه حتى صار جـــزءاً من جملته، لما كانت الكـــاف من الضمير المتصـــل، ولاعتُدّت لذلك منفصلة غير متصلة ".

فهذا إذن هو الحكم الأول، والاستدلالات على صحته، والتي بها يُفسد الحكم القائل بأن المفعول إنما نصبه الفاعل وحده، لا الفعل وحده، ولا الفعل والفاعل جميعاً[3] ، لأن الضمير المتصل يعني في المصطلح أنه يتصل بالعامل فيه .

---

(١) ابن جنّي : الخصائص ١ / ١٠١ .

(٢) نفسه ١ / ١٠١ .

(٣) انظر ابن الأنباري : الإنصاف. المسألة ١١ حيث مذهب الكوفيين أن العامل في المفعول النصب الفعلُ والفاعل جميعاً، ومذهب البصريين إلـــى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعاً، ومذهب بعضهم إلـــى أن العامل هو الفاعل .

أما الحكم الثاني الذي يترافع مع الحكم الأول وهو أن [1] " الضمير قد خرج عن الفعل، وانفصل من الفعل، . . . . . فلو كانت التاء في ضربتك هو العاملة في الكاف، لفسد ذلك، من قبل أن أصل عمل النصب إنما هو للفعل، . . . . . والضمير بالإجماع أبعد شيء عن الفعل، من حيث كان الفعل موغِلاً في التنكير. والاسم المضمر متناهٍ في التعريف " .

والاستدلال على صحة هذا الحكم [2] " أنك تقول : زيدٌ ضربَ عمراً، والفاعل مضمر في نفسك، لا موجود في لفظك، فإذا لم يعمل المضمر ملفوظاً به، كان ألاّ يعمل غير ملفوظ به أحرى وأجدر " . حيث يُسمى هذا النوع من الاستدلال بالاستدلال الأولي [3] .

وثاني الأمثلة على ترافع الأحكام : ضمير الشأن والحديث، فقد أورد قول ضَيْغَم الأسَدِي [4]:

إذا هو لم يخفْني في ابنِ عمّي ـ وإنْ لم ألقَه ـ الرجلُ الظلومُ

واستدل به على جواز ارتفاع الاسم بعد إذا الزمانية بالابتداء، [5] " بحيث كانت (هو) من قوله : " إذا هو لم يخفني " ضمير الشأن والحديث، وأنه مرفوع لا محالة. فلا يخلو رفعه من أن يكون بالابتداء كما قلنا، أو بفعل مضمر، فيفسد أن يكون مرفوعاً بفعل مضمر، لأن ذلك المضمر لا دليل عليه، ولا تفسير له، وما كانت هذه سبيله لم يجز إضماره " .

وقبل متابعة الحديث في مثاله هذا في ترافع الأحكام، لي وقفة على **منهجه في الاستدلال**

---

(١) ابن جنّي : الخصائص ١ / ١٠٣ .

(٢) نفسه ١ / ١٠٣ .

(٣) انظر فاضل السامرائي : ابن جني النحوي ١٥٨ .

(٤) يقول ابن منظور : لسان العرب. مادة ضغم : " ضَيْغَم : من شعرائهم، قال ابن جنّي : هو ضَيْغَم الأسَدِيُّ " .

(٥) ابن جنّي : الخصائص ١ / ١٠٤ .

بالتقسيم، فهو [1] " يذكر الأقسام التي يتعلق الحكم بها فيبطلها، إلاّ الذي يتعلق به الحكم من جهته، فيصحّ قوله" . فقد أبطل أن يكون العامل المجيز ارتفاع الاسم بعد إذا الزمانية هو الفعل المضمر، لانعدام الدليل عليه. فيصح بذلك ما رآه مع كون العامل فيه هو الابتداء .

ولكنه لا يكتفي بردّ الحكم الثاني بإيراد سببٍ منطقي واحد، وإنما نراه يصل بالرأي المخالف له تدريجيّاً لإقرار صحة حكمه هو. فيتابع : [2] " فإن قلت : فلم لا يكون قوله : " لم يخفني في ابن عمّي الرجلُ الظلوم " تفسيراً للفعل الرافع لـِ (هو)، كقولك : إذا زيد لم يلقني غلامه فعلت كذا، فترفع (زيداً) بفعل مضمر يكون ما بعده تفسيراً له ؟ قيل : هذا فاسد من موضعين :

_ أحدهما : أنّا لم نرَ هذا الضمير على شريطة التفسير عاملاً فيه فعل محتاج إلى تفسير. فإذا أدى هذا القول إلى ما لا نظير له وجب رفضه واطّرح الذهاب إليه .

_ والآخر أن قولك : " لم يخفني الرجل الظلوم " إنما هو تفسير لـِ (هو)، من حيث كان ضمير الشأن والقصة لا بد له أن تفسّره الجملة، نحو قول الله _ عز وجل _ : " قل هو الله أحد " [الإخلاص ١]، قولنا : الله أحد، تفسير لـِ (هو)، وكـذلك قوله _ تعالى _ : " فإنّها لا تعمى الأبصارُ " [الحج ٤٦]، فقولك : لا تعمى الأبصار تفسير لـِ (ها)، من قولك : فإنّها، من حيث كانت ضمير القصّة. فكذلك قولك : لم يخفني الرجلُ الظلومُ، إنما هذه الجملة تفسير لـِ (هو). فإذا ثبت أن هذه الجملة إنما هي تفسير لنفس الاسم المضمر بقي ذلك الفعل المضمر لا دليل عليه. وإذا لم يقم عليه دليل بطل إضماره " .

---

(١) السيوطي : الاقتراح ١٢٦ .

(٢) ابن جنّي : الخصائص ١ / ١٠٥ .

وقد وجد ابن جنّي أن هذا الحكم يقوّي رأيَ نحويٍّ آخر في مسألة شبيهة، فلم يتوانَ في العرض لرأي أبي الحسن الأخفش المؤيَّد باعتبار هذه المسـألة، على عادة ابن جنّي في العرض [1] " لآراء غيره من النحويين عندما يجد ذلك مناسباً لمقتضى الحال، وهو لا يكتفي بعرض تلك الآراء، بل إنه ليعلق عليها مؤيداً مُستحسناً لها، أو رافضاً منكراً إيّاها، مبيّناً الأسباب في الحالتين " .

فلذلك قال : [2] " وفي هذا البيت تقوية لمذهب أبي الحسن في إجازته الرفع بعد إذا الزمانية بالابتداء في نحو قوله _ تعالى _ : " إذا السماءُ انشقّت " [الانشقاق ١]، و " إذا الشمسُ كُوِّرت " [التكوير ١] " .

ويقدّم ابن جنّي دليلاً آخر على جواز خلو الجملة الجارية خبراً عن المبتدأ من ضمير يعود إليه منها، فيقول : [3] " ألا ترى أن قوله : " لم يخفني الرجلُ الظلوم " ليس فيه عائد على (هو) . . . . . وعلى هذا ونحوه عامة ما يرد عليك من هذا الضرب، ألا ترى أن قول الله _ عزّ وجلّ _ : " الله أحد " لا ضمير فيه يعود على (هو) من قبله " .

وقد أنهى ابن جنّي مناقشته لهذه المسألة مورداً التأييد لرفع الحكم الأول الحكمَ الثاني، دون أن يقوّي الحكم الثاني بالحجّة المجوِّزة له كي يرفع الحكم الأول .

---

(١) أحمد سليمان ياقوت : دراسات نحوية في خصائص ابن جنّي ٩ .

(٢) ابن جنّي : الخصائص ١ / ١٠٥ . ولكن ابن الأنباري : الإنصاف. المسألة ٨٥، يبطل قول الأخفش من أن الاسم بعد إذا مرفوع لأنه مبتدأ بالابتداء في نحو قوله تعالى : " إذا السماء انشقّت " ، لأن (إذا) فيها معنى الشرط، والشرط يقتضي الفعل فلا يجوز أن يُحمل على غيره .

(٣) نفسه ١ / ١٠٦ .

فلذلك تراه قــد أورد مثالاً آخر يجوز فيه [1] " **جوازاً صحيحاً أن يســتدل به على أمر ما، وأن يستدل به على ضدّه البتّة.** وذلك نحو : مررت بزيد، ورغِبت في عمروٍ، وعجبت من محمد، وغير ذلك من الأفعال الواصلة بحروف الجر " .

_ فالحكم الأول الجائز في هذه المسألة : أن الجار معتّد من جملة الفعل الواصل به، فهو جزء من العامل، وذلك لأن [2] " الباء في نحو مررت بزيد معاقبة لهمزة النقل في نحو أمررت زيداً، وكذلك قولك : أخرجته وخرجت به، وأنزلته ونزلت به، فكما أن همزة أفعل مصوغة فيه، كائنة من جملته، فكذلك ما عاقبها من حروف الجر ينبغي أن يعتد أيضاً من جملة الفعل، لمعاقبته ما هو من جملته " .

فالنظرة التعليلية المجوّزة لهذا الحكم نظرة مبتكرة، حيث قاس إمكانية التعدي بحرف الجر بإمكانية التعدي بدخول همزة التعدية على الفعل، ليخلص من هذا إلى جواز عدّ الجار من جملة الفعل المتعدي .

_ أما الحكم الثاني الجائز في هذه المسألة عنده : فهو أن حرف الجر جارٍ مجرى بعض ما جرّهُ، فهو جزء من المعمول، [3] " لأنك تحكم لموضع الجار والمجرور بالنصب، فيعطف عليه، فينصب لذلك، فنقول : مررتُ بزيدٍ وعَمْراً، وكذلك أيضاً لا يفصل بين الجار والمجرور، لكونهما في كثير من المواضع بمنزلة الجزء الواحد " .

---

(١) ابن جنّي : الخصائص ١ / ١٠٦ .
(٢) نفسه ١ / ١٠٦ .
(٣) نفسه ١ / ١٠٧ .

فقد استدل بجواز ما ذهب إليه بحكم نحوي في العطف مقيّد بشروط، لكنه لم يتقيّد بهذه الشروط، فبات الحكم مرجوحاً، حيث ذكر ابن هشام أن من أقسام العطف : [1] " العطف على المحل، نحو : ليس زيد بقائمٍ ولا قاعداً، بالنصب، وله عند المحققين ثلاثة شروط : أحدها : إمكان ظهوره في الفصيح، ألا ترى أنه يجوز في " ليس زيد بقائم " و " ما جاءني من امرأة " أن تسقط الباء فتنصب، و (من) فترفع، وعلى هذا فلا يجوز " مررت بزيدٍ وعمراً " خلافاً لابن جنّي، لأنه لا يجوز مررت زيداً " .

وأراه قد لجأ إلى هذا الحكم المرجوح، ليثبت قَبول الحكمين في القياس، حيث يقول صراحة في مسألة نحوية عقدها في الباب نفسه حول الاستدلال بالشيء الواحد على الحكمين الضدّين، وهما : سقوط حكم ما تعلّق به الظرف من الفعل، وبقاء حكمه : [2] " وإن كان وجه الدلالة به على قوّة حكم الظرف وضعف حكم الفعل في هذا وما يجري مجراه هو الصواب عندنا، وعليه اعتمادنا وعقدنا. وليس هذا موضع الانتصار لما نعقده فيه " .

ونظرية **ترافع الأحكام** هذه من نظريات ابن جنّي الخاصة به في النحو [3] " فهو صاحب مذهب مستقل، انفرد به، وكان يعمل فكره في المسألة، ويناقشها بعقله الواسع، وتفكيره الصحيح، ويستقصي أقوال الفصحاء والأعراب، ثم يصدر حكمه فيها بعد التمحيص والتدقيق ".

---

(١) ابن هشام : مغني اللبيب ٦١٦ .

(٢) ابن جنّي : الخصائص ١ / ١٠٨ .

(٣) محمد أسعد طلس : أبو الفتح بن جنّي : عصره، مكانته العلمية، آثاره. مجلة المجمع العلمي العربي، المجلد ٣٠، ١٩٥٥م، صفحة ٦١٥ .

ومن نظرياته حول الأحكام المنثورة في الخصائص **حكم حمل الأصل على الفرع**، فيما كان الفرع أفاده من الأصل، أو ما أسماه بغلبة الفروع على الأصول.

فمن عادة العرب [1] " إذا شبهّت شيئاً بشيء مكّنت ذلك الشبه لهما، وعمرت به الحال بينهما، ألا تراهم لمّا شبهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه، تمّموا ذلك المعنى بينهما بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه . . . . . وكما حُمل النصب على الجر في التثنية والجمع الذي على حد التثنية، كذلك حُمل الجر على النصب فيما لا ينصرف " .

ويضرب لذلك مثلاً ما أجازه سيبويه في قولك : [2] " هذا الحسنُ الوجهِ، أن يكون الجر في الوجه من موضعين : أحدهما الإضافة، والآخر تشبيهه بالضارب الرجلِ، الذي إنما جاز فيه الجر تشبيهاً له بالحسن الوجهِ " .

وقد استساغ هذا الحكمَ سيبويه، مع كونه غير مرويٍّ عن العرب، لأن سيبويه لمّا رأي العرب [3] " إذا شبّهت شيئاً بشيء فحملته على حكمه، عادت أيضاً فحملت الآخر على حكم صاحبه، تثبيتاً لهمـــا، وتتميماً لمعنى الشـــبه بينهما، حكم أيضاً لجر الوجه من قوله: (هذا الحسن الوجهِ) أن يكون محمولاً على جرّ الرجل في قولهم :(هذا الضاربُ الرجلِ)، كما أجازوا أيضاً النصب في قولهم: (هذا الحسنُ الوجهَ) حملاً له منهم على (هذا الضاربُ الرجلَ) " .

فهـــو يؤيد للحكم الذي أطلقه ســـيبويه ، لهذا نراه يضرب مثالاً نحوياً في غلبة الفروع

---

(١) ابن جنّي : الخصائص ١ / ٣٠٦ .

(٢) نفسه ١ / ٣٠٤ . ويقول سيبويه : الكتاب ١ / ٢٠١ " فإنما أدخلت الألف واللام في الحسن ثم أعملته، كما قال: الضارب زيداً. وعلى هذا الوجه تقول : هو الحسنُ الوجهَ، وهي عربية جيّدة . . . . . وقد يجوز في هذا أن تقول : هو الحسنُ الوجهِ، على قوله : هو الضاربُ الرجل، فالجر في هذا الباب من وجهين : من الباب الذي هو له، وهو الإضافة، ومن إعمال الفعل ثم يستخف فيضاف " .

(٣) نفسه ١ / ٣٠٨ .

للأصول، حيث الأصل في إعراب الآحاد بالحركات، وعند تجاوز رتبة الآحاد يكون الإعراب بالحروف، وهو فرع، وقد تُعرب الآحاد بالحروف حملاً على التثنية والجمع، على سبيل غلبة الفروع للأصول من مثل: أخوك وأباك وفيك[1] " فإن أبا بكر (ابن السرّاج) ذهب فيه إلى أنّ العرب قدّمت منه هذا القدْر توطئة لما أجمعوه من الإعراب في التثنية والجمع بالحروف " .

ومن نظرياته في الأحكام **نظرية الحكم للطارئ**، ومعناه أنه إذا [2] " ترادف الضدّان في شيء منها كان الحكم منهما للطارئ. فأزال الأوّل، وذلك كـ " لام التعريف " إذا دخلت على المنوّن حُذِف لها تنوينه، كرجلٍ والرجل . . . . . وذلك أن اللام للتعريف، والتنوين من دلائل التنكير. فلما ترادفا على الكلمة تضادّا، فكان الحكم لطارئهما، وهو اللام " .

ولأنه كان منطقي النظر للأمور، نجد أن هذه النظرية أوحت له أن يقيسها بمثال منطقي عقلي حيث يقول : [3] " وهذا جارٍ مجرى الضدّين المترادفين على المحل الواحد، كالأسود يطرأ عليه البياض، والساكن تطرأ عليه الحركة، فالحكم للثاني منهما. ولولا أن الحكم للطارئ لما تضاد في الدنيا عَرَضان أو إن تضادّا أن يحفظ كل ضد محلّه، فيحمي جانبه أن يلَمّ به ضد له، فكان الساكن أبداً ساكناً، والمتحرك أبداً متحركاً، والأسود أبداً أسود، والأبيض أبداً أبيض لأنه كان كلّما همّ الضد بوروده على المحل الذي فيه ضدّه نفي المقيمُ به الوارد عليه " .

ولم يخطِّئ ابن جنّي سيبويه عندما كان يحكم في مسألة واحدة بحكمين متضادين، حيث انتهج كيفيّة لترجيح الأحكام النحوية . ففي حال صدور أحكام مختلفة عن عالِم في مسألة

---

(١) ابن جنّي : الخصائص ١ / ٣٠٩ .
(٢) نفسه ٣ / ٦٢ .
(٣) نفسه ٣ / ٦٢ .

واحدة [1] " يتوجّب على الباحث أن يختار من ذلك ما كان له علّة محددّة. فإن فقد التعليل كان للتاريخ حكمه، إذ يحتّم اختيار المتأخر لأنه نسخ لما قبله، وإذا لم يسعف التاريخ في الحكم كان الاعتماد على اختبار الأقوال لاختبار أصحّها. وإذا صحّت كلها فهي مذاهب متساوية للعالم نفسه " .

_ فالاختيار الأول، إذن، عند تضاد الحكمين، إن كان أحدهما مرسلاً والآخر معلّلاً، أن يؤخذ بالحكم المعلّل منهما.

_ والاختيار الثاني، في حال غياب العلّة لكلا الحكمين : هو النظر [2] " إلى الأليق بالمذهب، والأجرى على قوانينه، فيجعل هو المراد المعتزم منهما، ويتأوّل الآخر إن أمكن ".

ومثال هذا ما قاله سيبويه في **حتى الناصبة للفعل** [3] " فقد تكرّر من قوله إنها حرف من حروف الجرّ، وهذا نافٍ لكونها ناصبة له، من حيث كانت عوامل للأسماء لا تباشر الأفعال، فضلاً عن أن تُعمل فيها. وقد استقر من قوله في غير مكان ذكرُ عدّة الحروف الناصبة للفعل، وليست فيها حتّى، فعلم بذلك وبنصّه عليه في غير هذا الموضع أنّ (أنْ) مضمرة عنده بعد حتّى، كما تضمر مع اللام الجارّة في نحو قوله _ سبحانه _ : " ليغفر لك الله " [الفتح ٢] ونحو ذلك. فالمذهب إذن هو هذا. ووجه القول في الجمع بين القولين بالتأويل أن الفعل لمّا انتصب بعد حتّى، ولم تظهر هناك (أنْ) وصارت حتى عوضاً منها، ونائبة عنها نَسَب النصب لـ (حتّى) وإن كان في الحقيقة لـ (أنْ) " .

---

(١) فخر الدين قباوة : أبواب ومسائل من الخصائص والإنصاف ١٢ .

(٢) ابن جنّي : الخصائص ١ / ٢٠٣ .

(٣) نفسه ١ / ٢٠٤ . ويقول سيبويه : الكتاب ٣ / ٦ : " قولك : حتى تفعلَ ذاك فإنما انتصبت هذا بأنْ، وأن ههنا مضمرة، ولو لم تضمرها لكان الكلام محالاً، لأن اللام وحتى إنما يعملان في الأسماء فيجران، وليستا من الحروف التي تضاف إلى الأفعال " .

_ والاختيار الثالث : قائم على زمن الحكم، فإن تعارض الحكمان المرسلان [1] " غير مُبانٍ أحدهما من صاحبه بقاطع يحكم عليه به، بُحِث في تاريخهما، فعُلم أن الثاني هو ما اعتزمه، وأن قـوله به انصراف منه عن القـول الأوّل، إذ لم يوجد في أحدهما ما يُماز به عن صاحبه " .

_ والاختيار الرابع : يكون في حال استبهام التاريخ، وعندها يجب [2] " سبر المذهبين، وإنعام الفحص عن حال القولين. فإن كان أحدهما أقوى من صاحبه وجب إحسان الظن بذلك العالِم، وأن يُنسب إليه أن الأقوى منهما هو قول الثاني الذي به يقول وله يعتقد، وأن الأضعف منهما هو الأوّل منهما الذي تركه إلى الثاني. فإن تساوى القولان في القوّة وجب أن يُعتقد فيهما أنهما رأيان له، فإن الدواعي إلى تساويهما فيهما عند الباحث عنهما هي الدواعي التي دعت القائل بهما إلى أن اعتقد كلاً منهما " .

فابن جنّي عرض هذه النظريات في الأحكام النحوية التي ابتدعها متناثرةً في الخصائص، حتى إنه لم يجمعها تحت عنوان واحد أو حتى [3] " أفرد فصولاً خاصة بالحكم من حيث هو نتاج للمقياس النحوي، ولكنه تكلّم كلاماً عاماً في بعض فصول كتابه عن أشياء تتعلق بالأحكام، وليست هي من صلب الأحكام " .

ويبقى له الفضل في ابتداع هذه النظريات ، بعد إنعامه النظر فـي أحوال العربية وقواعدها، وملاحظته قضايا نحوية، فنظمّها وضمَّ الحكم إلى شبهه أو إلى ضدّه ببراعة مبدع،

---

(١) ابن جنّي : الخصائص ١ / ٢٠٥ .

(٢) نفسه ١ / ٢٠٥ .

(٣) أحمد سليمان ياقوت : دراسات نحوية في خصائص ابن جنّي ١٣٣ .

فقد يُعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما، أو يعطى الشيء حكم الشيء إذا جاوره، وقد يتقارض اللفظان في الأحكام [1].

وبالإضافة إلى هذه النظريات المبتدعة للأحكام، ناقش مسائل نحوية [2] " خرج فيها برأي من ابتكاره، وتكاد تكون كل نقاشاته في النحو من ابتكاره، **بسبب الطريقة التي يعالج بها المسائل**، والنهج الذي تبعه في ذلك، ويظهر ذلك **في استدلاله على المسائل التي يراها صحيحة، وحشده الأمثلة والشواهد عليها**، ويتجلى منهجه في الدرس النحوي عموماً في إدراكه لجوهر الموضوع الذي يتناوله، ويظهر لمن يقرأ أية مسألة من المسائل التي تناولها أنه **كان يمسك باقتدار بالفكرة التي يعالجها**، ويمتلك مقدرة هائلة على تصوّرها وتقديمها بأيسر سبيل وأسهل أسلوب " .

فمن أحكامه النحـــوية المســـتقلة التي أطلقها وتفرّد بها، رأيه في مسألة " **هذا جحرُ ضبٍّ خَرِبٍ** " .

فسيبويه يرى أنه [3] " مما جرى نعتاً على غير وجه الكلام . . . . . فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم. وهو القياس، لأن الخربَ نعتُ الجحرِ، والجحرُ رفعٌ، ولكن بعض العرب يجرُّهُ. وليس نعتاً للضبّ " .

وقد خرّجها النحويون تحت حكم الخفض على الجوار ، لكنه حكم يخلو من حجة ، فهو

---

(١) انظر ابن هشام : مغني اللبيب ٩١٥ .

(٢) حسن شحود : نظرية العامل وتطبيقاتها عند ابن جنّي ١٣٥ .

(٣) سيبويه : كتاب سيبويه ١ / ٤٣٦ .

من الشاذ الذي لا يعرّج عليه، [1] " المحمول على الشذوذ الذي يقتصر فيه على السماع لقلّته، ولا يقاس عليه، لأنه ليس كل ما حكي عنهم يقاس عليه " .

فكان رأي ابن جنّي فيها مخالف للإجماع، فهو يرى أن هذا القول المتناول على أنه غلط من العرب لَه أمثلةٌ في القرآن الكريم تفوق الألف موضع، وذلك **لأنه خرجه على حذف المضاف**، فأصل القول عنده : [2] " هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ حجرُهُ، فيجري (خربٍ) وصفاً على (ضبٍّ) وإن كان في الحقيقة للجُحر. كما تقول : مررت برجلٍ قائمٍ أبوه، فتجري قائماً وصفاً على الرجل وإن كان القيام للأب لا للرجل، لما ضمن من ذكره، والأمر من هذا أظهر من أن يؤتى بمثال له أو شاهد عليه، فلما كان أصله كذلك حُذِف الجحرُ المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت، لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس (خَرِبٍ) فجرى وصفاً على ضبٍّ، وإن كان الخراب للجحر لا للضبّ، على تقدير حذف المضاف . . . . . فإذا أمكن ما قلنا، ولم يكن أكثر من حذف المضاف الذي قد شـــاع واطرّد، كان حمله عليه أولـــى من حمله على الغلط الـــذي لا يُحمل غيره عليه " .

فالمتأمل لطريقته في عرض الحكم يرى أن ابن جنّي أوّلاً مهّد إلى أن حكمه مخالف لحكم الجماعة من بصريين ونحويين، ثم يعرض حكم الجماعة في المسألة النحوية، وهو الحمل على الجوار، وينتقل مباشرة بعدها إلى بيان حكمه هو في المسألة، فيثبته صراحة، معزّزاً ما رآه بما جاء من مِثله في القرآن الكريم .

---

(١) ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف . مسألة ٨٤ .

(٢) ابن جنّي : الخصائص ١ / ١٩٣ .

ولكنه في هذه المسألة لم يستشهد بالشواهد المعزّزة لرأيه، ولم يضرب الأمثلة التي تقوّي حكمه، لأن الأمر، كما أثبت، أظهر من أن يُمثَّل له، أو يُستشهد به .

ويعود، نهاية بعد إقراره حكمه، ليوازن بين حكمه المبتكَر وحكم الجماعة، فيقوّي حكمَه، لأنه مما يصلح القياس عليه، ولا يُحمل على الغلط والشذوذ، كل ذلك على سبيل الاستدلال بالأولى كما مرّ بنا سابقاً .

وقد شارك السيرافيُّ ابنَ جنّي في إنكار حكم جمهور النحاة، على اختلاف في التأويل والتقدير، حيث قدّره السيرافي : [1] " خربِ الجحرُ منه، كما تقول : مررت برجلٍ حسنٍ الوجهُ منه، فحذِف الضمير للعلم به، ثم أُضمر الجحر، فصار (خربِ) " .

ولكن حكم ابن جنّي هذا قد رُدّ بحجة أن [2] " إبراز الضمير حينئذ واجبٌ للإلباس، وبأن معمول هذه الصفة لضعفها لا يتصرّف فيه بالحذف " .

وليس المعوّل عليه هنا حكمه النحوي بكونه راجحاً أو مرجوحاً، ولكنّ إطلاق الحكم يشي بالجرأة العلمية في الانشقاق عن الجماعة لإبرام حُكمٍ ظنّه راجحاً، وهو يسوّغ ذلك صراحة حيث يقول : [3] " فكل من فُرِق له عن علّة صحيحة، وطريقٍ نهجةٍ كان خليل نفسِه، وأبا عمرو فكره . إلاّ أنّنا مع هذا الذي رأيناه وسوّغنا مرتكبه لا نسمح له بالإقدام على مخالفة

---

(١) أبو حيّان الأندلسي : ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب ٢ / ٥٨٤، والسيوطي : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢ / ٤١١ .

(٢) السيوطي : همع الهوامع ٢ / ٤١١ .

(٣) ابن جنّي : الخصائص ١ / ١٩١ .

المسألة أن تؤخر الفاعل فتقول : ضَرَبَ زيداً غلامُه، وعليه قول الله _ سبحانه _ : " وإذ ابتلى إبراهيمَ ربُّهُ " [البقرة ١٢٤]، وأجمعوا على أنه ليس بجائز ضرب غلامُهُ زيداً، لتقدّم المضمر على مظهره لفظاً ومعنى، وقالوا في قول النابغة [١]:

جَزَى ربُّهُ عني عَدِيَّ بن حاتِمٍ جَزَاءَ الكِلابِ العاوِياتِ وقد فَعَلْ

إن الهاء عائدة على مذكور متقدّم، كل ذلك لئلا يتقدّم ضمير المفعول إليه مضافاً إلى الفاعل، فيكون مقدّماً عليه لفظاً ومعنىً " .

وكما رأينا فقد أثبت ، إضافة لعرضه حكمهم بالمنع، تخريجهم الشاهد المناقض لحكمهم، ليتماشى مع حكمهم .

ثم نراه، على طريقته في إبرام الحكم النحوي، يعرض بعد عرض حكم الجمهور حكمه المخالف لهم، وفلسفته له وتخريجه عنده، فيقول :[٢] " وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله :

جزى ربُّهُ عني عديَّ بن حاتم

عائدة على عديّ خلافاً على الجماعة " .

ويبدأ، بعد عرض الحكم الذي يراه، بالمناقشة، وإيراد ما يمكن أن يقال من ردود واحتمالات، فيفنّدها، ليصل إلى حكمه راجحاً خالياً من النقض .

فعلى عادته من استخدام **أسلوب الفنقلة** يعرض للردود الممكنة فيقول : [٣]" **فإن قيل :** ألا تعلم أن الفاعل رتبته التقدّم، والمفعول به رتبته التأخر، فقد وقع كل منهما الموقع الذي هو

---

(١) ورد الشاهد صفحة ١٩ .

(٢) ابن جنّي : الخصائص ١ / ٢٩٤ .

(٣) نفسه ١ / ٤٩٦ .

أولى به، فليس لك أن تعتقد في الفاعل وقد وقع مقدّماً أنّ موضعه التأخير، وإنما المأخوذ به في ذلك أن يُعتقد في الفاعل إذا وقع مؤخرا أن موضعه التقديم، فإذا وقع مقدّماً فقد أخذ مأخذه، ورَسَت به قدمُه، وإذا كان كذلك فقد وقع المضمر قبل مظهره لفظاً ومعنى. وهذا ما لا يجوّزه القياس .

قيل : الأمر وإن كان ظاهره ما تقوله، فإنّ هنا طريقاً آخر يسوّغك غيره، وذلك أن المفعول قد شاع عنهم، واطرّد من مذاهبهم كثرةُ تقدّمه على الفاعل، حتى دعا ذلك أبا علي إلى أن قال : إن تقدّم المفعول على الفاعل قسمٌ قائمٌ برأسه، كما أن تقدّم الفاعل قسمٌ أيضاً قائمٌ برأسه، وإن كان تقديم الفاعل أكثر، وقد جاء به الاستعمال مجيئاً واسعاً، نحو قول الله _ عزّ وجلّ _ : " إنما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ " [فاطر ٢٨]، وقول ذي الرُّمّة [١] :

استَحْدَثَ الرَّكْبُ من أشياعِهِمْ خبراً أم عادَ القلبَ من أطرابِهِ طَرَبُ

ومن أبيات الكتاب [٢] :

اعتادَ قلبَكَ مِن سَلْمى عوائدُه وَ هَاجَ أهْواءَك المكنونَةَ الطَّلَلُ

فقدّم المفعول في المصراعين جميعاً . . . . . وقال الله _ عزّ وجلّ _ : " ألهاكم التكاثرُ " [التكاثر ١]، والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالَم غير مستنكَر، فلما كثر وشاع تقديم المفعول على الفاعل كان الموضع له، **حتى إنه إذا أُخرّ فموضعه التقديم**، فعلى ذلك كأنه قال : جزى عديٌّ بن حاتم ربُّهُ، ثم قدّم الفاعل على أنه قد قدّره مقدّماً عليه مفعوله فجاز ذلك " .

فالملاحظ من هذا النص أن ابن جنّي توصّل إلى الحكم الذي يريد إثباته من كثرة تقدّم

---

(١) انظر حنا حداد : معجم شواهد النحو الشعرية. شاهد رقم (١١٣) .

(٢) انظر نفسه . شاهد رقم (١٩٤٢) وهو بلا نسبة في سيبويه والخصائص .

المفعول على فاعله وشيوعه، حتى استحق هذا الموضع، بأن أورد الشواهد القرآنية والشعرية المؤيدّة لما رآه. وخـــرّج الحكم ببراعة في إثبات قلب الرتب النحـــوية، فحينئذ يثبت التقـــديم على الأصل .

ولكنه لا يترك المسألة، دون أن يقنع المتلقي بصحة ما ذهب إليه، فيقيس حكمه بحكم أقرّه سيبويه في مسألة نحوية أخرى ليقوّي ما ذهب إليه، حيث عاد إلى نظريّته في غلبة الفروع على الأصول، وما جوّزه سيبويه في جرّ (الوجهِ) من قولك : هذا الحسنُ الوجهِ، أن يكون _ كما مرّ بنا _ من موضعين : أحدهما بإضافة الحسن إليه، والآخر تشبيهه له بالضاربِ الرجلِ، الذي اطّرّد فيه الجر، فصار كأنه أصل في بابه، فأمكن بذلك إعادة تشبيه الأصل : " الحسنِ الوجهِ " بالفرع : " الضاربِ الرجلِ " .

وفي هذا دليل [1] " على تمكّن الفروع عندهم، حتى إن أصولها التي أعطتها حكماً من أحكامها قد حارت فاستعادت من فروعها ما كانت هي أدّته إليها، وجعلته عطيّة منها لها، فكذلك أيضاً يصير تقديم المفعول لمّا اســـتمر وكثر كأنه هو الأصل، وتأخير الفاعل كأنه أيضاً هو الأصل " .

وهو لا يكتفي بما أورده من شواهد في ذلك، ولا بما قوّى فيه حكمه من رأي سيبويه، ولكنه يمضي في تأييد ما ذهب إليه باســـتقراء كلام العرب، فيقول : [2] " ويؤكد أن الهاء في (ربُّهُ) لعدي بن حاتم من جهة المعنى عادة العرب في الدعاء، ألا تراك لا تكاد تقول : جزى ربُّ زيدٍ عمراً، وإنما يقال : جزاك ربُّك خيراً أو شرّاً. وذلك أوفق، لأنه إذا كان مجازيه ربُّه كان أقدر على جزائه وأملأ به، ولذلك جرى العُرف بذلك فاعرفه " .

---

(١) ابن جنّي : الخصائص ١ / ٢٩٨ .

(٢) نفسه ١ / ٢٩٩ .

ويتابع ابن جنّي حشد الظواهر النحوية الدالة على صحة مذهبه وحكمه، فمّما نُقِضَت مرتبته المفعول في الاستفهام والشرط، **حيث وجب تقديمه** لقرينة انضمّت إلى ذلك، وهي وجوب تقدّم الأسماء المستفهم بها، والأسماء المشروط بها. ومن ذلك أيضاً **وجوب تأخير المبتدأ** إذا كان نكرة، وكان الخبر عنه ظرفاً، وعلّة وجوب ذلك ظهور مانع منع من تأخر المفعول، أو تقدم المبتدأ .

وكلّ هذا النقاش المستفيض حول هذه المسألة كان غرضه إقرار ما يراه صحيحاً من حكم فيها .

ولكنّ الأوّلين قصروه على الشعر من باب الضرائر الشعرية، والذي رجّحه ابن جنّي في هذه المسألة، [1] " صحّحه ابن مالك، لوروده في النظم كثيراً . . . . . وقال أبو حيّان : وللجواز وجه من القياس، وهو أن المفعول كَثُر تقدّمه على الفاعل، فيجعل لكثرته كالأصل، وصورة المسألة عند المجيز أن يشاركه صاحب الضمير في عامله " .

ويرى الأستراباذيّ أن الأخفش هو الذي جوّزه، وتبعه فيه ابن جنّي، وأوّله بـ (ربُّ الجزاء)، ورأى [2] " أن الأولى تجويز ما ذهب إليه، ولكن على قلّة، وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا " .

وابن جنّي مع تجويزه تقديم المفعول به على الفاعل، قد منع تقدّم مفعولات أخرى، وأوجب فيها الحفاظ على رتبتها .

---

(١) السيوطي : همع الهوامع ١ / ٢٢٢ .

(٢) الأستراباذيّ : شرح كافية ابن الحاجب ١ / ١٦٥ .

ففي باب عقده حول شجاعة العربية، عدّ التقديم والتأخير من عناصر هذه الشجاعة[1]، وهو عنده على ضربين :

_ ما يقبله القياس : كتقديم المفعول على الفاعل تارة، وكذلك الظرف والحال والاستثناء وتقديم خبر المبتدأ نحو قائم أخوك، وفي الدار صاحبك، وتقديم المفعول له على الفعل العامل، نحو قولك : طمعاً في برك زرتُك .

_ ما يسهلّه الاضطرار .

ومع ذلك فهو يمنع تقديم المفعول معه على الفعل، نحو قولك : والطيالسةَ جاء البردُ، من حيث كانت صورة هذه الواو صورة العاطفة، ألا تراك لا تستعملها إلاّ في الموضع الذي لو شئت لاستعملت العاطفة فيه. ويمنع تقديم أي مرفوع على رافعه، ويرى في خبر المبتدأ عدم تقدّمه على رافعه، لأن رافعه ليس المبتدأ وحده، إنما الرافع له المبتدأ والابتداء جميعاً [2] ، فلم يتقدم الخبر عليهما معاً، وإنما تقدّم على أحدهما وهو المبتدأ .

ومنع أيضاً تقديم الصلة أو شيء منها على الموصول، والصفة على الموصوف، والمبدل على المبدل منه، وعطف البيان على المعطوف عليه .

ولحرصه على الإلمام بشوارد المسألة تأمّل في الشواهد النحوية فوجد أن الجماعة قد حملت شاهداً شعرياً على الضرورة، لتقدّم عطف البيان فيه على المعطوف، وهو [3] :

ألا يا نَخْلَةً مِنْ ذاتِ عِرْق عَليكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السّــلامُ

---

(١) انظر ابن جنّي : الخصائص ٢ / ٣٨٢ حتى ٣٨٦ .

(٢) اختلف البصريون في رافع الخبر : فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحدَه، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء. انظر ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف . مسألة ٥ .

(٣) الشاهد للأحوص ويقال لغيره . انظر حنا حدّاد : معجم شواهد النحو الشعرية . شاهد رقم (٢٤٦٤) .

ونظراً لأسلوب ابن جنّي المتميّز في توجيه الشاذ من الشواهد وتخريجه لها، بتأويلها لتتوافق مع الحكم النحوي، أرى في الضرورة الشعرية التي حملت الجماعة الشاهد عليه وجهاً. ورأى هو فيه وجهاً آخر. فهو يقول [1] " إن عندي فيه وجهاً لا تقديم فيه ولا تأخير من قبل العطف، وهو أن يكون (رحمةُ اللهِ) معطوفاً على الضمير في (عليك). وذلك أن (السلامُ) مرفوع بالابتداء، وخبره مقدّم عليه، وهو (عليك) ففيه إذن ضمير منه مرفوع بالظرف. فإذا عطفت (رحمةُ الله) عليه، ذهب عنك مكروه التقديم " .

ورأى في تخريجه هذا لجوءاً إلى حكم قد يكون مرجوحاً عند النحويين فقاس التأويل بالتأويل، فوجد أن في تخريجه الذي يقتضي [2] " العطف على المضمر المرفوع المتّصل من غير توكيد له، أسهل من تقديم المعطوف على المعطوف عليه ". فحمله على أحسن المرجوحين، وقوّاه بأن استشهد بما خُرِّج به قوله تعالى : " فاستوى وهو بالأفق الأعلى " [النجم ٦ و ٧] بأنّ (هو) معطوف على الضمير في استوى .

وعليه فإن ابن جنّي [3] " كان يهتم بالشاذ لا ليبني عليه، وإنما ليدخله في القواعد المطّردة عن طريق التأويل، مما يدل على قوّة باعه واقتداره، وعلى إيمانه بأن هذا الشاذ إنما روي عن الفصحاء من العرب، وهو كغيره من المروي لا يخلو من حكمة اللغة السارية فيها " .

وقد عرض ابن جنّي لمسائل نحوية في باب عقده في الفرق بين تقدير الإعراب

---

(١) ابن جنّي : الخصائص ٢ / ٣٨٦ .

(٢) نفسه ٢ / ٣٨٦ .

(٣) حسن شحود : نظرية العامل وتطبيقاتها عند ابن جنّي ١٤٦ .

وتفسير المعنى، حاول أن يقيم في مناقشتها الروابط بين اللفظ والمعنى. فقدّم جملاً وحاول إعرابها بما يقتضيه معناها.

ومنها :

_ **أهلك والليلَ** : فقد يظن من لا دُربة لـه في صنعة الإعراب أن معناها : الحقْ أهلكَ قبلَ الليلِ، فيجرُّ (الليل) وإنما تقديره الذي رآه ابن جنّي : الحقْ أهلَك وسابق الليلَ .

_ زيدٌ قام : قد يُظنُّ أن زيداً هنا فاعل في الصنعة، كما أنه فاعل في المعنى.

_ كُلُّ رجل وصنعتُه، وأنت وشأنُك : معناه كل رجل مع صنعتِه، وأنت مع شأنِك. [1] " فهذا يوهم مِن أَمَمٍ أن الثاني خبر عن الأوّل، كما أنه إذا قال : أنت مع شأنِك فإن قوله (مع شأنِك) خبر عن أنتَ. وليس الأمر كذلك، بل لعمري إن المعنى عليه، غير أن تقدير الإعراب على غيره. وإنما (شأنك) معطوف على (أنت)، والخبر محذوف **للحمل على المعنى** فكأنه قال : كل رجل وصنعتُه مقرونان، وأنت وشأنك مصطحبان "

فلاحظ كيف استطاع ابن جنّي بطريقته المعهودة من أن يورد التفسير المنقوض أوّلاً، ثم يبطله، ويأتي بتفسيره هو الذي يوافق الإعراب فيه المعنى، ويعدّ ذلك من سبيل الصنعة النحوية التي لا يستطيعها المحدثين فيها .

ويعبّر عن ذلك صراحة قائلاً : [2] " ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير

---

(١) ابن جنّي : الخصائص ١ / ٢٨٤ .

(٢)نفسه ١ / ٢٨٤ .

المعنـــى، فإذا مرّ بك شـــيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منـــه، ولا تسترسل إليـــه، فإن أمكنك أن كان تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب " .

ويأتـــي ابن جنّي فـــي هذا الباب بحكـــم ذكـــي بعلتّه، يقلّب فيـــه الكلام علـــى أوجهه المختلفة .

فهو _ بدايةً _ يُورد الحكم وهو : [1] " كُلُّ ما حُذِفَ تخفيفاً فلا يجوز توكيده، لتدافع حاليه به، من حيث التوكيد للإسهاب والإطناب، والحذف للاختصار والإيجاز. فاعرف ذلك مذهباً للعرب " .

ثم يأتي بالمثال الذي يؤكد فيه مذهب العرب الذي ارتضاه حكماً نحوياً وهو : **راكبُ الناقةِ طَليحان**، وهو يحتمل عند ابن جنّي وجهين [2] :

_ أحدهما : الحذف . فكأنه قال : راكبُ الناقةِ والناقةُ طَليحان، فحذف المعطوف لأمرين: أحدهما تقدّم ذكر الناقة، فدّل بذلك على ما هو مثله. والشـــاهد القرآني يقوي هذا الوجـــه، وذلك في قولـــه _ تعالى _ : " فقلنا اضـــرب بعصاك الحجرَ فانفجرت منـــه اثنتا عشـــرة عيناً " [البقرة ٦٠]، أي : فضرب فانفجرت، حيث حذف هنا : (فضرَبَ) المعطوف على قوله : (فقلنا) .

---

(١) ابن جنّي : الخصائص ١ / ٢٨٩ .

(٢) انظر ابن جنّي : الخصائص ١ / ٢٨٩ حتى ٢٩٣ .

ولكنه قبل أن يورد ثانيَ الوجهين، رأى أن يفنّد الوجه الأوّل، على عادته في إشباع المسألة بحثاً وافتراضات جدلية هادفة إلى توكيد صحة ما يذهب إليه، فقد ارتضى هنا حذف المعطوف، وأيّده بشاهد قرآني أزال فيه عنه اللبس، ولكنه تفكّر في الأمر، فخطر له أن سائلاً ربما يعترض قائلاً : [1] " فهلاّ كان التقدير على حذف المعطوف عليه، أي : الناقةُ وراكبُ الناقةِ طليحان ؟ قيل : يبعد ذلك من وجهين : أحدهما : أن الحذف اتّساع، والاتساع بابه آخر الكلام وأوسطه لا صدره وأوّله، . . . . . والآخر : أنه لو كان تقديره : الناقة وراكب الناقة طليحان، لكان قد حذف حرف العطف وبقي المعطوف به، وهذا شاذ " .

_ وثاني الوجهين : أن يكون الكلام محمولاً على حذف المضاف، أي : راكبُ الناقة أحدُ الطليحين، واستشهد بقوله _ تعالى _ : " يخرج منهما اللؤلؤ والمَرجان " [الرحمن ٢٢]، أي : من أحدهما .

وقد جاء ابن جنّي بهذه المسألة ليؤكد ما ذهب إليه في مطلع الباب من تقدير الإعراب وفقاً لتفسير المعنى فيقول [2] " إن الخبر لمّا جاء مثنىً دلّ على أن المخبر عنه مثنىً كذلك أيضاً " .

وبعد كل ما سبق عرضه حول الحكم النحوي عند ابن جنّي في الخصائص. أراني أتفق مع ما رآه محمد أسعد طلس مِنْ أن ابن جنّي كان [3] " عالماً استقرائياً متتبّعاً، ومنطقيّاً مدقّقاً،

---

(١) ابن جنّي : الخصائص ١ / ٢٩٠ .

(٢) نفسه ١ / ٢٩٣ .

(٣) محمد أسعد طلس : أبو الفتح بن جنّي : عصره، مكانته العلمية، آثاره. مجلة المجمع العلمي العربي، المجلد ٣١، ١٩٥٦م، صفحة ٤٥٦ .

اطلع على أســـرار العربية وخصائص نحوها . . . . . وابن جنّي حين يحاول إيجاد علم أصـــول العربية يريد أن يجعـــل ذلك العلم ذا قواعـــد ثابتة منطقية تعتمد علـــى الاستقراء والبحث " .

وإذا ما غادرنا الخصائص : بإسهابه في معالجة المسائل النحوية، واستقصائه الآراء في الحكم النحوي، والاستطراد في النقاش، لنصل إلى كتاب صنّفه في النحو، واختار له اسماً يوحي بغايته في تأليفه، فهو كتاب يكثّف فيه ابن جنّي ما توصل إليه من أحكام نحوية، وهو كتاب اللمع في العربية .

إبرام الحكم النحوي عند ابن جنّي في كتابه : اللمع في العربية :

كتاب اللمع في العربية [1] " كتاب في النحو مشهور، شرحه جماعة من الأعلام الصدور ". ممّا يدل على أهميته العلمية عند العلماء .

وهو في هذا الكتاب [2] " يحاول إحصاد الموضوعات النحوية، موجزاً الحديث عنها، فيكتفي بالنقاط الأســـاسية في كل موضوع منها، بعيداً عن الإطالة والإسهاب والخلافات، وكأن غايته كانت في اللمع أن يجعل منه كتاباً تعليميّاً قريباً من أذهان المتعلّمين، وقد ضمّنه زبدة بحثه في الموضوعات عامة، وجاء هذا الكتاب سهل التناول، قريب المأخذ، لا عناء في قراءته، ولا تشعّب في أفكاره، وقد احتلّ مكانة هامة في مجالس التعليم على ما يُذكر، ولفترة طويلة، ولقي عناية كبيرة من قبل الشرّاح " .

---

(١) محمد باقر الموسوي : روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات ٥ / ١٧٨ .

(٢) حسن شحود : نظرية العامل وتطبيقاتها عند ابن جنّي ١٣٧ .

ابتدأ ابن جنّي كتابه اللمع في العربية على عادة النحويين ونهجهم في الابتداء في التصنيف، فذكر أقسام الكلم، ثم عرّف كل قسم منها [1].

وانتقل إلى باب المعرب والمبني، ثم إلى باب الإعراب والبناء، ثم إلى إعراب الاسم الواحد. والملاحظ من طريقة عرضه للمصطلحات الأساسية في النحو وأقسامها، أنه كان يقسّم شجرياً بأسلوب رياضي بديع يحاول فيه تكثيف المعلومة برسمها ملخّصة في ذهن المتلقي. فيذكر الأصل، ثم يفرّعه، فيعرّف كل فرع، ضارباً أمثلةً لتوضيحه، فقد ابتدأ بالكلم ذاكراً أضربه، معرّفاً إياها، على النحو الآتي :

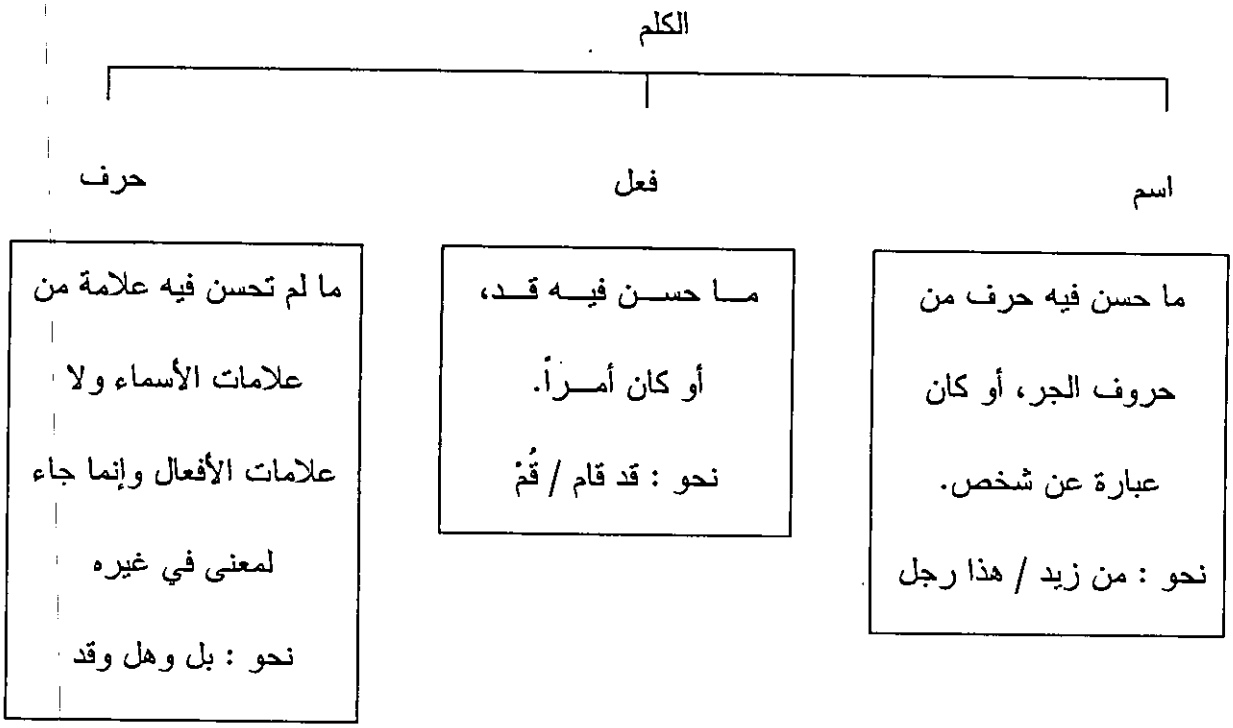

(١) انظر ابن جنّي : اللمع في العربية ٢.

الكلام في الإعراب والبناء[1]

- **معرب**
  - **الاسم المتمكن**: ما تغيّر آخره لتغيّر العامل فيه ولم يشابه الحرف
    نحو : هذا زيدٌ ورأيت زيداً ومررت بزيدٍ
  - **الفعل المضارع**: ما كان في أوّله إحدى الزوائد الأربع، وهي : الهمزة والنون والتاء والياء نحو : أقوم ونقوم وتقوم ويقوم
- **مبني**: ما عداهما من سائر الكلام

ثم عاد وقسّم الاسم المعرب، فقال :

الاسم المعرب [2]

- **صحيح**: ما لم يكن حرف إعرابه ألفاً ولا ياءً قبلها كسرة
  نحو : زيد وعمر
  - **منصرف**: ما لم يشابه الفعل من وجهين، و تدخله الحركات الثلاث والتنوين، ويكون في الرفع مضموماً، وفي النصب مفتوحاً وفي الجر مكسوراً.
  - **غير منصرف**: ما شابه الفعل من وجهين وتدخله الضمة والفتحة ولا يدخله جر ولا تنوين ويكون آخره في الجر مفتوحاً.
    فإن أضيف أو دخلته الألف واللام دخله الجر في موضع الجر.
- **معتل**
  - **منقوص**: كل اسم وقع في آخره ياء قبلها كسرة.
    نحو : القاضي، وهذه الياء لا تدخلها ضمة ولا كسرة، وإن لقيها ساكن بعدها حذفت، فإن نصبْتَ المنقوص جرى مجرى الصحيح. فإن زال التنوين عن هذه الأسماء بالألف واللام أو الإضافة كانت الياء ساكنة في الرفع والجر، مفتوحة في النصب.
  - **مقصور**: كل اسم وقعت في آخره ألف مفردة.
    نحو : عصا ورحى والمقصور كله لا يدخله شيء من الإعراب

---

(١) انظر ابن جنّي : اللمع في العربية ٢ .

(٢) انظر نفسه ٤ و ٥ .

ويتّضح من عرضه الشجري هذا أن النحو عنده مادة مستساغة جرّد منها الأحكام النحوية دون تعقيد، حيث كان الحكم في الغالب مجرّداً من التعليل، وجاء بلغة بسيطة لا تحتاج إلى إعمال فكر لفهمها واستيعابها .

ففي عرضه مثلاً للأسماء الستة، عرّف بها، وأطلق حكمها، دون أن يردفه بالتعليل، ودون أن يفنّد الآراء الخلافية حولها، فاكتفى بإيراد الحكم الذي خالف فيه جمهور النحاة. حيث يقول : [1] " واعلم أن في الأسماء الآحاد ستة أسماء تكون في الرفع بالواو، وفي النصب بالألف، وفي الجر بالياء، وهي : أبوك وأخوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال .

_ تقول في الرفع : هٰذا أخوك . . . . . وذو مال.

_ وفي النصب : رأيت أباك وأخاك . . . . . وذا مال .

_ وفي الجر : مررت بأبيك . . . . . وذي مال .

والواو حرف الإعراب وهي علامة الرفع، والألف حرف إعراب وهي علامة النصب، والياء حرف الإعراب وهي علامة الجر " .

وكان قد عرّف سابقاً [2] " حرف الإعراب من كل معرب، فهو آخره، نحو : الدال من زيد والميم من يقوم " .

والذي خالف فيه ابن جنّي جمهور البصريين في هذه المسألة ما قاله في كلٍّ من الواو والألف والياء. فهي حروف إعراب وعلامات إعراب على السواء .

---

(١) ابن جنّي : اللمع في العربية ٧ .

(٢) نفسه ٢ .

فقد [1] " ذهب سيبويه إلى أنها حروف إعراب، والإعراب فيها مقّدر كما يقدّر في الأسماء المقصورة، وإنما قلبت في النصب والجر للدلالة على الإعراب المقدّر فيها "، فهي معربة من مكان واحد .

[2] " وذهب الكسائي والفرّاء إلى أنها معربة بالحركات والحروف معاً، وهو الذي يعنون به أنه : معرب من مكانين " .

وقد تابع أبو الحسن الأخفش في أحد قوليه سيبويه، [3] " وذهب في القول الثاني إلى أنها ليست بحروف إعراب، ولكنها دلائل الإعراب، كالواو والألف والياء في التثنية والجمع، وليست بلام الفعل " .

وذهب أبو علي الفارسي [4] " إلى أنها حروف إعراب، ودوال على الإعراب، وكأنه جمع بين قول الأخفش وقول سيبويه " .

والذي يظهر من ذلك أن ابن جنّي تابع الفارسي فيما ذهب إليه، فلم يكتفِ بقول سيبويه وجمهورالبصريين أنها حروف إعراب فقط [5] " لأنها لو كانت حروف إعراب كالدال من زيد والراء من عمرو لما كان فيها دلالة على الإعراب، ألا ترى أنك إذا قلت : ذهب زيد، وانطلق عمرو، لم يكن في نفس الدال والراء دلالة على الإعراب "، ولكنه جمع إلى قوله قول الأخفش الثاني في كونها دلائل على الإعراب أيضاً .

---

(١) السُهيلي : نتائج الفكر في النحو ٩٩ .
(٢) أبو حيّان الأندلسي : ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب ١ / ٤١٦ .
(٣) ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف . مسألة ٢ .
(٤) أبو حيّان الأندلسي : ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب ١ / ٤١٦ .
(٥) ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف . مسألة ٢ .

وبغض النظر عن كون حكمه الذي أطلقه في الواو والألف والياء مرجوحاً أو فاسداً، فإن الذي يعنينا هنا هو جرأته على مخالفة سيبويه، فهـو ليس متعصباً لمذهب أو شخص، ولكنه قادرٌ على تبني الرأي والقول به إن اقتنع بصحته .

واختلفت بعض الأحكام النحوية عنده في اللمع عنها في الخصائص، ففي باب خبر المبتدأ، يخبرنا أن خبر المبتدأ عامله المبتدأ، ولكنه في الخصائص _ كما مرّ بنا[1] _ أن عامله المبتدأ والابتداء جميعاً .

فبعد أن كان العاملُ لفظياً ومعنوياً أصبح لفظياً في المعمول نفسه، وهو خبر المبتدأ، ولعلّ هذا الاضطراب في اعتماد العامل مرجعه إلى ما يظنه ابن جنّي من كون [2] " العوامل اللفظية في الحقيقة معنوية، فهي جميعها ترجع إلى المتكلّم أوّلاً وآخِراً، فإنه العامل الحقيقي ".

فهو يقول في الخصائص : [3] " العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية، ألا تراك إذا قلت : ضرب سعيدٌ جعفراً، فإن ضرب لم تعمل في الحقيقة شيئاً، وهل تحصل من قولك : (ضرب) إلاّ على اللفظ ؟ فهذا هو الصوت، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً إلى الفعل. وإنما قال النحويون : عامل لفظي، وعامل معنوي، ليرُوك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمراً قائمٌ، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفاعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول " .

---

(١) انظر صفحة ٥٩ .

(٢) فاضل السامرائي : ابن جنّي النحوي ١٩٥ .

(٣) ابن جنّي : الخصائص ١ / ١٠٩ .

ويتابع تصوّره المتفرّد للعامل، بحذاقة فكر مُنطق لا أظن أن له علاقة بالفكر المعتزلي [1]، فالتفكير المنطقي البسيط يقول بأن القول اللفظي لا يوقع الجرم على فاعله، ولكن الفعل الحقيقي هو الذي يتحمّل الفاعل مسؤوليته. وهذه نظرية سليمة لا يعتريها غموض، لأن اللفظ يصوّر حال المعنى .

فهو يقول : [2] " فأما في الحقيقة، ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره. وإنما قالوا : لفظي ومعنوي لمّا ظهرت آثار فعل المتكلّم بمضافة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ " .

ولذلك نراه في اللمع بعد أن يعرّف خبر المبتدأ بأنه : [3] " كل ما أسندته للمبتدأ وحدّثت به عنه، وذلك على ضربين : مفرد وجملة "، يخبرنا عن الإخبار بالمفرد ويوضّح أحكاماً متفرّقة له:

_ فالخبر المفرد هو المبتدأ في المعنى، وهو مرفوع بالمبتدأ، فعندما تقول : زيدٌ أخوك، ومحمدٌ صاحبك، فزيد هو الأخ، ومحمد هوالصاحب.

_ فإن اجتمع في الكلام معرفة ونكرة، جعلت المبتدأ هو المعرفة، والخبر هو النكرة.

_ فإن كانا جميعاً معرفتين، كنت فيهما مخيّراً، أيهما شئت جعلته مبتدأ، وجعلت الآخر الخبر، تقول : زيد أخوك، وإن شئت قلت : أخوك زيد .

وعلى السمت نفسه يتابع أحكام خبر المبتدأ، فإن كان الخبر جملةً فلا بدّ لها من ضمير يعود إليه منها .

---

(١) ذهب فاضل السامرائي : ابن جنّي النحوي إلى أن تصوره " ينسجم مع مذهبه في الاعتزال الذي يقول بأن الإنسان هو خالق أفعاله " ١٩٧ .

(٢) ابن جنّي : الخصائص ١ / ١١ .

(٣) ابن جنّي : اللمع ١٣ .

ولكنه لاحظ أن ثمة شواهد نحوية قد شذّت عن هذا الحكم فأوردها مخرّجاً إياها حيث قال : [1] " فأما قولهم : **السمنُ منوانِ بدرهم**، فإنما تقديره : السمن منوانِ منه بدرهم، ولكنهم حذفوا (منه) **للعلم به**، وكذلك قولهم : **البُرُّ الكُرُّ بستين**، أي : الكُرُّ منه بستّين " .

وانتقل بعدها إلى الخبر الظرف، ذاكراً نوعيه : ظرف زمان وظرف مكان. وقد ذكر السيوطي أن الفارسي وابن جنّي ذهبا [2] " إلى أن الظرف هو الخبر حقيقة، وأن العامل صار نسياً منسيا "، ولذلك أرى أن ابن جنّي يحاول وهو يرصد أحكام الخبر الظرف أن يصل إلى تثبيت رأيه من خلال عرضه الحكم حيث يقول : [3] " تقول : زيد خلفك، فزيد مرفوع بالابتداء، والظرف بعده خبر عنه، والتقدير : زيد مستقر خلفك، فحذف اسم الفاعل تخفيفاً وللعلم به، وأقيم الظرف مقامه، فانتقل الضمير الذي كان في اسم الفاعل إلى الظرف، وارتفع ذلك الضمير بالظرف كما كان يرتفع باسم الفاعل، وموضع الظرف رفع المبتدأ " .

ومن إحدى طرقه في إبرام الحكم النحوي أنه يبدأ بالافتراض المرفوض، ليوصلنا من خلال ذلك إلى الحكم الصحيح، ويراعي في ذلك ضم ما شذّ من الشواهد تحت مظلّة حكمه بتخريجها أو تأويلها وتفسيرها للتّماشي مع ما أراد الذهاب إليه فيه .

فنراه يقول : [4] " ولو قلت : زيدٌ يومَ الجمعة، أو نحو ذلك **لم يجز**، لأن ظروف الزمان لا تكون إخباراً عن الجثث، لأنه لا فائدة مـــن ذلك فأما قولهم : **الليلة الهـــلالُ** ، فعلى معنى، وتقديره : الليلة حدوثُ الهلال، أو طلوعُ الهلالِ، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه ".

---

(١) ابن جنّي : اللمع في العربية ١٣ .

(٢) السيوطي : همع الهوامع ١ / ٣٢٢ .

(٣) ابن جنّي : اللمع في العربية ١٤ .

(٤) نفسه ١٥ .

ويؤكد ورود ما ذهب إليه من حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه بالشاهد القرآني : " واسألْ القريةَ التي كُنّا فيها " [يوسف ١٣]، بمعنى : أهل القرية. وبالشاهد الشعري [١] :

أكُلَّ عامٍ نَعَمٌ تَحْوونَهُ يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وتُنْتِجونَهُ ؟

أي : في كل عامٍ حدوثُ نَعَمٍ، أو إحرازُ نَعَمٍ .

وقد رأي الأستراباذي أن ابنُ جنّي قد تابع ابنَ السرّاج في حكمه أن الخبر الظرف متعلّق بمحذوف هو اسم وليس فعلاً، لكونه مفرداً، حيث الأصل في خبر المبتدأ أن يكون مفرداً [٢]، مع أن ابن جنّي لم يصرّح بذلك، ولكنّ نقاشه المثال حول الخبر الظرف أوضح ذلك، حيث قال : [٣] " تقول : قيامُك خلفَ زيدٍ، وقعودُك يومَ الجمعة، والتقدير : قيامُك كائن خلف زيدٍ، وقعودك كائن يوم الجمعة، فحُذف اسما الفاعلين، وأُقيم الظرفان مقامهما، فانتقل الضميران إليهما ".

ويتطرّق أيضاً إلى مسألة حذف المبتدأ والخبر، فيقرّ بداية الحكم في جواز حذف المبتدأ تارة، وحذف الخبر أُخرى، ويقيّده بشرط وجود دلالة على المحذوف، ويضرب لذلك الأمثلة الموضّحة على عادته .

فيقول : _ [٤] " فإذا قال لك قائل : من عندك ؟ قلت : زيد، أي : زيدٌ عندي، فحذفت عندي، وهو الخبر .

---

(١) انظر حنا حدّاد : معجم شواهد النحو الشعرية. شاهد رقم (٣٦٧٣) . وهو بلا نسبة في سيبويه .

(٢) انظر الأستراباذيّ : شرح كافية ابن الحاجب ١ / ٢١٥ . ويقول ابن السرّاج : الأصول في النحو ١ / ٦٣ " والمحذوف معنى الاستقراء والحلول وما أشبههما، كأنك قلت : زيد مستقر خلفك، وعمرو مستقر في الدار "

(٣) ابن جنّي : اللمع في العربية ١٥ .

(٤) نفسه ١٥ .

تجويز ابن جنّي إظهار ذلك المتعلّق ليس بوجه، لأن الأمرين : أي الدلالة على تعيين الخبر، والسدّ بشيء آخر مسدّه، حاصلان، فوجب الحذف " .

ومن الأبواب التي تعد مثالاً واضحاً على منهج ابن جنّي في تناوله المسائل النحوية في كتاب اللمع باب كان وأخواتها .

فهو، بداية، يعرّف بها معدّداً إياها قائلاً : [1] " وهي : كان وصار وأمسى وأصبح وظلّ وبات وأضحى ومادام، ومازال، ومانفكّ ومافتِئ ومابرح وليس، وما تصرّف منهنّ، **وما كان في معناهُنّ مما يدل على الزمان المجرد من الحدث** " .

وقبل أن أتابع تتبّع سمات نهجه في اللمع، لي وقفة عند حدّ هذه الأفعال الناقصة، فهي عنده **أفعال غير دالة على الحدث**، وهو في منعه دلالة الحدث هذه يتابع المبرّد وابن السرّاج والفارسي، ويخالف الرأي المشهور بدلالتها على الحدث والزمان معاً كسائر الأفعال[2] .

وبعد الحدّ، نراه يبيّن أحكامها، وقد خلت أحكام كان الناقصة من تعليل، فلم يطرّد ذكره علّة الحكم في اللمع، ولكنه استشهد بشاهد نحوي شهير، عدّه من الضرائر الشـــعرية، حول حكم من أحكامها .

فيعرض عمل كان وأخواتها بلغة بسيطة مبسّطة سلسة تعليمية قائلاً : [3] " فهذه الأفعال

---

(١) ابن جنّي : اللمع في اللغة العربية ١٩ .

(٢) انظر السّيوطي : همع الهوامع ١ / ٣٦٢ .

(٣) ابن جنّي : اللمع في العربية ١٩ .

كلها تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ ويصير اسمها، وتنصب الخبر ويصير خبرها . . . . . فإذا اجتمع في الكلام معرفة ونكرة، جعلت اسم كان المعرفة، وخبرها النكرة تقول : كـــان عمرو كريماً، ولا يجوز : كـــان كريمٌ عمراً، إلاّ في ضرورة الشعر : قال القطامي [1] :

قِفي قبلَ التفرّقِ يا ضُباعا ولا يكُ موقفٌ منكِ الوَدَاعا

فجعل (موقف)، وهو نكرة، اسمها، و(الوداع)، وهو معرفة، خبرها " .

وقد خالف ابن جنّي حكم المفعول معه الذي أطلقه في اللمع، عن مثيله الذي أطلقه في الخصائص، من خلال بعض الأمثلة التي ضربها .

فهو في باب المفعول معه في اللمع، وبعد أن حدّه قائلاً : [2] " وهـــو كل ما فعلت معه فعلاً "، ذكر أمثلته وشواهده الشائعة وهي :

_ جاء البردُ والطيالسةَ . أي : مع الطيالسة .

_ استوى الماءُ والخشبةَ . أي : مع الخشبة .

_ وما زلتُ أسيرُ والنيلَ. أي : مع النيل .

_ كيف تكون وقصعةٌ من ثريد ؟ أي : مع قصعة .

_ فَكُونوا أنتُم وبني أبيكُمْ مَكَانَ الكُلْيتَينِ مِنَ الطّحَالِ [3] أي : مع بني أبيكم.

ثم أطلـــق حكمه شارحاً عمـــله ذاكراً العلّة في ذلك ، فقال : [4] " فلما حذف (مع) أقام (الواو) مقامها وأوصل الفعل الذي قبلها إلى الاسم الذي بعدها، لأنها قوّته فأوصلته إليه

---

(١) انظر حنا حدّاد : معجم شواهد النحو الشعرية. شاهد رقم (١٦٥٦) .

(٢) ابن جنّي : اللمع في العربية ٣٥ .

(٣) الشاهد بلا نسبة في سيبويه . انظر حنا حدّاد : معجم شواهد النحو الشعرية شاهد رقم (٢٢٨٩) .

(٤) ابن جنّي : اللمع في العربية ٣٥ .

فانتصب "، فالعامل هو الفعل بتوسّط (الواو) التي بمعنى (مع) .

ولكنه في الخصائص يحدد شرطاً للواو التي بمعنى (مع)، فهي [1] " لا تستعمل إلاّ في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفةً لجاز ". وعليه لا يجوز عنده أن يقال : انتظرتك وطلوعَ الشمس، أي : مع طلوع الشمس، لأنه لو قيل : انتظرتُكَ وطلوعُ الشمس، أي : وانتظرك طلوعُ الشمس لم يجز .

فمن الأمثلة التي أوردها في اللمع، والتي لا تصحّ مع الشرط السابق هي : ما زلت أسيرُ والنيلَ، لأنه لم يجز أن نقول ما زلت أن أسير والنيلُ، لاستحالة سير النيل .

والذي أثار دهشتي في مسألة المفعول معه عند ابن جنّي، أن المتأخرين[2] نسبوا إليه **تجويزه تقدّم المفعول معه على عامله**، مستشهداً بقول الشاعر [3]:

جمعتَ وفُحْشاً غِيبةً ونَميمَةً ثَلاثَ خِلالٍ لَسْتَ عنها بمَرعَوِيْ

فعندهم أن ابن جنّي أجازه خلافاً للاتفاق على منعه، لأن أصل واو (مع) للعطف : وقد ورد التقديم في العطف في قول الشاعر [4] :

ألا يا نَخلةً مِنْ ذاتِ عِرْق عَليكِ وَرَحمةُ اللهِ السّلامُ

ولكن ابن جنّي كان له وقفة عند هذا الشاهد، حيث إنه _ كما مرّ بنا _ لم يرتضِ حمل هذا الشاهد على الضرورة، لأنه رفض تجويز تقديم عطف البيان على المعطوف عليه وخرّجه بعيداً عن التقديم والتأخير .

---

(١) ابن جنّي : الخصائص ١ / ٣١٣ .

(٢) انظر الأستراباذي : شرح كافية ابن الحاجب ٢ / ٣٧، والسيوطي : همع الهوامع ٢ / ١٧٩ .

(٣) الشاهد ليزيد بن الحكم في الأصول، وبلا نسبة في الخصائص. انظر حنا حدّاد : معجم شواهد النحو الشعرية شاهد رقم (٣١٣١) .

(٤) ورد الشاهد صفحة ٥٩ .

وليس هذا وحسب ، فقد منع صراحةً تقديم المفعول معه على الفعل، حيث قال في الخصائص : [1] " ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل، نحو قولك : والطيالسةَ جاء البردُ، من حيث كانت صورة هذه الواو صورة العاطفة، ألا تراك لا تستعملها إلاّ في الموضع الذي لو شئت لاستعملت العاطفة فيه، نحو جاء البرد والطيالسة، ولو شئت لرفعت الطيالسة عطفاً على البرد ".

ويظهر إصرار المتأخرين على نسبة هذا الرأي لابن جنّي المخالف للجمهور، فهم لم يكتفوا بإيراد الشاهدين عنه، علّة سماعيّة مجوّزة لمذهبه، ولكنهم أوردوا علّة قياسيّة لتجويز التقديم، حيث [2] " باب المفعولية في التقديم أوسع مجالاً من باب التابعيّة، وإنما المانع هنا من التقديم الحمل على ذلك، فإذا جاء في الأصل بقلّة أو اضطرار، جاء هنا بكثرة وسعة ".

وهذا الإصرار ربما يوحي بأن ابن جنّي قد قال بهذا الرأي في أحد كتبه المفقودة، ولكني أرجّح عدم إجازة ابن جنّي له، معتمدة في ذلك على الخصائص، إثباتاً مبرهناً لرأيه، ودليلاً قويّاً عليه .

وعلى طريقته في عرض الأحكام النحوية في اللمع، يبدأ في **باب الاستثناء** بحدّ الاستثناء، فيقول : [3] " هو أن تخرج شيئاً مما أدخلت فيه غيره، أو تدخله فيما أخرجت منه غيره ".

ويتابع ابن جنّي أحكام الاستثناء، بما اشتهر به من [4] " بلاغة العبارة، وحسن تصريف

---

(١) ابن جنّي : الخصائص ٢ / ٣٨٣ .

(٢) السيوطي : همع الهوامع ١ / ١٧٩ .

(٣) ابن جنّي : اللمع في العربية ٣٨ .

(٤) ابن جنّي : الخصائص. مقدمة التحقيق ١ / ٢٧ .

الكلام، والإبانة عن المعاني بأحسن وجوه الأداء "، فالأداة (إلاّ) هي أم أدوات الاستثناء، وعبّر عن ذلك بقوله : [1] " وحرفه المستولي عليه : (إلاّ)، وتُشبّه به أسماء وأفعال وحروف. فالأسماء : غير وسوى، والأفعال : ليس ولا يكون وعدا وخلا وحاشا، والحروف حاشا وخلا " .

فعدّ بذلك حاشا وخلا : حرفين جارّين للمستثنى، أو فعلين متعدّيين ناصبين له. وقد فصل في حكميهما، وأفرد لهما عنواناً مستقلاً في اللمع، حيث قال : [2] " وأما حاشا وخلا فيكونان حرفين فيجران، ويكونان فعلين فينصبان. تقول : قام القوم خلا زيدٍ، وخلا زيْداً، وحاشا عمروٍ وحاشا عمراً. قال الشاعر [3] :

حاشا أبي ثوبَانَ إنَّ بِهِ ضنّاً على المَلْحاةِ والشَّتْمِ

فإن قلت : ما خلا زيداً، نصبت مع (ما) لا غير[4] . قال الشاعر [5] :

ألا كلُّ شيءٍ ما خلا اللهَ باطلُ وكُلّ نَعيم لا محالَةَ زائلُ " .

فلاحظ كيف استشهد على كل حكم بشاهد نحوي. فهو يثبت حكمه ويقوّيه بهذه الشواهد .

وقد نُسب لابن جنّي أيضاً في هذه المسألة حكمٌ مخالفٌ للجمهور، حيث قيل : إن الجرميّ والربعيّ والكسائيّ والفارسيّ وابن جنّي زعموا [6] " أنه قد يجوز الجر على تقدير

---

(١) ابن جنّي : اللمع في العربية ٣٨ .

(٢) نفسه ٤١ .

(٣) الشاهد للجميح الأسدي، وقيل بلا نسبة. انظر حنا حدّاد : معجم شواهد النحو الشعرية. شاهد رقم (٢٧٣٩) .

(٤) أعمل (لا) هنا عمل (ليس)، وعملها كذا قليل حتى أُدّعيَ أنه ليس بموجود. انظر ابن هشام : مغني اللبيب ٣١٦ .

(٥) الشاهد للبيد بن أبي ربيعة . انظر حنا حدّاد : معجم شواهد النحو الشعرية . شاهد رقم (١٩٣١) .

(٦) ابن هشام : مغني اللبيب ١٧٩، والسيوطي : همع الهوامع ٢ / ٢١٣ .

ما زائدة ". وردّ ابن هشام هذا الحكم فقال : [1] " فإن قالوا بذلك بالقياس ففاسد، لأن (ما) لا تزاد قبل الجار "، فـ (ما) لا تكون في هذه إلاّ مصدرية، ودخولها يعيّن الفعلية .

وفي عرضه لحالة من حالات الاستثناء، وهي حالة تقديم المستثنى يقول : [2] " فإن تقدّم المستثنى لم يكن فيه إلاّ النصب، تقول : ما قام إلاّ زيداً أحدٌ، وما مررت إلاّ زيداً بأحدٍ، قال الكميت [3] :

فماليَ إلاّ آلَ أحمد شيعةٌ ومالِيَ إلاّ مشعبَ الحقِّ مَشْعَبُ " .

فقد عرض ابن جنّي لوجوب نصب المستثنى في حال تقديمه على المستثنى منه، الموجب وغير الموجب، حيث كان في الموجب واجبَ النصب، وفي غير الموجب جائز النصب .

وهذا الذي لفت نظر ابن جنّي، في وجوب الحكم الجائز لعَرَض أصابه. وقد استأنس في إثبات نظريته هذه بالمستثنى المقدّم، حيث يقول : [4] " ما قام إلاّ زيداً أحدٌ، فتوجب النصب إذا تقدّم المستثنى إلاّ في لغة ضعيفة، وذلك أنك قد كنت تجيز : ما قام أحدٌ إلاّ زيداً، فلّما قدّمت المستثنى لم تجد قبله ما تبدله منه، فأوجبت من النصب له ما كان جائزاً فيه " .

وفي **باب حروف الجر**، بعد أن يورد الحروف وعملها، ويضرب الأمثلة، يتوقف عند معانيها، ومثال ذلك ما رآه في معنى حرف الجر (الباء)، فحصر معناها في معنيين فقط ،

---

(١) ابن هشام : مغني اللبيب ٣١٦ .

(٢) ابن جنّي : اللمع في العربية ٣٩ .

(٣) انظر حنا حدّاد : معجم شواهد النحو الشعرية . شاهد رقم (١٣٤) .

(٤) ابن جنّي : الخصائص ٣ / ٨٥ .

فقال : [1] " ومعنى الباء الإلصاق، تقول : أمسكتُ الحبلَ بيدي، أي : ألصقتها به، وتكون الباء زائدة، كقولك : ليس زيدٌ بقائمٍ، أي : ليس زيدٌ قائماً " .

ولكنَّ العرب كانت تشرب لفظاً معنى لفظ، فتعطيه حكمه، ويسمى ذلك تضميناً، وقد أورد السيوطي قولاً لابن جنّي، قبل فيه التضمين، فقال : [2] " أحسِبُ لو جمع ما جاء فيه لجاء منه كتاب يكون مئين أوراقاً " .

ومع هذا لا يقبل ابن جنّي معنى التبعيض للباء، في نحو قوله تعالى : " وامسحوا برؤوسكم " [المائدة ٦]، فهذا الأستراباذي ينسب لابن جنّي رأياً فيها فيقول : [3] " إنَّ أهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى بل يورده الفقهاء " ومذهبه فيها أنها زائدة، لأن الفعل يتعدى إلى مجرورها بنفسه .

فهو لا يجيز التضمين هنا، مع قوله به، وكأنه يريد أن الفقهاء ابتدعوا هذا المعنى للباء تماشياً مع الحكم الفقهي، حيث لا يلزم هنا الحكم الفقهي حكماً نحوياً في الباء ومعانيها .

وعقد ابن جنّي باباً طويلاً في اللمع حول الممنوع من الصرف أسماه : **معرفة ما ينصرف وما لا ينصرف**. وبدأه بإيراد حكم الأسماء في الأصل قائلاً : [4] " اعلم أن حكم جميع الأسماء في الأصل أن تكون منصرفة " .

ثم يورد حكم الفرع الممنوع من الصرف ، ويعلل هذا المنع فيقول : [5] " إلاّ أن ضرباً

---

(١) ابن جنّي : اللمع في العربية ٤٣ .
(٢) ابن هشام : مغني اللبيب ٨٩٩ .
(٣) الأستراباذيّ : شرح كافية ابن الحاجب ٤ / ٢٨٧ .
(٤) ابن جنّي : اللمع في العربية ٨٥ .
(٥) نفسه ٨٥ .

منها شابه الفعل من وجهين : فمُنِع ما لا يدخل الفعل من التنوين والجر. والأسباب التي إذا اجتمع في اسم واحد منها سببان منعاه الصرف، تسعة، وهي : وزن الفعل الذي يغلب عليه أو يخصّه، والتعريف، والتأنيث لغير فرق، والألف والنون المضارعتان لألفي التأنيث، والوصف، والعدل، والجمع، والعجمة، وأن يُجعَلَ اسمان اسماً لشيء واحد " .

وقد صنّف في الخصائص هذه الأسباب المانعة للصرف إلى معنوية ولفظية، ورأى أن اللفظي منها واحد فقط، وهو [1] " شبه الفعل لفظاً، نحو : أحمد، ويَرْمَع، وتَنْضُب، وإثْمِد، وأبْـلُم، وبَقّم، وإستبرق. والثمانية الباقية كلها معنوية " .

ونراه بعد أن عدّد الأسـباب التسعة المانعة مـن الصرف، فصّل الحديث فـي كل سبب منها [2] .

٦٢٢٦٨١

فالسبب الأول، وهو اللفظي عنده، **هو وزن الفعل** [3] " وهو كل ما كان على وزن أفعَلُ ونفعَلُ ويفعَل وفُعِلَ وفَعّلَ وانفعَل . . . . . ومِنْ ذلك : أحمدُ : لا تصرفه معرفةً، للتعريف ومثل أفعل، وتصرفه نكـرةً، لأن السبب الواحـد لا يمنع الصرف، فتقول : رأيتُ أحمدَ وأحمداً آخرَ " .

فلاحظ كيف شرح مفصّلاً، ضارباً الأمثلة، وموضحاً علتي المنع، ومفسّراً عـدم المنع

---

(١) ابن جنّي : الخصائص ١ / ١٠٩ وقد ذكر محقّق المحتسب أن اصطلاح النحاة المتأخرين أن المعنوي منها التعريف والوصف، وما عدا هذين لفظي " . انظر ابن جنّي : المحتسَب ١ / ٥٨ مقدمة التحقيق .

(٢)انظر ابن جنّي : اللمع في العربية ٨٥ حتى ٩٣ .

(٣) ابن جنّي : اللمع في العربية ٨٥ .

لوزن الفعل نفسه في حالة النكرة لانعدام شرط توفّر العلتين .

والسبب الثاني، وهو معنوي عنده، **التعريف**، والذي يُمنع به الصرف عند اجتماعه بسبب آخر من الأسباب المانعة .

والسبب الثالث، وهو معنوي عنده أيضاً، **التأنيث** . وقد عرضه على سمت نهجه في التشجير، فهو يوصلنا إلى الحكم الذي يريد تدريجياً من خلال حسن تصنيفه، كالتالي :

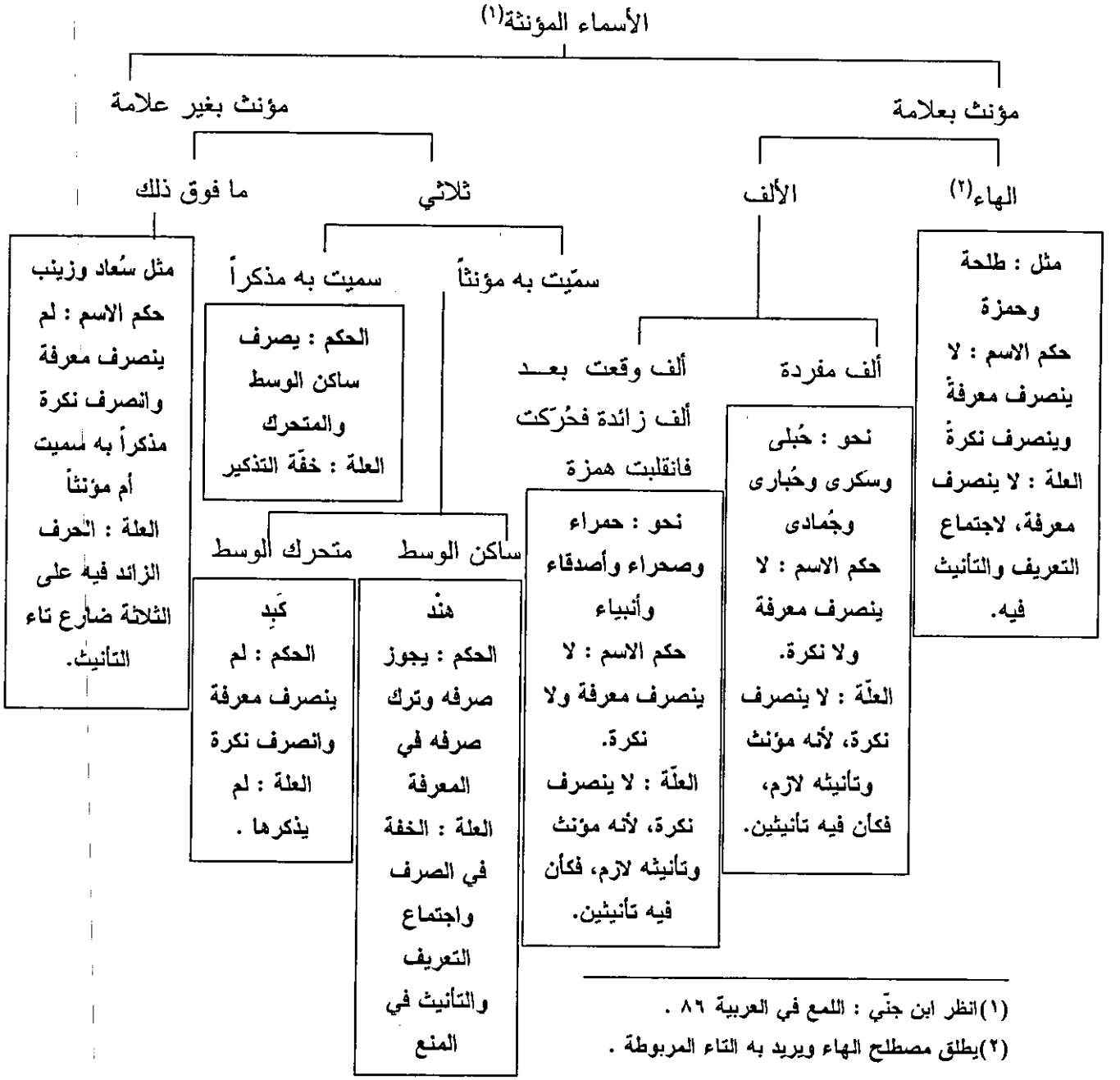

(١)انظر ابن جنّي : اللمع في العربية ٨٦ .

(٢)يطلق مصطلح الهاء ويريد به التاء المربوطة .

ولنتوقف عند المؤنث الساكن الوسط مثل : هِنْد وجُمْل. فالحكم عند ابن جنّي فيه جواز الأمرين : الصرف وتركه، فتقول : رأيتُ هندَ أو هنداً . وهو مذهب سيبويه والجمهور[1] ، فكلاهما مسموع .

وعلّة ترك الصرف : اجتماع التعريف، أي العلمية، والتأنيث. وعلّة الصرّف : اعتبار قلة الحروف وخفّة السكون .

وعلى الرغم من جواز الأمرين، اختلف في الأجود منهما، [2] " فالأصح أن الأجود المنع، قاله ابن جنّي، وهو القياس، والأكثر في كلامهم. وقال أبو علي الفارسي : الصرف أفصح. قال الخضراوي : ولا أعلمُ قالَ هذا القولَ أحدٌ قبله، وهو غلط جليّ " .

فابن جنّي هنا خالف أستاذه، لأن نظره القيّاس جعله يرى قوّة علّة المنع وجودتها على علّة الصرف، على الرغم من أن السمّاع جوّز كليهما .

والسبب الرابع من الأسباب التسعة هو : **الألف والنون المضارعتان لألفي التأنيث** :

_ فالممنوع من الصرف هنا : هو كل وصف على فعلان ومؤنّثه فَعْلى، نحو : سكران وغضبان وعطشان، لقولك في مؤنثه : سَكْرى وغضْبى وعطشى .

_ وحكمه : لا ينصرف معرفة ولا نكرة .

_ وعلته : لأن الألف والنون ضارعتا ألفي التأنيث في نحو : حمراء وصفراء، لأنهما زائدتان مثلُهما، ولأن مؤنثهما مخالف لبنائهما كمخالفة مذكر حمراء وصفراء لها .

---

(١) انظر السيوطي : همع الهوامع ١ / ١١٣ .

(٢) السيوطي : همع الهوامع ١ / ١١٣ .

_ والحكم المستثنى فيه : إن كان فعلان ليس المؤنث منه على وزن فعلى نحو حَمْدان أو عِمْران أو عُثْمان أو غَطَفان أو حَذْرِجان أو عَقْرَبان لا ينصرف شيء منه معرفة، وينصرف نكرة.

_ وعلّة حكم المستثنى : لم ينصرف معرفة حملاً على باب غضبان، وانصرف نكرةً لمخالفته إياه في أنه لا فعلى له .

والسبب الخامس هو **الوصف**، من ذلك أحمر وأصفر، وكل (أفعل) مؤنثة (فعلاء)، فهو لا ينصرف معرفة للتعريف ومثال الفعل، ولا نكرة للوصف ومثال الفعـــل. فلا ينصرف (أكثم) اسماً للرجل، ولا (أسودَ) في قولك : ملكتُ عبداً أسودَ .

والسبب السادس هو **العدل**، ولاحظ ابن جنّي هنا أن مصطلح العدل قد ينغلق فهمه، فبيّن حدّه مفسّراً إياه فقال : [1] " معنى العدل أنك تلفظ ببناء، وأنت تريد بناء آخر، نحو قولك: عُمَرَ، وأنت تريد عامراً " .

ثم بدأ ابن جنّي بذكر أنواع العدل الممنوع من الصرف مفصّلاً، فمن المعدول عنده صيغة (فُعَل)، التي لا تدخلها الألف واللام، مثل جُشَم وعُمَر، فهي لا تنصرف معرفةً للتعريف [2] والعدل .

ومن المعدول : مثنى وثلاث ورُباع، لا تُصـــرف للوصف والعـــدل عـــن اثنين وثلاثة وأربعة .

---

(١) ابن جنّي : اللمع في العربية ٨٨ .

(٢) يستخدم مصطلح التعريف ويعني به العلمية .

ومن المعدول : أُخَر، لا تتصرف للوصف والعدل عن آخر. فقد خالف ابن جنّي في قوله بعدل أُخَر عن آخر أكثر النحويين الذين يقولون بعدله عن الألف واللام، فهو معدول عنده عن آخر مع مصاحبة (مِنْ) [1] .

وقد سوّغ كلامُ الأستراباذي في أصل (آخر)، ومصاحبة (مِنْ) للأصل (آخر) بعد خروجه عن معنى التفضيل رأي ابن جنّي، بطريقة ذكية دون أن يبديَ تأييداً لابن جنّي في ذلك، حيث قال : [2] " معنى آخر في الأصل : أشد تأخّراً، وكان في الأصل معنى " جاءني زيد ورجل آخر " : أشد تأخراً من زيد في معنى من المعاني، ثم نقل إلى معنى غير، فمعنى رجل آخر : رجل غير زيد، ولا يستعمل إلاّ فيما هو جنس المذكور أوّلاً. فلمّا خرج (آخر) وسائر تصاريفه عن معنى التفضيل، استعملت (مِن)، دون لوازم أفعل التفضيل، أعني (مِنْ) والإضافة واللام " .

والسبب السابع هو **الجمع** : وهو ما كان من الجمع على مثال : (مفاعِلَ) أو (مفاعيلَ). فإنه لا ينصرف معرفة ولا نكرة، وذلك لأنه جمع ولا نظير له في الآحاد، فكأنه جمع مرّتين. وهذا في حال كونه صحيح الآخر .

فإن كان معتل الآخر فإنه ينصرف في حالتي الرفع والجر لنقصانه، فيقال : هؤلاء جوارٍ وغواشٍ، ومررت بجوارٍ وغواشٍ، ولا ينصرف في النصب لكماله، فيقال : رأيت جواريَ وغواشيَ .

---

(١) انظر السيوطي : همع الهوامع ١ / ٩٠ .

(٢) الأستراباذي : شرح كافية ابن الحاجب ١ / ١٠٢ .

فإن كانت فيه هاء التأنيث عاد إلى حكم الواحد، فلا ينصرف معرفةً، وانصرف نكرةً، نحو : ملائكة .

والسبب الثامن هو **العجمة**، وقد قسّم الأسماء الأعجمية تقسيماً شجرياً، كالتالي :

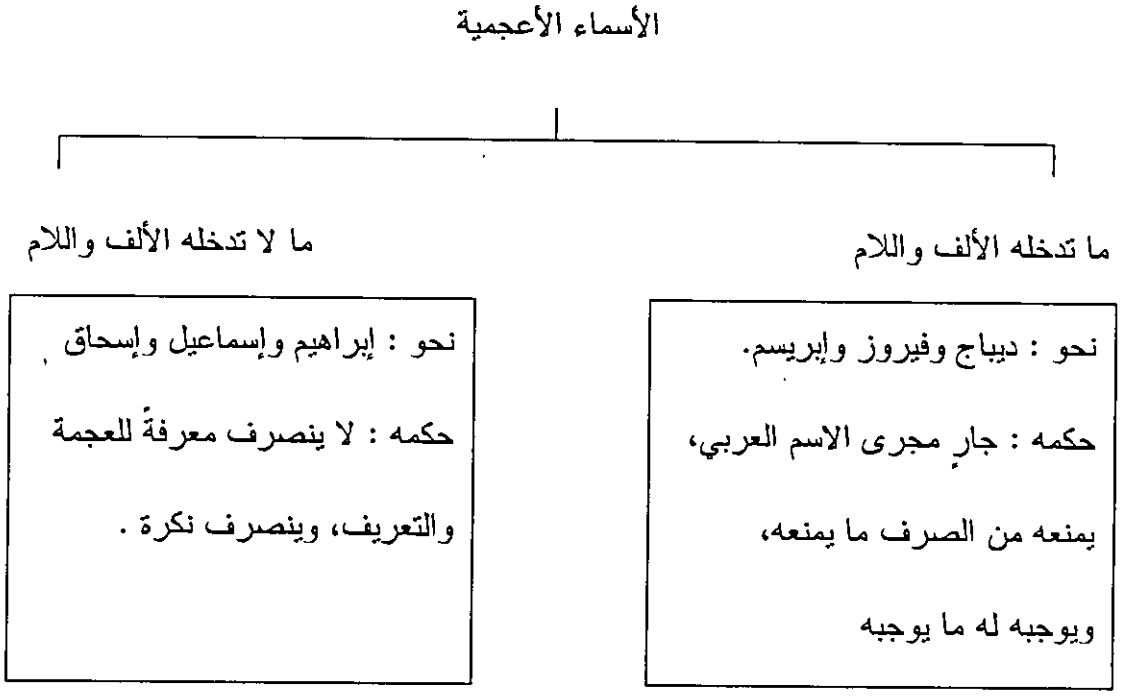

والسبب التاسع هو **التركيب**، وعرّفه بأنه : [1] " كل اسمين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر على غير جهة الإضافة " .

وقد وضّح ابن جنّي طريقة ضمّ الاسم الأول إلى الثاني، على اختلاف كون الثاني معرفة أو نكرة أو اسماً أعجميّاً .

---

(١) ابن جنّي : اللمع في العربية ٩٢ .

فالأول منهما دائم الفتح لشبه الثاني بالهاء. والثاني على حالات :

_ فهو لا ينصرف إذا كان معرفة، للتعريف والتركيب. نحو حضَرمَوْتَ .

_ وينصرف في حال كونه نكرة .

_ ويبنى على الكسر البتّة في حال أعجميته، ولم ينصرف معرفةً، وينصرف نكرة، فيقال : هذا سيبويهِ ومعه سيبويهٍ آخرُ .

واستشهد ابن جنّي في ذلك بقول الراجز [1] :

يا عَمرويهِ انطَلَقَ الرِّفاقُ وأنت لا تبكي ولا تشتاقُ

فلاحظْ كيف استطاع ابن جنّي في باب الممنوع من الصرف أن يستقصي ويفصّل ويحلّل، وكيف استنبط الحكم، وكيف يعلّله أحياناً، وهو وإن أطال في الباب، فقد التزم عرض أحكام مختلف مفرداته، غير زاهد بتقديم الأمثلة وتعزيز الحكم بالشاهد .

ومع هذه القدرة على الإطالة للإحاطة بمختلف الأحكام، كان يُظهر في أبواب أخرى مقدرة على عرض المعلومات النحوية وأحكامها مختصرة مقتضبة دون إخلال، [2] " وهو في كل ذلك يعبّر بلغة سهلة قريبة لا بُعد فيها، ويمسك بالفكرة التي يتناولها، مما يدّل على قوّة مراسه في هذا العلم، وفهمه العميق للنحو وقضاياه " .

فقد اقتضب ببراعة في عرضه حكمي (إذن)، حيث قال : [3] " إذا اعتمد الفعل عليها

---

(١) الشاهد بلا نسبة . انظر حنا حدّاد : معجم شواهد النحو الشعرية . شاهد رقم (٣٤٨٦) .

(٢) حسن شحود : نظرية العامل وتطبيقاتها عند ابن جنّي ١٣٧ .

(٣) ابن جنّي : اللمع في العربية ٧٢ .

فإنها تنصبه. تقول : أنا أزورُك إذن أُكْرِمَكَ، فتنصب الفعل لاعتماده على (إذن) فإن اعترضت حشواً واعتمد الفعل على ما قبلها سقط عملها، تقول : أنا إذن (أزورُك)، فترفع لاعتماد الفعل على (أنا) ".

فقدرته على إفهام مراده للمتلقي جلّية، وكأنك بدراستك أحكامه في اللمع تقف على نهج معلّم مُتمرّس، يوصل ما يريد دون عناءٍ متكلّف .

ومع هذا فقد جاء في باب المعرفة والنكرة بأحكام عن مراتب النكرة في إيغالها في الإبهام، وهي بعيدة عن واقع النحو، وألمس فيها إيغالاً في نظرة منطقية مصنّفة، فيقول : [1] " واعلم أن بعض النكرات أعم وأشيع من بعض. فأعم الأسماء وأبهمها (شيء) وهو يقع على الموجود والمعدوم جميعاً. قال الله _ سبحانه _ : " إن زلزلة الساعة شيءٌ عظيم " [الحج ١]، فسمّاها شيئاً، وإن كانت معدومة. فـ (موجود) إذن أخص من (شيء)، لأنك تقول : كل موجود شيء، وليس كل شيء موجوداً. و(محدَثٌ) أخص من (موجود)، لأنك تقول : كل مُحدَث موجود، وليس كل موجود محدثا. و(جسم) أخص من (محدَث)، لأنك تقول : كل جسم محدث، وليس كل محدث جسماً. فعلى هذا مراتب النكرة في إيغالها في الإبهام ومقاربتها الاختصاص " .

ولعلّ هذا القدر الذي تمّ عرضه من مسائله النحوية في اللمع كافٍ للكشف عن مذهب ابن جنّي في إبرام حكمه النحوي فيه. فقد التزم طريقين في عرض الحكم، كما مرّ بنا، فهو إمّا أن يبدأ بتعريف المصطلح ويضرب المثال عليه ثم يعرض حكمه، ويرفقه بالعلّة المناسبة

---

(١) ابن جنّي : اللمع في العربية ٥٦ .

أحياناً، ويستشهد بشواهد نحوية شهيرة، أو حتى شواهد يخلو أن يكون نحوي قد استشهد بها، أو يندر، مثل استشهاده في حديثه عن نوني التوكيد بشاهد أظنّ أن كتب النحو قد خلت منه شاهداً نحوياً على هذه المسألة حيث يقول : [1] " ومن كلام أبي مهدّية في صلاته : اخْسَأْنانّ عني " يعني الشياطين. أو يبدأ بحشد الأمثلة والشـــواهد فيفنّدها متدرجاً ليصل إلى حكمه. فيعلّله أحياناً .

ولكنه في بعض المسائل النحوية قد اكتفى بإيراد الحكم واضحاً مختصراً، مع ضرب مثالٍ توضيحي له. وهو، على عادته، يضمّ جميع الاحتمالات تحت عنوان واحد فيعطي كلَّ احتمال حكماً، وذلك باتباع أسلوب شرطي في عرض الاحتمال وحكمه، وخير مثال موضح لذلك هو مسألة تقديم الحال، الذي يوضّح بداية أنواع العمل فيه، فهو على ضربين : متصرف وغير متصرف، ليبدأ في إبـــرام الأحكام تبعاً للاحتمال الممكِن، وفـــق أسلوب شرطي، فنراه يقول :

[2] _ **إذا كان** العامل متصرّفاً **جاز** تقديم الحال عليه. تقول : جاء زيدٌ راكباً، وجاء راكباً زيد، وراكباً جـــاء زيد، كل ذلك جائز، لأن جـــاء متصرّف، والتصرّف هو التنقل في الأزمنة .

_ **فإن لم يكن** العامل متصرّفاً **لم يجز** تقديم الحال عليه. تقول : هذا زيدٌ قائماً، فتنصب قائماً على الحال بما في هذا من معنى الفعل، لأن ها للتنبيه وذا للإشـــارة، فكأنك قلت : أُنَبِّهُ عليه قائماً، وأشير إليه قائماً، **ولو قلت** : قائماً هذا زيدٌ **لم يجز**، لأن هذا لا يتصرّف .

---

(١) ابن جنّي : اللمع في العربية ١١٩ .

(٢) ابن جنّي : اللمع في العربية ٣٦ .

_ **تقول** : زيد في الدار قائماً، فتنصب قائماً على الحال بالظرف .

_ **ولو قلت** : زيدٌ قائماً في الدار، **لم يجز**، لأن الظرف لا يتصرّف.

_ **وتقول** : مررت بزيد جالساً، **ولو قلت** : مررت جالساً بزيد، والحال لزيد، لم يجز، لأن حال المجرور لا يتقدّم عليه .

فالملاحظ هنا استخدام أسلوب الشرط مطَّرِداً في إبرام الحكم. وعند تأمّل المثال السابق، نجد أن الحكم الجائز يعبّر عنه خبراً، فهو حقيقة ثابتة لا يعتريها الخطأ. فيكون الشرط مثبتاً غير منفي، ويكون جوابه، وهو الحكم بالجواز، كذلك، ويأتي المثال عليه مُعبّراً عنه بـ (تقول) المثبتة .

وأما إذا جاء الشرط منفياً، يأتي جوابه، وهو الحكم بالمنع، مثله، ويأتي المثال عليه معبّراً عنه بـ (لو قلت : . . . . . لم يجز). وقد كان هذا النهج عند ابن جنّي في اللمع مظهراً متبعاً في إطلاق حكمه بالجواز وعدمه .

وقد شمل عرضه في اللمع كل أبواب النحو دون الشواذ منها، وجاء عرضه فيه سَلِساً متدّرجاً، وارتقت لغة التأليف فيه رقيّاً رفيعاً، [1] " فبعد أن كانت لغة النحو في كتاب سيبويه جافة خشنة غريبة، وبعد أن كان كتاب سيبويه وتبويبه مضطرباً، أصبحت تجد في كتب ابن جنّي لغة رقيقة، لغة ذات أسلوب أدبي، تحتوي ترتيباً وتصنيفاً لا يجاريه تصنيف وترتيب ".

---

(١) محمد أسعد طلس : أبو الفتح بن جنّي : عصره، مكانته العلمية، آثاره. مجلة المجمع العلمي العربي، المجلد ٢٥، ١٩٥٠م، صفحة ٨٥ .

وانتقل الآن من كتاب له نحوي إلى كتاب في القراءات القرآنية وأقف فيه عند بعض المسائل النحوية المتناثرة التي التقطتها عنده، وكيفية إبرامه الحكم النحوي فيها عند تبينه وجوه شواذ القراءات وإيضاحه عنها في كتابه المحتسَب .

إبرام الحكم النحوي عند ابن جنّي في كتابه : المحتسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها .

يقف ابن جنّي في المحتسَب موقفاً أقرب إلى الاعتدال في توجيهه القراءة القرآنية، وتخريجها لغويّاً ونحوياً وصرفيّاً. لكنني سأتوقف عند المسائل النحوية التي أثارها، وإبرامه الحكم النحوي فيها، وإن كانت العلّة للحكم النحوي في بعض الأحيان صوتية أو صرفية، وقد يلجأ أحياناً للعلّة النحوية لتفسير حكم صرفي أو لغوي .

ففي سورة الفاتحة مثلاً يقف ابن جنّي عند قوله تعالى: " الحمدُ لِله رب العالمين " [الفاتحة ٢]، التي قُرأتْ : (الحمدُ لُلّه) مضمومة الدال واللام، و(الحمدِ لله) مكسورتان، فيقول : [1] " وكلاهما شاذ في القياس والاستعمال، إلاّ أن من وراء ذلك ما أذكره لك، وهو أن هذا اللفظ كثر في كلامهم، وشاع استعماله، وهم لما كثر في استعمالهم أشد تغييراً، كما جاء عنهم لذلك : لم يكُ ،ولم أدرِ، ولم أُبَلْ، وأيْش . . . . . فلما اطّرد هذا ونحوه لكثرة استعماله أتبعوا أحد الصوتين الآخر، وشبهوهما بالجزء الواحد وإن كانا جملة من مبتدأ وخبر، فصار الحمدُ لُله كعُنُق وطُنُب، والحمدِ لِله كإبِل وإطِل " .

فابن جنّي يسوّغ هاتين القراءتين بعلّة شيوع الاستعمال، على الرغم من شذوذهما في

(١) ابن جنّي : المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ١ / ١١١ .

القياس والسماع على السواء. فقد أقرّ عن العرب نهجاً اتبعوه في لغتهم، وهو ميلهم إلى تغيير ما كثر استعماله، فلذلك جوّز لنفسه قياس قراءة شاذة بتعبيرات صحيحة في العربية، دليلاً عنده لتوجيه القراءتين .

فالحكم فيهما عنده أنهم أجروا الصوتين، وإن كانا قد وقعا في كلمتين منفصلتين، مجرى الصوتين في الكلمة الواحدة، فحُملت القراءتان على الحمل على الجوار في إتباع صوتٍ صوتاً آخر .

وهو، مع إقراره بشذوذهما قياساً وسماعاً، نراه يفاضل بين القراءتين على سبيل الحمل على أحسن القبيحين، فيقول : [1] " إلاّ أن الحمدُ لُله، بضمّ الحرفين أسهل من الحمدِ لِله بكسرهما من موضعين :

_ أحدهما : أنه إذا كان إتباعاً فإنّ أقيس الإتباع أن يكون الثاني تابعاً للأوّل وذلك أنه جارٍ مجرى السبب والمسبَّب، وينبغي أن يكون السبب أسبق رتبة من المسبب، فتكون ضمّة اللام تابعة لضمّة الدال . . . . . فهذا أقيس من إتباعك الأوّل للثاني . . . . . **ولأن السبب أيضاً أسبق رتبةً من المسبب، فكذلك الحمدُ لُله أسهل مأخذاً من الحمدِ لِله .**

_ والآخر : أن ضمّة الدال في (الحمدُ) إعراب، وكسرة اللام في (لِله) بناء، وحرمة الإعراب أقوى من حرمة البناء، فإذا قلت : الحمدُ لُله، فقريب أن يغلب الأقوى الأضعف، وإذا قلت : الحمدِ لِله، جنى البناء الأضعف على الإعراب الأقوى، مضافاً ذلك إلى حكم تغيير الآخرِ الأوّلَ، وإلى كثرة باب عُنُق وطُنُب في قلة باب إبِل وإطِل ".

---

(١) ابن جنّي : المحتسب ١ / ١١٣.

وهو لا يكتفي بتخريج المسألة، ولكنه يغتنم الفرصة ليبدي رأياً في مسألة نحوية كلما استطاع، فقد أفاد من حجّته التي أوردها لتخريج القراءة بإبرام حكم نحوي آخر، بفضل سعة فكره وعميق نظرته السبّاقة إلى الملاحظة، ثم الإفادة من القياس لإطلاق الحكم بجرأة وإبداع .

فلذلك يقول : [1] " ثم من بعد ذلك أنك تفيد من هذا الموضع ما تنتفع به في موضع آخر، وهو قولك : الحمدُ لله جملةً، وقد شُبّه جزءَاها معاً بالجزء الواحد . . . . . دلّ ذلك على شدّة اتصال المبتدأ بخبره، لأنه لو لم يكن الأمر عندهم كذلك، لما أجروا هذين الجزئين مجرى الجزء الواحد، وقد نحوا هذا الموضع الذي ذكرته لك في نحو قولهم في تأبط شرّاً : تأبّطي، وقولهم في رجل اسمه زيد أخوك : زيديّ، فحذفوا الجزء الثاني، كما يحذفون الجزء الثاني من المركب في نحو قولهم في حضرموت : حضرميّ، وفي رامَ هُرْمُزَ : راميّ، وكما يقولون أيضاً في طلحة : طلحي، فاعرف ذلك دليلاً على شدة اتصال المبتدأ بخبره، **وما علمت أحداً من أصحابنا نحا هذا الموضع على وضوحه لك، وقوّة دلالته على ما أثبته في نفسك** " .

وتوقف ابن جنّي عند الآية الكريمة : " سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون " [البقرة ٦]، لينظر في قراءة (أنذرتهم) بهمزة واحدة من غير مدّ، فيقدّر أصل ما كانت عليه، مُوجِباً الوجه الذي رآه، ويورد العلّة في الانزياح عن الأصل، ويؤكد صحة ما ذهب إليه بحشد الشواهد الشعرية والقرآنية الموافقة لتخريجه، ولا يكتفي بذلك، بل يورد افتراض الرفض بناء على حكم نحوي أُطلِقَ في مسألة حذف الحرف، ويساير ركب الرفض فيظهر موافقته لهذا الحكم على اعتبار صحته ، ثم يحكم الحكم النحوي الذي رآه لتخريج القراءة،

---

(١) ابن جنّي : المحتسب ١ / ١١٣.

بناء على استثناء في حكم الحذف، فيسقطه على القراءة . فكلّ هذا يدل على براعة مبدعة في التدرّج في إبرام الحكم النحوي المقنع وإسقاطه على القراءة القرآنية .

فهو يقول في هذه القراءة، قراءة (أنذرتهم) بهمزة واحدة، : [1] " هذا ممّا لا بد فيه أن يكون تقديره : " أأنذرتهم "، ثم حذفت همزة الاستفهام تخفيفاً لكراهة الهمزتين، ولأن قوله : " سواءٌ عليهم " لا بد أن يكون التسوية فيه بين شيئين، أو أكثر من ذلك، ولمجيء (أم) من بعد ذلك أيضاً، وقد حذفت هذه الهمزة في غير موضع من هذا الضرب " .

فهو كما نراه، لا يكتفي بإيراد العلّة القياسيّة، بل يرفقها بالشواهد السماعيّة المجوّزة لحذفها، فكانت هذه الشواهد التي حشدها، وهي :

_ فأصبحتُ فيهم آمناً لا كَمَعْشَرٍ أتوني فَقَالوا : مِنْ رَبيعة أم مضرْ ؟[2]

أي : أمن ربيعة أم مضر .

_ لعمرُكَ ما أدْري وإن كنتُ دارياً شُعَيْثُ بنُ سهمٍ أم شُعيثُ بن مِنْقَرِ[3]

أي : أشعيث بن سهم أم شعيث بن منقر .

_ طربتُ وما شوقاً إلى البيضِ أطرَبُ ولا لَعِباً مِني وذو الشيبِ يَلعَبُ[4]

قيل : أراد : أو ذو الشيب يلعب ؟

_ لَعَمْرك مَا أدري وإنْ كُنتُ دَارِياً بِسَبْعٍ رَمَيْن الجَمْرَ أمْ بِثَمَانِ[5]

يريد : أبسبعٍ .

---

(١) ابن جنّي : المحتسب ١ / ١٣٠.

(٢) الشاهد بلا نسبة في المحتسب والخصائص، وقيل لعمران بن حطّان في مصادر أخرى. انظر حنا حدّاد : معجم شواهد النحو الشعرية . شاهد رقم (١٣٩٢) .

(٣) الشاهد للأسود بن يعفر . انظر نفسه . شاهد رقم (١٣٤٣) .

(٤) الشاهد للكميت . انظر نفسه شاهد رقم (١٦٤) .

(٥) الشاهد لعمرو بن أبي ربيعة . انظر نفسه . شاهد رقم (٣٠٠٥) .

_ قول الله _ تعالى _ : " وتلك نعمة تمُنُّها عليَّ أن عبدّت بني إسرائيل " [الشعراء ٢٢].

أراد : أو تلك نعمة ؟

ولكنّ ابن جنّي _ كما قدّمتُ _ يفترض تضعيف ما ذهب إليه، من جواز حذف الحرف، فيورد حكم ابن السرّاج في كون حذف الحروف ليس بالقياس[١]، [٢] " وذلك أن الحرف نائب عن الفعل وفاعله، ألا تـرى أنك إذا قلت : ما قام زيد، فقد نابت (ما) عن (أنفي)، كمـا نابت (إلا) عن (أستثني)، وكما نابت الهمزة و (هل) عن أستفهم . . . . . ، ونحو ذلك. فلو ذهبت تحذف الحرف لكان ذلك اختصاراً، واختصار المختصر إجحاف به، إلاّ أنه إذا صحّ التوجّه إليه جاز في بعض الأحوال حذفه لقوّة الدلالة عليه " .

ويفترض الاحتمال الثـاني المرجـوح في الهمزتين، وهـو كـون المحذوف هو همـزة (أفعـل) دون همـزة الاسـتفهام فيردّه، حيث يقـول : [٣] " فإن قيـل : فلعلّه حـذف همـزة (أنذرتهم) لمجيء همزة الاستفهام، فكان الحكم للطارئ . . . . . قيل : قد ثبت جواز حذف همزة الاستفهام . . . . . فيجب أن يحمل هذا عليه أيضاً. وأما همزة أفعل في الماضي فما أبعدَ حذفَها! فليكن العمل على ما تقدّم " .

وعلى عادة ابن جنّي في الاستطراد غير الخارج عن هدف تعزيز القراءة بالحجة العقلية لقبولها، استعان بأحكام النحو العربي في مسألة الرتب النحوية وتقديم الفضلات على العُمَد للعناية بهـا في قراءة : " وعُلِّـمَ آدمُ " من قـوله _ تعالى _ : " وعلَّمَ آدمَ الأسـماءَ كلّها " [البقرة ٣١]، بفكر فيلسوف فطن عميق النظر في أحوال العربية .

---

(١) قد أورد ابن جنّي هذه المسألة مفصّله في الخصائص تحت " باب في زيادة الحروف وحذفها " ٢ / ٢٧٣ حتى ٢٨٤ .
(٢) ابن جنّي : المحتسب ١ / ١٣٠.
(٣) نفسه ١ / ١٣٠ .

فهو يفصّل طويلاً في تقديم المفعول على الفاعل متدرّجاً في إيراد الأحوال المختلفة، ليصل نهايةً، إلى تجويز القراءة بقبولها نحويّاً، فيقول : [1] " أصل وضع المفعول أن يكون فضلةً وبعد الفاعل، كضرب زيدٌ عمراً. فإذا عناهم ذكر المفعول قدّموه على الفاعل، فقالوا : ضرب عمراً زيدٌ، فإذا ازدادت عنايتهم به قدّموه على الفعل الناصبهُ، فقالوا : عمراً ضربَ زيدٌ، فإن تظاهرت العناية به عقدوه على أنه ربُّ الجملة، وتجاوزوا به حدّ كونه فضلةً، فقالوا: عمروٌ ضربه زيد، فجاؤوا به مجيئاً ينافي كونه فضلة . . . . . ثم إنهم لم يرضوا له بهذه المنزلة حتى صاغوا الفعل له، وبنوه على أنه مخصوص به، وألغوا ذكر الفاعل مُظهراً أو مُضمراً، فقالوا : ضُرِبَ عمروٌ، فاطّرح ذكر الفاعل البتّة، . . . . . **وهذا كله يدل على شدة عنايتهم بالفضلة**، وإنما كانت كذلك لأنها تجلو الجملة، وتجعلها تابعة المعنى لها. ألا ترى أنك إذا قلت : رغبت في زيد أُفيد منه إيثارك له . . . . . ، وإذا قلت : رغبت عن زيد، أُفيد منه إطراحك له . . . . . ورغبت في الموضعين بلفظ واحد، والمعنى ما تراه من استحالة معنى رغبت إلى معنى زهدت " .

وعليه يقيس قراءة (وعُلِّمَ آدم) على تحسينهم قولهم : (ضُرِب زيدٌ) لقوة عنايتهم بالفضلة حتى ألغوا حديث الفاعل معها، وبنوا الفاعل لمفعوله، فيطلق الحكم بحُسن هذه القراءة.

وأتوقف عند آية كريمة في سورة الأنعام، لأبيّن كيف منع الحكم فيها، وكيف احتج لذلك، بناء على حكم نحوي آخر، ضرب الأمثلة لتوضيحه مستأنساً بالمثال الذي سأله السيرافي لمناظِره متّى بن يونس ليثبت له أن اللغة ليست صنعة لفظية وأنها بحاجة إلى إعمال فكر لفهم المعنى .

---

(١) ابن جنّي : المحتسب ١ / ١٤٧ .

فقد ســأل السيرافيُّ متّى قائلاً : [1] " ما تقول في قول القائل : زيدٌ أفضل الأخوة ؟ قال : صحيح. قال فما تقول إن قال : زيدٌ أفضل أخوته ؟ قال : صحيح . . . . . قال أبو سعيد : . . . . . المسألة الأولى جوابك عنها صحيح، وإن كنت غافلاً عن وجه صحتها، والمسألة الثانية جوابك عنها غير صحيح، وإن كنت أيضاً ذاهلاً عن وجه بطلانها " .

وقد أفاد ابن جنّي بما أراده السيرافي من هذين السؤالين بشأن حكم التفضيل في العربية. فأورد قوله تعالى : " أن ربّك هو أعلم مَن يَضِلُّ عن سبيله " [الأنعام ١١٧]، والقراءة الشاذة : (إن ربك هو أعلم مَن يُضِلُّ عن سبيله) بضم الياء. فمنع أن تكون (مَنْ) في موضع جر بإضافة أعلم إليها، لا فيمن ضمّ ياء يُضل، ولا فيمن فتحها. والسبب في المنع هو الحكم النحوي لاسم التفضيل، [2] " من حيث كانت أعلم أفعل، **وأفعل هذه متى أضيفت إلى شيء فهو بعضه**، كقولنا : زيد أفضل عشيرته، لأنه واحد منهم، ولا نقول : زيد أفضل أخوته، لأنه ليس منهم، ولا نقول أيضاً : النبي _ صلى الله عليه وسلم _ أفضل بني تميم، على هذا، لأنه ليس منهم، لكن تقول : محمد _ صلى الله عليه وسلم _ أفضل بني هاشم، لأنه منهم. والله يتعالى علوّاً عظيماً أن يكون بعض المضليّن أو بعض الضالين " .

فلاحــظ المهــارة في توظيف الحكــم النحــوي لخدمــة معنــى النص القرآني وتوجيه القراءة .

وقد توقّف ابن جنّي في كثير مــن القراءات على وجوه الإعراب المحتملة للنص القرآني،

---

(١) أبو حيّان التوحيدي : الإمتاع والمؤانسة ١ / ١١٩ .

(٢) ابن جنّي : المحتسَب ١ / ٣٣٧ .

ويعد هذا سمتاً عنده في مناقشته المسائل النحوية، وإطلاق أحكامها، [1] " فهو لا يكتفي بوجه واحد من أوجه الإعراب، وإنما يحاول أن يستقصي الاحتمالات الممكنة المنقولة عن سابقيه كلها، أو التي هي من نظره وتفكيره " .

وقد ظهر ذلك في نظره في أكثر من قراءة قرآنية شاذة، فهو مثلاً في قوله تعالى: " التائبون العابدون " [التوبة ١١٢] يجوّز الرفع، على قراءة الجماعة لها، كما يجوّز النصب والجر على قراءة من قرأها : (التائبين العابدين). حيث قال ابن جنّي : [2] " **أما رفع** : " التائبون العابدون " **فعلى قطع واستئناف**، أي : هم التائبون العابدون. وأما " التائبين العابدين " فيحتمل أن يكون جرّاً وأن يكون نصباً : **أما الجر فعلى أن يكون وصفاً للمؤمنين** في قوله تعالى : " إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم " [التوبة ١١١]، " التائبين العابدين ". **وأما النصب فعلى إضمار فعل لمعنى المدح**، كأنه قال : أعني وأمدح " التائبين العابدين "، كما أنك في الرفع أضمرت الرافع لمعنى المدح " .

فقد حكم ابن جنّي هنا بجواز كلٍّ من الرفع والنصب والجر، لعلّة مجوّزة لكلّ حكم منها .

ومن القراءات التي عالجها أيضاً باستقصاء حالات الإعراب الممكنة فيها قراءة (هذا بعلي شيخٌ) بالرفع، في قوله تعالى : " وهذا بعلي شيخاً " [هود ٧٢]، حيث خرّج ابن جنّي رفع (الشيخ) من أربعة أوجه : [3]

---

(١) حسن شحود : نظرية العامل وتطبيقاتها عند ابن جنّي ١٤٦ .

(٢) ابن جنّي : المحتسَب ١ / ٤٢٤ .

(٣) انظر ابن جنّي : المحتسب ١ / ٤٤٧ و ٤٤٨ .

_ أن يكون شيخ خبر مبتدأ محـــذوف، كأنـــه قال : هذا شيخ فاستأنف، بعـــد تمام جملة هذا بعلي .

_ أن يكون بعلي بدلاً من هذا، وشيخ هو الخبر .

_ أن يكون شيخ بدلاً من بعلي .

_ أن يكون بعلي وشيخ جميعاً خبراً عن هذا، أي قد جمع البعولة والشيخوخة. كقولك : **هذا حامض حلو**، أي قد جمع الحلاوة والحموضة .

والوجه الرابع الذي رآه ابن جنّي هو من المسائل النحوية التي واجهها بعميق الدراسة والنظر، في مسألة تعدّد الخبر حيث [1] " لو تعدّد الخبر المشتق والجميع في المعنى الواحد نحو : هذا حلوٌ حامضٌ، ففيه أقوال. قال الفارسي : ليس فيه إلاّ ضمير واحد يحمله الثاني، لأن الأول تنزل من الثاني منزلة الجزء، وصار الخبر إنما هو بتمامهما. وقال ابن جنّي : **راجعت أبا علي نيّفاً وعشرين سنة في هذه المسألة حتى تبيّنت لي** " .

ولا يرى ابن جنّي ضيراً في الأخذ بوجه كوفي في احتمالات الإعراب الممكنة. لأن الحكم الصحيح ضالته أينما وجده أخذه دون تعصب أو انحياز لمذهب، فهو لا يتحرّج من الأخذ برأيه، وإيراد تخريجاته، فيقول : [2] " وهنا وجه خامس، لكنه على قياس مذهب الكسائي، وذلك أنه يعتقد في خبر المبتدأ أبداً أن فيه ضميراً، وإن لم يكن مشتقّاً من الفعل، نحو : زيد أخوك، وهو يريد النسب، فإذا كان كذلك فقياس مذهبه أن يكون (شيخ) بدلاً من الضمير في (بعلي) لأنه خبر عن (هذا) ".

---

(١) السيوطي : همع الهوامع ١ / ٣١٣ .

(٢) ابن جنّي : المحتسَب ١ / ٤٤٨ .

وعلى عادته في افتراض سؤال جدلي يحمل احتمالاً آخر للإعراب، مردوداً لعدم جوازه بأسلوب شرطي، يقول : [1] " فإن قلت : فهل تجيز أن يكون بعلي وصفاً لـِ (هذا) ؟ قيل : لا، وذلك أن (هذا) ونحوه من أسماء الإشارة لا يوصف بالمضاف. ألا تراهم لم يجيزوا مررت بهذا ذي مال، كما أجازوا مررت بهذا الغلام؟ **وإذا لم يجز أن يكون (بعلي) وصفاً لـِ (هذا) من حيث ذكرنا، لم يجز أيضاً أن يكون عطف بيان له، لأن صورة عطف البيان صورة الصفة** " .

وكما بدا أنه أعمل القياس، على عادته في ذلك، فقاس عطف البيان بالوصف من حيث عدم جوازهما احتمالين إعرابيّين .

وخير دليل على استقلاليته الفكرية، ورفضه التبعية المذهبيّة، ما ذهب إليه في قراءة قوله _ تعالى _ : " هنَّ أطهرُ لكم " [هود ٧٨] بالنصب لأطهر : (هُنَّ أطهرَ لكم)، حيث رفض ما ذهب إليه سيبويه فيها، فصحّح وجهاً له، مُخالفاً لسيبويه، فقال : [2] " ذكر سيبويه هذه القراءة، وضعّفها، وقال فيها : احتبي ابن مروان في لحنه. وإنما قبح ذلك عنده لأنه ذهب إلى أنه جعل " هُنَّ " فصلاً، وليست بين أحد الجزئين اللذين هما مبتدأ وخبر ونحو ذلك، كقولك : ظننت زيداً هو خيراً منك، وكان زيدٌ هو قائمٌ. وأنا من بعدُ أرى أن لهذه القراءة وجهاً صحيحاً، وهو أن تجعل (هُنَّ) أحد جزئي الجملة، وتجعلها خبراً فيه معنى الإشارة، كقولك : زيد أخــوك، وتجعل (أطهرَ) حالاً من (هُنَّ) أو مِن (بناتي)، والعامل فيه معنى الإشارة، كقولك : هذا زيدٌ قائماً أو جالساً، أو نحو ذلك، فعلى هذا مجازه، فأما على ما ذهب إليه سيبويه ففاسد كما قال " .

---

(١) ابن جنّي : المحتسَب : ١ / ٤٤٨ .

(٢) نفسه ١ / ٤٤٩ .

وابن جنّي، وإن لم يجد حرجاً في مخالفة سيبويه، اتّفق معه وسار على نهجه في كتبه جميعاً، وفي المحتسب خاصّة، فقد [1] " استعان بشواهد سيبويه في توثيق القراءات التي احتج لها في كتابه المحتسب، وجاءت استعانته بهذه الشواهد دليلاً على تفهّم الكتاب، وما يدل عليه شواهده، ومقايسة هذه الشواهد بما ورد في القراءات من أوجه إعرابية، واعتبار هذه بتلك، وتفصيله الكلام في هذه الشواهد بما يعد شرحاً لها وتعليقاً عليها " .

فابن جنّي لا يُظهر شغفه بسيبويه من خلال تأسّيه بأحكامه وتخريجاته، وأخذه بشواهده، وعنايته بها فقط، ولكنه أثنى عليه صراحة في الخصائص، فهو يعده صاحب علم النحو، فهو [2] " الذي جمع شعاعه، وشرع أوضاعه، ورسم أشكاله، ووسم أغفاله، وخلج أشطانه، وبعج أحضانه، وزمّ شوارده، وأفاء موارده " .

ومع ولعه بآراء سيبويه، فقد أظهر شخصية متفرّدة، فهو صاحب تخريجات قد ينفرد بها، تنمّ عن ذكاء وعمق نظر في المسائل النحوية.

ففي قـول الله _ تعالـى _ : " أوْ آوِى " [هود ٨٠]، وقد رُوِيت قراءتها بفتح الياء (أو آوِيَ) . أورد ابن جنّي رأياً لابن مجاهد بعـدم تجويز تحريك الياء ها هُنا، وقال : [3] " هذا الذي أنكره ابن مجاهد عندي سائغ جائز، وهو أن تعطف آويَ على قوّة، فكأنه قال : لو أنّ لـي بكم قوّةً أو آوياً إلى ركن شديد. فإذا صـرت إلـى اعتقاد المصدر فقد وجب إضمار (أن) ونصب الفعل بها " .

---

(١) عبد الفتاح شلبي : أبو علي الفارسي ٣٦٦ .
(٢) ابن جنّي : الخصائص ١ / ٣٠٩ .
(٣) ابن جنّي : المحتسب ١ / ٤٥٠ .

وقد قاسها بقول ميسون بنت بحدل [1] :

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إليَّ من لُبسِ الشُّفُوفِ

فكأنها قالت : للبس عباءة، وأن تقرّعيني، أي : لأن ألبس عباءَة وتقرّعيني أحبُّ إليَّ من كذا.

واستشهد أيضاً ببيت الكتاب [2] :

فلَولا رِجَالٌ من رِزام أعِزَّةٌ وآلُ سُبَيعٍ أوْ أسُوءَكَ عَلْقَما

أي : أو أن أسوءَك، فكأنه قال : أو مساءتي إياك .

وعليه يكون قبول ابن جنّي للقراءة بالنصب قياساً لها بما صحّ عن العرب من حكم إضمار (أن) ونصب الفعل بها .

ونراه أيضاً مستحسناً لرأي للكوفيين في عدم جواز حذف خبر إنَّ إلاّ إذا كان اسمها نكرة، مع أنَّ البصريين يجيزون حذفه مـــع المعرفة. ففي قوله _ تعالى _ : " أَئِنَّك لأنت يوسف " [يوسف ٩٠]، يقول ابن جنّي في قراءة من قرأ : (أئِنك أوْ أنتَ يوسف) بجوازها، وتخريجه لها أنه [3] " ينبغي أن يكـــون هذا على حـــذف خبر (إنَّ) حتـــى كأنه قال : أئِنك لغير يوسف، أو أنت يوسف ؟ فكأنـــه قال : بل أنت يوسف، فلّما خـــرج مخـــرج التـــوقف قال : أنا يوسف " .

ويستشهد ابن جنّي هنا بقول الأعشى [4] :

إنَّ محلاً وإنَّ مُرتحلاً وإن في السفرِ إذا مَضَى مَهَلا

أراد : إنَّ لنا محلاً، وإنَّ لنا مرتحلاً، فحذف الخبر .

---

(١) انظر حنا حدّاد : معجم شواهد النحو الشعرية. شاهد رقم (١٧٤٨) .

(٢) الشاهد للحصين بن حمام المري انظر نفسه . شاهد رقم (٢٦٠٧) .

(٣) ابن جنّي : المحتسب ٢ / ٢١ .

(٤) انظر حنا حدّاد : معجم شواهد النحو الشعرية . شاهد رقم (٢١٥٢) .

وكأنـــه يظهـــر عـــدم تقويته حكـــم البصريين الذي طبّقه في هذه المســـألة فيقـــول : [1] " والكوفيون لا يجيزون حذف خبر إنَّ إلاّ إذا كان اسمها نكرة، ولهذا وجه حسن عندنا، وإن كان أصحابنا يجيزونه مع المعرفة " .

ويتضح لنا من توقفنا عند الحكم النحوي عند ابن جنّي في كتابه المحتسب أنه ناقش بعض المسائل النحوية لتخريج القراءات الشاذة، وقد استشهد، على عادته، بشواهد سيبويه كلما استطاع إلى ذلك سبيلاً، وذلك بعدما خرّج القراءة وأدلى بدلوه في تفسيرها لقبولها نحويّاً، مُلتجأً إلى أحكامه .

وقد اتبع سمتاً واحداً في إبرام الحكم، حيث كان يورد القراءة المتواترة عند الجماعة أوّلاً، ثم يورد القراءة الشاذة، ويبدأ بالتدرّج في تسويغها بناء على الحكم النحوي المدعّم بالعلّة ثم بالشاهد .

وإن كـــان التخريج للقـــراءة يحتمل وجـــوهاً، فصـــلّها جميعـــاً، وعـــرّفنا بها وبعلّتها وشاهدها .

وافترض، في بعض الأحايين، احتمالات جدلية، وردّها بحكم نحوي مانع لها في القراءة المنظور إليها .

ويبقى أن أوضّح أنَّ عقْدَ ابن جنّي كتاباً في شواذ القراءات لا يعني كونه مفضّلاً إياها

---

(١) ابن جنّي : المحتسب ٢ / ٢١ .

على الصحيح المتواتر منها، ولكنه أعلن صراحة أثناء إبرامه حكماً نحوياً في قراءة شاذة، أن قراءة الجماعة مستقيمة حيث يكون حكمها وتعليله مُلاقياً [1] " ظاهره لباطنه، وليس لفظه على شيء، ومعناه على غيره " .

ومن النظر في كتاب له في القراءات ننتقل إلى النظر في كتابين في تفسير الشعر نحوياً ولغوياً وصرفياً، للنظر في كيفية إبرام الأحكام النحوية من خلال المسائل النحوية التي تناولها فيهما .

إبرام الحكم النحوي عند ابن جنّي في كتابه : تفسير أرجوزة أبي نواس في تقريظ الفضل بن الربيع وزير الرشيد .

يورد ابن جنّي الأرجوزة، فيتوقف عند كل مسألة نحوية أو صرفية أو صوتية بالشرح والتحليل والتفنيد ليشرح من خلالها المعنى الدلالي لهذه الأرجوزة .

والذي يعنيني هنا هو المسائل النحوية التي التقطتها من الأرجوزة لأعرضها مبيّنة طريقته في إبرام الحكم النحوي ومفرداته .

فقد كان ابن جنّي يبدأ بإيراد الرمز، ثم يسترسل في شرحه لغوياً ونحوياً مفنّداً الآراء النحوية، ووجوه الإعراب المحتملة، وعلّة كل وجه، وعلى عادته، يستشهد بالشواهد النحوية، كلّما أمكن له ذلك.

---

(١) ابن جنّي : المحتسب ٢ / ٨٩ .

ولنتأمل الآن بعض وقفاته النحوية في الأرجوزة

قال أبو نواس :

وبلدةٍ فيها زَوَرْ صعراءَ، تُخطى في صَعَرْ

وقال ابن جنّي في شرحه : [1] " قوله : وبلدة، قيل في هذه الواو قولان : أحدهما أنها للعطف، والآخر أنها عِوض مِن رُبَّ، فكأنهم إنما هربوا من أن يجعلوها عاطفة، لأنها في أوّل القصيدة، وأوّل الكلام لا يعطف. ولا يمتنع العطف على ما تقدّم من الحديث والقصص، فكأنه كان في حديث، ثم قال : " وبلدةٌ "، فكأنّه وَكَلَ الكلام إلى الدلالة في الحال. ونظير هذا قوله _ تعالى _ : إنّا أنزلناه في ليلة القدر " [القدر ١]، وإن لم يجرِ للقرآن ذكر، وكذلك قوله _ تعالى _ : " حتى توارت بالحجاب " [ص ٣٢]، يعني الشمس فأضمرها، وإن لم يجرِ لها ذكر. وهذا في كلام العرب واسع فاشٍ " .

فقد استطاع ابن جنّي أن يعرب (بلدة) إعرابين مختلفين، أحدهما قريب وهو الجر، والآخر قد يُرفض، وهو الرفع، فلذلك نجده وقف عنده شارحاً موضحاً وروده في العربية، ومستشهداً بشاهدين قرآنيين. وقد حصر الوجهين، وكثّفَ الحكم بإيجاز مُفْهِم .

وينظر ابن جنّي في الأرجوزة، وتستوقفه كل كلمة قد ينغلق فهمها، فيعربها، ويتناول خلال الإعراب الحكم النحوي بالسّرد المركّز. ففي قول أبي نواس :

مَرْتٍ، إذا الذئبُ اقتفر بها من القوم أَثَرْ

يقول ابن جنّي فيه : [2] " وجرّ (مَرْتٍ)، لأنه وصف لبلدة، وهو بدل من (صعراءَ)،

---

(١) ابن جنّي : تفسير أرجوزة أبي نواس ١٢ .

(٢) نفسه ١٧ .

وصعراء في موضع جر، لأنها وصف لبلدة ولم تتصرف، لأنها على وزن فعلاء، **وكل ما كان على مثال فعلاء لا ينصرف، معرفة أو نكرة في كلام العرب أجمعين** " .

فهو أعرب بداية، وإن لم تظهر الحركة الأصلية على حرف الإعراب، وذكر السبب، مورداً الحكم، كما فعل في (صعراء) الممنوعة من الصرف، ويعود إلى البيت السابق ليربطه بالثاني في الإعراب، " فتُخطى في صعر " في موضع جر، لأنه بدل من صعراء. ويجوز فيها أيضاً أن تكون في موضع نصب على الحالية من الضمير الذي في قوله (صعراء) ضميرا ً مرفوعاً بفعله، كما تقول : مررت بامرأة حمراءَ هي نفسها، فتؤكد الضمير المرفوع في حمراء .

ويورد مباشرة حكماً مختزلاً ينُمُّ عن براعة في إبرامه، فيقول : [1] " وكلّ مضمَر معرفة "، فهو يؤكد على حاليّة الجملة، حيث الحكم النحوي المعروف : الجملة بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال .

فتكثيف الحكم صفة بارزة في تفسيره الأرجوزة، بالإضافة إلى الإحاطة بجميع حالات الإعراب المحتملة .

فهو لم يكتفِ (بمرْتِ) أن يكون لها وجة إعرابيٌ واحدٌ، **وهو الجر على وصف لبلدة،** الوجه القريب المباشر، لكنه يحصي حالات الإعراب الأخرى الممكنة والتي تحتاج إلى إعمال فكر وتأويل، فيقول :

---

(١) ابن جنّي : تفسير أرجوزة أبي نواس ٢٠ .

[1] " _ ويجوز **الرفع** في (مرت) على أن **تجعله بدلاً من الضمير في " صعراء "** وذلك الضمير مرفوع .

_ ويجوز أيضاً أن **ترفع** (مرت) على أنه **بدل من الضمير في " تُخطى "**، لأن في تخطى ضميراً مرفوعاً، وهو الذي يسميه النحويّون بـ (ما لم يسمَّ فاعله).

_ ويجوز أيضاً في (مرت) **النصب، على أن تجعله حالاً من الضمير في تُخطى،** كأنه قال : تُخطى مرتاً، كما تقول : هند تضرب قائمةً .

_ ويجوز أيضاً أن **تنصب** (مرت)، **على أنه حال من الضمير في صعراء.**

_ ويجوز أيضاً أن **تنصبه بإضمار فعل،** كأنه قال : أعني مَرتا وأصف مَرتاً .

_ ويجوز أيضاً فيه أن **تجرّ** (مرت) علـى أنه **بـدل من الهـاء والألف** من قوله : (فيها زَوَرْ)، لأن الهاء والألف في (فيها) في موضع جرّ بـ (في) .

ونظيره قول الفرزدق [2] :

على حالةٍ لَوْ أنَّ في القومِ حاتماً على جُودِه، لَضَنَّ بالماءِ حاتمِ

فجرّ (حاتماً) لأنه بدل من الهاء في جوده، وموضعها جر.

_ ويجوز أيضاً أن **ترفع (مرت) على جواب من قال : ما هي ؟ فقلت : مَرْتٌ،** أي هي مَرْت .

_ ويجوز أيضاً أن **تنصب (مرت) على أنه بدل من الضمير في (تُخطى) على المعنى،** لأنه في المعنى مفعول لـ (تُخطى)، والحمل على المعنى قد جاء في كلامهم كثيراً " .

---

(١) ابن جنّي : تفسير أرجوزة أبي نواس ٢٣ .

(٢) انظر حنا حدّاد : معجم شواهد النحو الشعرية . شاهد رقم (٢٤٣٥) .

وأظنه قد تدّرجَ في إيراد احتمالات الإعراب من الأقوى قياساً إلى الأضعف دون أن يهمل الضعيف، حيث يحتّم منهجه النحـــوي الذي ارتضاه فـــي كتبه جميعاً سبيلاً هـــذا الحشد لوجوه الإعراب .

وعلى طريقته في إبرام الحكم النحوي، وذكر وجه الإعراب الأقوى والأصحّ يتتبع آراء العلماء بأمانتهٔ العلمية المعهودة، فيذكر الحكم عندهم، ففي قول أبي نواس في الأرجوزة :

وبينَ أحقاقِ القُتَر سارٍ، وليس لِسَمَرْ

يقول ابن جنّي : [1] " وسارٍ : مرتفع عند الخليل وسيبويه ومن يقول بقولهما، بالابتداء، وخبره متقدّم عليه، وهو قوله : بينَ أحقاقِ القتر. ونظيره : بيننا مالٌ وشِركة " .

ويورد ابن جنّي هنا قضية نحوية خلافية متعلّقة بالخبر الظرف : فيقول : [2] " وفي الظرف الذي هو (بين) ذكر عند الخليل سيبويه، مرفوع يعود على (سارٍ)، لأنه في نيّة التأخير، كما تقول : في الدار زيدٌ، أي : زيد في الدار. وعند أبي الحسن الأخفش أن قولهم : في الدار زيدٌ، يرتفع (زيدٌ) فيه بالظرف، ويشبّه الظرف بالفعل، ولا ضمير فيه عنده، لأن هذا الظاهر يرتفع به، كما أنه لا ضمير في الفعل من قولك : استقرّ زيد، لارتفاع زيد به. فعلى قياس قول أبي الحسن ينبغي أن يكون سارٍ في موضع رفع بالظرف، الذي هو بين ".

فلاحظ كيف عرض حكم كل رأي من الرأيين الخلافيين، وعلّته، وضرب مثالاً توضيحياً على الحكمين، دون أن يبدي رأيه هو في المسألة بترجيح أيٍّ من الرأيين.

---

(١) ابن جنّي : تفسير أرجوزة أبي نواس ١٢٧ .

(٢) نفسه ١٢٨ .

وسأتوقف أخيراً عند موضع آخر من الأرجوزة، لأبيّن كيف يعرض باقتضاب الحكم، فيقويّ احتمالاً للإعراب، رافضاً غيره على عجالة دون تسويغ، مكتفياً بالتسويغ لما ارتضاه من وجه إعرابي، مقوّياً إياه بشاهدين : أحدهما قرآني، والآخر شعري .

ففي قول أبي نواس :

طَيَّ القراريِّ الحِبَرْ لم يتقعَّدْها الطِّيَرْ

يقول ابن جنّي : [1] " نصبَ (طيَّ القراريّ) على المصدر، وليس مصدرَ انطَوَت، إنما التقدير : انطوت انطواءً مثل طيّ القراريّ، فحذف الموصوف وهو الانطواء، وحذف المضاف، وهو مثل. ومثله قوله _ تعالى _ : " فشاربون شربَ الهيم " [الواقعة ٥٥]. وعلى هذا قول العجّاج [2] :

ناجٍ طواهُ الأيْنُ مِمّا وَجَفا طَيَّ الليالِي زُلَفاً فَزُلَفا

سَماوَةَ الهلالِ حتى احقوقَفَا

أي : طواه طيّاً مثل طيّ الليالي " .

ونغادر تفسير الأرجوزة، إلى كتاب في التفسير آخر، وهو كتاب التمام في تفسير أشعار هذيل . لنلاحظ الوتيرة الواحدة التي كان يسير عليها في إبرامه الأحكام النحوية في كتب تفسير الشعر .

إبرام الحكم النحوي عند ابن جنّي في كتابه : التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكرّي .

فسّر ابن جنّي أشعار هذيل، كما فعل في أرجوزة أبي نواس، تفسيراً لغوياً ونحوياً وصرفياً، وتوقف عند وجوه الإعراب المحتملة، حيث الإعراب مفتاح المعنى.

---

(١) ابن جنّي : تفسير أرجوزة أبي نواس ١٤٧ .

(٢) انظر حنا حدّاد : معجم شواهد النحو الشعرية. شاهد رقم (٣٤٧٨) .

[1] " _ الأول : يكون متعلقاً بـــ (وردنا)، فلا يكون فيه على هذا ضمير .

_ الثاني : يكون حالاً من (شيفاتنا)، فيتعلّق حينئذ بمحذوف " .

وأورد ابن جنّي بيتاً، وناقش فيه مسألة أثارها في الخصائص حول الأفعال وأزمنتها، ونظرته فيها نظرة فلسفية فيها تأمّل وعمق. وهو لفتاة من هذيل :

فيرميه خالي على رقبة بسهم فأنفذَ منه الدسيعا

ويبدأ ابن جنّي شرحه بقياسه ببيت من الكتاب [2] :

ولَقَد أَمُرُّ على اللئيم يَسُبُّني فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قلتُ : لا يَعْنِيني

فيقول ابن جنّي : [3] " أي : ولقد مررت. قال أبو علي : قال أبو بكر : كان حق الأفعال كلّها أن تكون مثالاً واحداً، إذ كان معنى الفعل على اختلاف أمثلته واحداً، إلاّ أنه فرّق بين أمثلتها لاختلاف أزمنتها. **قال : فإن انضمّ إلى لفظ المثال قريبهُ من لفظ أو حال جاز وقوع كل واحد منهما موقع صاحبه**، وذلك نحو قولهم في الشرط : " إن قمتَ قمتُ "، وأنت تريد : إن تقم أقم، فوضعت الماضي موضع المستقبل لما صحبه من حرف الشرط، إذ معلوم أن الشرط لا يصح إلاّ مع الاستقبال، وكذلك الدعاء نحو : غفر الله لك، لما كان الدعاء في لفظ الأمر، والأمر والنهي لا يصحّان إلاّ مع الاستئناف، وكذلك: لم أقمْ، لما كان نفي (قمتُ)، و(قمت) ماضٍ جاء فيه لفظ المضارع . . . . . فأما قول الله _ تعالى _: " واتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ " [البقرة ١٠٢] فمعناه تلت، وهو حكاية حال التلاوة، فلذلك جاء بلفظ الحاضر " .

فنحن نراه يقرّ في الخصائص حكمــاً وهــو [4] " أن المضارع أســبق رتبةً في النفس

---

(١) ابن جنّي : التمام في تفسير أشعار هذيل ٢١ .

(٢) الشاهد نسب لرجل من سلول في سيبويه. انظر حنا حدّاد معجم شواهد النحو العربية. شاهد رقم (٣٠٨٣).

(٣) ابن جنّي : التمام في تفسير أشعار هذيل ٢٩ .

(٤) ابن جنّي : الخصائص ٣ / ١٠٥ .

من الماضي ". وعليه يقرّ بصحة بيت الهذلي السابق، ويرجعه إلى مبدأ من الحرص والاحتياط عند العرب في كلامهم، [1] فالعرب "إذا أرادت المعنى مكّنته واحتاطت له، فمن ذلك التوكيد، . . . . . ومنه قولهم : لــم يقم زيد، جاؤوا فيه بلفظ المضارع، وإن كــان معناه المضي " .

ويثبت حكمه في أسبقية المضارع بالمثال المنطقي العقلي، قائلاً : [2] " ألا ترى أن أول أحوال الحوادث أن تكون معدومة، ثم توجد فيما بعد، فإذا نفي المضارع الذي هو الأصل، فما ظنّك بالماضي الذي هو الفرع " .

وعليه يكون لفظ (فانفذ) في البيت السابق موضع النقاش بلفظ الماضي والمعنى معنى المضارع، وذلك [3] " أنه أراد الاحتياط للمعنى فجاء بمعنى المضارع المشكوك في وقوعه بلفظ الماضي المقطوع بكونه، حتى كأن هذا قد وقع واستقرّ، لا أنه متوقع مترقّب ".

ويتابع ابن جنّي الحديثَ في احتياط العرب في كلامهم، ولجوئهم إلى تضمين معنى كلمة معنىً آخر، وتسويغه الخروج عن الأصل إلى الحكم الفرع بالتعليل فلسفي النظرة. فيقول في تفسير هذا البيت [4] :

ونائحةٍ صوتُها رائعٌ بعثت إذا ارتفعَ المِرْزَمُ

---

(١) ابن جنّي : الخصائص ٣ / ١٠٥ .

(٢) نفسه ٣ / ١٠٥ .

(٣) نفسه ٣ / ١٠٥ .

(٤) البيت لبُريق بن عِياض. انظر ابن جنّي : التمام في تفسير أشعار هذيل ٨٩ .

[1] " كذا رواه (إذا)، ولو قال (إذ) للماضي لكان أشبه، ووجه استعمال (إذا) في الماضي أنه حكى ما كان عليه، أي أنه كان يبعثها إذا ارتفع، ونحوه قولهم : كان زيد سيفعل كذا، أي كان متوقعاً منه ذاك، وعكسه في الزمان، وإن كان نظيره في حكاية الحال قوله _ تعالى _ : " إذ الأغلالُ في أعناقِهِم " [غافر ٧١]، و(إذ) لما مضى، وإنما هذا حديث عما يكون في القيامة إلاّ أنه حكى الحال، قال (إذ) حتى كأن المخاطبين بهذا حضور للحال. وفي هذا ضرب من تصديق الخبر، أي : كأن الأمر حاضرٌ لا شك فيه، وواقع لا ارتياب منه. وحكاية الحالين الماضية والآتية كثير في القرآن والشعر " .

فابن جنّي عندما يبرم حكماً نحويّاً خاصّاً به، أو يبتكر رأياً في فلسفة النحو من خلال النظر والتأمل والتدبّر في كلام العرب عامة، والشواهد خاصة، يدافع عنه ويقوّيه ولا يدّخر جهداً في إثباته بشتى الحجج الممكنة .

وابن جنّي في تخريجه الإعراب أحياناً لا يجد ضيراً في اللجوء إلى لهجة للعرب محكيّة، فهو في شرح البيت [2] :

يا وَيْكَ عمّار لِمْ تدعو لتفتلَني وقد أُجيبُ إذا يدعونَ أقراني

يقول [3] " اعمل الأولَ من الفعلين، أراد : وقد أجيبُ أقراني إذا يدعون. ومثله من إعمال الأول كثير. وقد يجوز أن يكون قوله : وقد أجيب إذا يدعونَ أقراني، على إعمال الثاني،

---

(١) ابن جنّي : التمام في تفسير أشعار هذيل ٩٥ . وروى ابن هشام : مغني اللبيب ١١٥ عن ابن جنّي : " قال أبو الفتح : راجعتُ أبا علي مراراً في قوله تعالى : " ولن ينفعكم اليومَ إذ ظلمتم " [الزخرف ٣٩] الآية، مُستشكلاً إبدال (إذْ) من اليوم، فآخر ما تحصّل منه أن الدنيا والآخرة متصلتان، وأنهما في حكم الله _ تعالى _ سواء، فكأن اليوم ماضٍ، أو كأن (إذ) مُستقبلة .

(٢) البيت لأبي قُلابة. انظر ابن جنّي : التمام في تفسير أشعار هذيل ٧٦ .

(٣) ابن جنّي : التمام في تفسير أشعار هذيل ٧٧ .

ويكون (أقراني) في موضع رفع بـ (يدعون)، كأنه أراد : وقد أجيب إذا يدعو أقراني، إلاّ أنه جاء بعلامة هذا الجمع مع تقدّم الفعل على قولهم : **أكلوني البراغيث** " .

ويوظّف ابن جنّي الأحكام الفقهية حجّة لتقوية حكمه النحوي، فيقول في شرح البيت[1]:

ألا يا عينِ ما فابكي عُبَيْداً وعبدَ الله والنفرَ الخيارا

[2] " الفاء بعد النداء سببها عندي ما في النداء من معنى الخبر، وذلك قولك : ألا يا نفس فاصطبري، وقوله [3] :

يا عينُ فابكي حنيفاً وسطَ حَيِّهِم الكاسِرينَ القَنَا في عَوْرَةِ الدُّبُرِ

ألا ترى أن معناه : أدعوك فابكي، كما تقول : أثني عليك فزدني من إحسانك. **ويدلّك على أن في النداء طرفاً من الخبر أن رجلاً لو قال لها : يا زانية، لوجب عليه الحد، كما أنه لو قال لها : أنت زانية، كان الأمر كذلك** " .

فتأملْ كيف خرّج البيت بحكم نحوي بتضمين النداء معنى الخبر، قياساً على حكم فقهي في إيقاع الحد .

ويعرض في تخريجه بيتاً آخر من أشعار الهذليين لإعراب، بناء على حكم أبرمه، ويعلن أنه استدل من سؤاله فيه لأبي علي الفارسي، وعدم قدرته التخريج، على عدم التفات أستاذه إليه. وذلك في قول الشاعر [4] :

بأجرأ جرأةً منه وأدهى إذا ما كارب الموت استدارا

---

(١) البيت للبُريق بن عياض. انظر ابن جنّي : التمام في تفسير أشعار هذيل ٨٩ .

(٢) ابن جنّي : التمام في تفسير أشعار هذيل ٩٠ .

(٣) الشاهد لابن مقبل. انظر حنا حدّاد : معجم شواهد النحو الشعرية. شاهد رقم (١٢٥٧).

(٤) البيت للبُريق بن عياض. انظر ابن جنّي : التمام في تفسير أشعار هذيل ٨٩ .

فيقول ابن جنّي فيه : [1] " جـرأة هنـا منصوب علـى التمييز لا علـى المصدر، **وذلك أن (أفعل) هذه الموضوعة للمفاضلة نحو : أحسن منك، وأكرم منك، لا يجوز استعمال المصدر معها من قبل أن الفرض في المصدر إنما هو التوكيد.** وأفعل هذه قد استغنت بما فيها من المبالغة عن التوكيد بالمصـدر، فكذلك لا تقول : ما أحسـنه حسـناً ولا إحسـاناً، . . . . . فإذا كان كذلك كان (جرأة) منصوباً على التمييز " .

ثم يبدأ قياس حكمـه، للقول بصحته، بالأمثلة والشـواهد، فالذي ذهب إليـه في نصب (جرأة) على التمييز كقول من قال : هذه جرأةٌ جريئة، وهذا شعرٌ شاعر. وكقولهم : جُنَّ جنونه، وخرجت خوارجه. وكذلك قول الشاعر [2] :

ولولا دفاع الله ضلَّ ضلالنا ولسرنا أنا نُثَلّ ونوأد

واستشهد ابن جنّي أيضاً هنا بقوله _ تعالى _ : " فاذكـروا اللهَ كذِكرِكُم آباءَكُم أوْ أشدَّ ذِكراً " [البقرة ٢٠٠]، [3] " فكأنه قال، والله أعلم، : أو ذكراً أشدَّ ذكراً، فجعل للذكر ذكراً مبالغة ".

ثم يورد إعجابه بما وصل إليه من حكم متفرّد فاق فيه أستاذه، فيقول : [4] " **وذاكرت أبا علي _ رحمه الله _ بهذه الآية، فأخذ ينظر فيها مستأنفاً للنظر، ويردد من القول ما دلّني أنه لم يكن قدم فيها فيما قبل نظراً، فعجبت من ذلك من كثرة بحثه وطول مزاولته** " .

ويرى أن ثمة حكمـاً آخر في النصب علـى الحال، لا على التمييز، فيردّه على عادته

---

(١) ابن جنّي : التمام في تفسير أشعار هذيل ٩١ .

(٢)البيت للبُريق بن عياض. انظر ابن جنّي : التمام في تفسير أشعار هذيل ٨٩ .

(٣) ابن جنّي : التمام في تفسير أشعار هذيل ٩٢ .

(٤) نفسه ٩٢ .

باستخدام أسلوب الفنقلة، وأسلوب الشرط، لإثبات عدم جوازه. فيقول : [1] " **فإن قلت** : فهلا كان تقديره عندك : فاذكروا الله كذكركم آباءكم، أو ذكراً أشد. ثم قدّم وصف النكرة عليها فنصبت على الحال منها كقوله [2] :

لمّية موحشاً طللٌ قديم عفاهُ كلُّ أسحم مستديم

قيل : إن هذا باب ذكره سيبويه أنه قلّما يجيء في الكلام، وأكثر ما يجيء في الشعر، وما كانت هذه حاله لم يحسن حمل التنزيل عليه ".

فهو لا يجيز تخريج الإعراب في الآية القرآنية على الضرائر الشعرية التي جوّزها مطلقاً دون شرط الاضطرار إلى ارتكابها [3] .

ومما سبق عرضه من طريقة لابن جنّي في إبرام الحكم النحوي في الأبيات الشعرية تثبّت في أذهاننا نهجه في العرض ومنحاه في الأبيات بالاستعانة بالنحو لتخريج غريب معانيها، وبيان مدى تماشيها مع أحكام النحو العربي .

والملاحظ أن منحاه في كتب تفسير الشعر لا يختلف عن مثيله الذي مرّ بنا في كتاب القراءات القرآنية .

وأرى أن طرق ابن جنّي في إبرام الأحكام النحوية قد باتت ظاهرة واضحة، بما عرضته من نماذج لإبرام الحكم النحوي عنده، فظهرت مفردات الحكم النحوي، وكيفية تقريره الحكم في المسائل النحوية .

---

(١) ابن جنّي : التمام في تفسير أشعار هذيل ٩٢ .

(٢) الشاهد لذي الرُمّة. انظر حنا حدّاد : معجم شواهد النحو الشعرية شاهد رقم (١٩٢٦)، وابن جنّي : التمام في تفسير أشعار هذيل. حاشية ١٥ صفحة ٩٢ .

(٣) انظر : السيوطي : همع الهوامع ٣ / ٢٣٥ .

ولكني أرى أنا الحلقة تصبح مكتملة بعرضي كتابه : علل التثنية، حيث [1] " موضوع الكتاب يدور حول ما تؤديه الألف والياء في المثنى من وظائف، مع ذكر آراء علماء المدرستين البصرية والكوفية، وبيان الرأي الراجح منها، ومناقشة الآراء الأخرى، وقد جاء الكتاب بمـــادة لغوية ونحوية في بابـــها قلّما نجـــد كتاباً آخر احتواها بالشكل الذي عرضه ابن جنّي ".

وهذا يشي بقدرة ابن جنّي الفائقة على الاسترسال الغنّي ليخرج من مسألة خلافية حول إعراب المثنى مؤلّفاً متكاملاً .

إبرام الحكم النحوي عند ابن جنّي في كتابه : علل التثنية .

ابتدأ ابن جنّي كتابه بالتعريف بألف التثنية، فقال : [2] " اعلم أن الألف زيدت في الاسم المثنى علماً للتثنية، وذلك قولك : رجلان وفرسان وزيدان ".

وبعد التعريف مباشرة انتقل للحديث عن محور الكتاب وهو آراء النحاة وأحكامهم في ألف التثنية هذه، حيث ينطبق ما يأتي فيها من أحكام على أحكام ياء التثنية .

والملاحظ أنه لم يقم على تعريف المثنى ليبيّن لِمَ كانت الألف، أو الياء، كما فعل أبو حيّان الأندلسي، حيث جـــاء تعريفه تفسيراً فلسفياً لوجود المثنى فـــي اللغة حين قال : [3] " قد

---

(١) ابن جنّي : علل التثنية. مقدمة التحقيق ٥ .

(٢) ابن جنّي : علل التثنية ٤٧ .

(٣) أبو حيّان الأندلسي : ارتشاف الضرب من لسان العرب ١ / ٢٥٢ .

يمكن أن يتفق معنيان في اسم واحد يدل كل واحد منهما دلالة على حيالها، كما قالوا : رجل ورجل، وزيد وزيد، فارتجالهم الصيغة التي يُدل به عليهما معاً من جنسها اثنان، كقولهم : رجلان والزيدان، وهو التثنية، ولا يكاد يوجد إلاّ في اللغة العربية، وعلامتها في الرفع ألف ونون، وفي الجر والنصب ياء ونون يلحقان آخر الاسم المفرد القابل لذلك المتفّق مع ما ضمّ إليه في اللفظ والمعنى " .

فقد تجاوز ابن جنّي هذا التعريف للمثنى، مكتفياً بتعريف الألف، موطن الخلاف. ولذلك نراه ينتقل مباشرة للحديث عن الآراء الخلافية في ألف التثنية. فقال ابن جنّي [1] " **واختلف الناس من الفريقين في هذا الألف، ما هي من الكلمة ؟**

ـ فقال سيبويه [2] : هي حرف إعراب، وليس فيها نيّة الإعراب، وأن الياء في النصب والجر في قولك : مررت بالزيدين، ورأيت الزيدين، حرف إعراب أيضاً، ولا تقدير إعراب فيه .

وهو قول أبي إسحاق (الزّجّاج)، وابن كيسان، وأبي بكر بن السرّاج، وأبي علي.

ـ وقال أبو الحسن (الأخفش) : إن حرف التثنية ليس بحرف إعراب، ولا هو بإعراب ولكنه دليل الإعراب، فإذا رأيت الألف علمت أن الاسم مرفوع، وإذا رأيت الياء علمت أن الاسم مجرور أو منصوب .

وإليه ذهب أبو العبّاس (المبرّد) .

ـ وقال أبو عمر الجـــرمي : الألف حرف إعراب كما قال سيبويه ، إلا أنه كان يزعم أن انقلابها هو إعراب .

---

(١) ابن جنّي : علل التثنية ٥٠ .

(٢) يقول سيبويه : كتاب سيبويه ١ / ١٧ : " واعلم أنك إذا ثنيّت الواحد لحقته زيادتان : الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرّك ولا منوّن، يكون في الرفع ألفاً، . . . . . ويكون في الجر ياء مفتوحاً ما قبلها، . . . . . ويكون في النصب كذلك " .

_ وقال الفرّاء وأبو اسحاق الزيادي وقُطْرُبُ : الألف هي إعراب، وكذلك الياء " .

وألمح بهذا العرض لهذه الآراء شبهاً بما فعل ابن الأنباري في الإنصاف عندما عرض في مسألة القول في إعراب المثنى والجمع على حَدِّه على نهجه في عرض آراء العلماء الخلافية في ألف التثنية و واو الجماعة [1] .

ولعلّ هذا يقودني إلى افتراض أزعم فيه أن علل التثنية كانت بذرةً أوحت للعلماء بعد ابن جنّي جمع الآراء الخلافية في كتاب ومناقشتها وإدحاض حجج كل رأي بعد عرضها، ثم تقوية الرأي الراجح، والأخذ به .

وابن جنّي بعد أن عرض الآراء جميعها، رجّح الرأي الذي ارتضاه، وقوّاه مورداً الدليل على صحته، وقد سار في الطريق نفسها التي رسمها مساراً له في إثبات الأحكام النحوية، حيث يعرض الاحتمالات الممكنة جميعها، ثم يبطلها مضعّفاً إياها أو رافضاً لها بالدليل والحجة، ليخلص من هذا إلى تقوية الاحتمال الذي يراه صائباً .

فتراه يقول : [2] " وأقوى هذه الأقوال قول سيبويه. والدليل على صحة قول سيبويه أن الألف حرف إعراب، دون أن يكون الأمر فيها على ما ذهب إليه غيره، أن الذي أوجب للواحد المتمكن حرف الإعراب في نحو : رجل وفرس هو موجود في التثنية في نحو قولك : رجلان وفرسان، وهو المتمكّن. فكما أن الواحد المتمكن المعرب يحتاج إلى حرف إعراب فكذلك الاسم المثنى إذا كان معرباً متمكنا احتاج إلى حرف إعراب، وقولنا : رجلان ونحوه معرَب متمكن محتاج إلى ما احتاج إليه الواحد المتمكن من حرف الإعراب إذن ".

---

(١) انظر ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة ٣، وقد اختلف عمّا أورده ابن جنّي برأي عن الزجاج من أنه حُكي عنه أن التثنية والجمع مبنيان، وهو خلاف الإجماع .

(٢) ابن جنّي : علل التثنية ٥١ .

فبعد أن يقول برأي سيبويه، ويدلّل عليه، يذهب إلى إثبات صحة ما قال به سيبويه حول حرف الإعراب، وذلك عن طريق إبطال الأقوال الأُخر فيه، فيقول : [1] " ولا يخلو حرف الإعراب في قولنا : الزيدان والرجلان من أن يكون : ما قبل الألف، أو الألف، أو ما بعد الألف، وهو النون .

فالذي يفسد أن تكون الدال من الزيدان هي حرف الإعراب : أنها كانت في الواحد حرف الإعراب، في نحو : هذا زيدٌ، ورأيت زيداً، ومررت بزيدٍ. وقد انتقلت عن الواحد الذي هو الأصل إلى التثنية التي هي الفرع، كما انتقلت عن المذكر الذي هو الأصل في قولنا : هو قائمٌ، إلى المؤنث الذي هو الفرع في قولك : هي قائمة. فكما أن الميم في (قائمة) ليست حرف الإعراب، وإنما علم التأنيث في (قائمة) هو حرف الإعراب، فكذلك ينبغي أن يكون علم التثنية في نحو قولك : الزيدان والعمران هو حرف الإعراب " .

فردّ ابن جنّي بذلك أن يكون الحرف ما قبل الألف هو حرف الإعراب، وعلى الرغم مِنْ أن أحداً من العلماء لم يقل بذلك، لكنه يسوّغ ما قام به من إبطال هذا الاحتمال لضرب من الاحتياط والحرص الذي يشي بسعة نظره، وحرصه على عدم وجود ما ينقض ما يذهب إليه مُرجّحاً وقابلاً، فيقول : [2] " وإنما قلنا الذي قلنا احتياطاً، لئلا تدعو الضرورة إنساناً إلى التزام ذلك، فيكون جوابه بما يفسد به مذهَبه حاضراً " .

ثم ينتقل ابن جنّي بعد ذلك إلى الاحتمال الثاني ، هو أن يكون حرف الإعراب هــو ما

---

(١) ابن جنّي : علل التثنية ٥٢ .

(٢) نفسه ٥٣ .

بعد الألف، ليدحضه قائلاً : [1] " ولا يجوز أن تكون النون حرف الإعراب، لأنها حرف صحيح يحتمل الحركة، فلو كانت حرف إعراب لوجب أن تقول : قام الزيدانُ، ورأيت الزيدانَ، ومررتُ بالزيدانِ، فتعربُ النون، وتقرّ الألف على حالها، كما تقول : هؤلاء غلمانٌ، ورأيت غلماناً، ومررت بغلمانٍ. وأيضاً : فإن النون قد تحذف في الإضافة، ولو كانت حرف إعراب لثبتت في الإضافة، كما تقول : هؤلاء غلمانُك، ورأيت غلمانَك، ومررت بغلمانِك " .

فبعد أن أبطل أن يكون حرف الإعراب هو الحرف ما قبل ألف التثنية، أو هو الحرف ما بعد ألف التثنية، أبرم حكمه الذي تبقّى، [2] " فقد صحّ أن الألف حرف الإعراب ".

ثم يبدأ ابن جنّي على عادته بافتراض الأسئلة التي يمكن أن تُسأل من قبل المعترضين ويجيب عنها رادّاً بذلك هذه الاعتراضات الواردة على اعتبار أن الألف حرف إعراب، بأسلوب الفنقلة الذي اتبعه في الحالات التي يتمثّل فيها الرأي المعارِض لرأيه، فيردّها مدحضاً لها.

فيقول : [3] " **فإن قال قائل** : فإذا كانت الألف حرف الإعراب، فما بالهم قلبوها في الجر والنصب ؟ وهلاّ دلّك قلبُها على أنها ليست كدال زيد، إذ الدال ثابتة على كل حال ؟ **فالجواب عن ذلك من وجهين** :

_ **أحدهما** : أن انقلاب الألف في الجر والنصب، لا يمنع من كونها حرفَ إعراب، لأنّا قد وجدنا _ فيما هو حرف إعراب بلا خلاف بين أصحابنا _ هذا الانقلاب ، وذلك

---

(١) ابن جنّي : علل التثنية ٥٤ .

(٢) نفسه ٥٤ .

(٣) نفسه : ٥٤ .

ألف كلا وكلتا من قولهم : قام الرجلان كلاهما، والبنتان كلتاهما، ومررت بهما كليهما وكلتيهما . . . . . فكما أن الألف في (كلا) و (كلتا) حرفُ إعراب، وقد قلبت كما رأيت، فكذلك أيضاً ألف التثنية هي حرف إعراب، وإن قلبت في الجر والنصب " .

والملاحظ في رد ابن جنّي أنه يقرّب رأيه دائماً بمثال نظير يوازن بينه وبين الحالة موطن الخـــلاف بحِجاج عقلي منطقي قوّي، لكنه وازن في الوجه الأوّل لردّه، بمثال آخر غير (كلا) و (كلتا)، وهو الأسماء الستة وانقلاب حروف الإعراب فيها، وهو استشهاد ضعيف ومردود لأن الأسماء الستة وحرف إعرابها من المسائل الخلافية بين النحويين أيضاً .

ـ **والوجه الآخر** : [1] " لأن في ذلك ضرباً من الحكمة والبيان، وذلك أنهم أرادوا بالقلب أن يُعلموا أن الاسم باقٍ على إعرابه، وأنه متمكن غير مبني، فجعلوا القلب دليلاً على تمكّن الاســـم، وأنه ليس بمبني بمنزلة (متى) و (إذا) و (أنا)، ممّا هـــو مبني فـــي آخره ألف " .

وبنظرة ذكية نافذة في محاولة التماس وجه الحكمة في قلب ألف التثنية في حالتي النصب والجر ياءً، أجاب عن سؤال افتراضي بجواب يدّل على تأمل عميق، ومقدرة على التماس الفروق الدقيقة النامّة عن شفافية في النظرة الفلسفية للنحو، حيث يقول : [2] " فإن قيل: فإذا كانت الألف في التثنية حرف إعراب، فهلاّ بقيت في الأحوال الثلاث ألفاً على صورة واحدة ؟ كما كانت ألف (حُبلى) حرف إعراب، وهي في الأحـــوال الثلاث باقية على صورة

---

(١) ابن جنّي : علل التثنية ٥٦ .

(٢) نفسه ٥٧ .

واحدة في قولك : هذه حُبلى، ورأيت حُبلى، ومررت بحُبلى. فالجواب : إن بينهما فرقاً، وذلك أن الأسماء المقصورة التي حروف إعرابها ألفات، وإن كانت في حالة الرفع والنصب والجر على صورة واحدة، فإنها قد يلحقها من التوابع بعدها ما ينبّه على موضعها من الإعراب، وأنت لو ذهبت تصفُ الاثنين لوجب أن تكون الصفة بلفظ التثنية، ألا تراك لو تركت التثنية بالألف على كل حال لوجب أن تقول في الصفة : رأيت الرجلان الظريفان، ومررت بالرجلان الظريفان، فتكون لفظ الصفة كلفظ الموصوف بالألف على كل حال، **فلا تجد هناك من البيان ما تجده إذا قلت : رأيت عصا معوّجةً أو طويلةً، ونحو ذلك مما يبين فيه الإعراب، فلما كان كذلك عدلوا إلى أن قلبوا لفظ الجر والنصب إلى الياء ليكون ذلك أدل على تمكّن الاسم، واستحقاقه الإعراب** " .

وعلى عادته من جمعه لكل الفروع ضمن منظومة الأصل خشية تضعيف رأيه، التفت إلى لغة بني الحارث بن كعب، وبطن من ربيعة، وأشار إلى أنهم لا يخافون اللبس، ويجرون الباب على قياسه بثبات الألف في الأحوال الثلاث .

ورأى ابن جنّي أن أصحاب سيبويه فسّروا ما ذهب إليه في ألف التثنية إلى أن الحركات مقدّرة عليها قياساً على مذهبه في الأسماء الستّة [1]، فأوضح أن سيبويه، من وجهة نظره الخاصّة، لا يرى في هذه الألف إعراباً مقدّراً، فقال : [2] " فاعلم أن سيبويه يرى أن الألف في التثنية كما أنه ليس في لفظها إعراب، فكذلك لا تقدير إعراب فيها، كما يقدّر في الأسماء المقصورة المعرّبة نية الإعراب " .

---

(١) الأستراباذي : شرح كافية ابن الحاجب ١ / ٧٦ .

(٢) ابن جنّي : علل التثنية ٥٨ .

ويدلّل على صحة ما ذهب إليه فيما رآه سيبويه، باستشهاده بما قاله سيبويه حول النون، حيث دخلت النون عنده [1] " كأنها عِوض عمّا مُنِعَ الاسم من الحركة والتنوين، فلو كانت فـــي الألف عنده نيّة حـــركة لما عُوِّض منها النون، كما لا تعوّض في قولك : هذه حُبلى . . . . . النون" .

فبعد التدليل على صحة ما ذهب إليه سيبويه في رأيه، يبدأ في رّد الآراء الأخرى كل رأي على حدة .

وقد يدّعي مدّعٍ أن ابن جنّي خرج عن الموضوع الأساس في كتابه هذا فتحدث عن واو الجمع، لكنه أورده ليوازن به ألف التثنية ويسأل سؤالاً في فلسفة اللغة حول سبب اختيار الألف ليُثنّى به والواو ليجمع به .

والتفت أيضاً ابن جنّي إلى مسألة تثنية المبهم، مثل أسماء الإشارة والأســماء الموصولة : وتوصّل إلى حكم طريف، وهو [2] " هذان وهاتان واللذان واللتان إنما هي أسماء موضوعة للتثنية مخترعة لها، وليست بتثنية الواحد على حد زيد وزيدان، إنما هي صيغت على صورة ما هو مثّنى على الحقيقة، لئلا تختلف التثنية، وذلك أنهم يحافظون على التثنية ولا يحافظون على الجمع . . . . . فكما لا شك في أن أنتما ليس تثنية أنت، إذ لو كان تثنية لوجب أن تقول في أنت : أنتان، وفي هو : هوان، وفي هي : هيان. فكذلك لا ينبغي أن يشك في أن هذان ليس تثنية هذا، وإنما هو اسم صيغ ليدل على التثنية . . . . . ألا ترى أن أسماء

---

(١) ابن جنّي : علل التثنية ٥٩ .

(٢) نفسه ٧٨ .

الإشارة والأسماء الموصولة جارية مجرى الأسماء المضمرة في أن كل واحد منهما لا يجوز تنكيره، ولا خُلِع تعريفه عنه " .

فالمدقّق في كلامه هذا يلمح عقلية لمّاحة مبتكِرة النظر في ألفاظ قد لا يتوقف عندها إلاّ شخص ألمعي الذكاء دقيق الملاحظة .

فكل هذا يعود إلى محاولته الدائمة في البحث عن الحكم الصحيح والعلّة القويّة غير القابلة للنقض أو الإضعاف، بحيث يمكن أن تعد محاولاته هذه سمة من سمات نهجه النحوي الذي سلك في إبرامه الأحكام النحوية .

وقد رأيت أن يكون كتاب علل التثنية ختام عرضي في هذا الفصل، ليتناسب عنوانه مع مادة الفصل الثاني التي ستتناول علل ابن جنّي التي أقام عليها أحكامه النحوية .

الفصل الثاني

علل ابن جنّي التي أقام عليها حكمه النحوي

عَقِبَ هذا التطواف في الأحكام النحوية المبرمة للمسائل النحوية في بعض كتب ابن جنّي، حقَّ النظرُ في علل هذه الأحكام عنده. فما مِن نحوي وقف على حكم أبرمه إلاّ حاول مجتهداً تعليله بعلّة يقيم عليها حكمه .

ولا يشترط أن تكون العلل نتاجَ إعمال فكره وعميق تأمله وحده، وإنما هي حصيلة أنظار وكد أذهان كوكبة من النحويين المفكرين .

وقد وضّح الأستراباذي العلاقة بين الحكم النحوي وعلته، فقال : [1] " اعلم أن قول النحاة : إن الشيء الفلاني علّة لكذا، لا يريدون به أنه موجب له، بل المعنى أنه شيء إذا حصل ذلك الشيء، ينبغي أن يختار المتكلّم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم ".

فالعلّة هي التي دعت إلى إثبات الحكم النحوي، وليس نص كلام العرب، [2] " لأنه لو كان ثابتاً به لا بها لأدّى إلى إبطال الإلحاق، وسد باب القياس، لأن القياس حمل فرع على أصل بعلّة جامعة، فإذا فقدت العلّة الجامعة بطل القياس، وكان الفرع مقتبساً من غير أصل، وذلك محال. ألا ترى أننا لو قلنا : إن الرفع والنصب في نحو : ضَرَبَ زيدٌ عمراً، بالنص لا بالعلّة، لبطل الإلحاق بالفاعل وبالمفعول، والقياس عليهما، وذلك لا يجوز " .

ولقد بزغ نجم ابن جنّي في مبحث العلل النحوية، حتى قيل : [3] " الكلام في العلل تكامل على يدي ابن جنّي . . . . . فهـو لم يقتصر على بيان العلل وانتزاعها من كلام

---

(١) الأستراباذي : شرح كافية ابن الحاجب ١ / ٨٧ .

(٢) السيوطي : الاقتراح ١١٣ .

(٣) ابن الوراق : علل النحو. مقدمة التحقيق ١٢٦ .

_ وقال علي بن محمد الجرجاني : [1] " العلّة : عبارة عن معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل بلا اختيار، ومنه يسمى المرض علّة، لأنه بحلوله يتغير حال الشخص من القوّة إلى الضعف .

وقيل : هي ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجاً مؤثراً فيه " .

فكأن هذه التعريفات يجمعها معنى مشترك وهو وقوع أمر بعد أمر، يشغل عن الثاني، فيتغيّر معه الحال من شأن إلى آخر، فيصبح كالمؤثِّر فيه .

ولعلّ هذا المعنى المشترك يوحي بالتعريف الاصطلاحي للعلّة .

العلّة النحوية اصطلاحاً :

ذكر الزجّاجي أن علل النحو هي العلل [2] " المستنبطَة أوضاعاً ومقاييس ". وأظن أن الكفوي فسّر ما أراده الزجاجي بتعريف أوضح حيث العلّة النحـــوية عنده هـــي المؤثر، وهي [3] " ما يثبت الحكم بها " .

فهذا يطّرد مع ما قلتُ من اقتران الحكم النحوي بالعلّة، اقتران الأثر بالمؤثر. فالعلّة خلية من خلايا منظومة النحو العربي، نشأت معه وتطوّرت بتطوّره، لأن [4] " من طبيعة الإنسان أن يسأل عن السبب، ويستقصي العلّة، ومن طبيعة العقل أن يتتبع الجزئيات، ويجمـــع

---

(١) الجرجاني : التعريفات ٢٠١ .

(٢) الزّجاجي : الإيضاح في علل النحو ٦٤ .

(٣) الكفوي : الكليات ٣ / ٢٢١ .

(٤) مازن المبارك : النحو العربي. العلة النحوية ٥١ .

ما تشابه منها ليطلق عليها حكماً عاماً فيصل بالظاهرة إلى القاعدة العلمية، ولذلك فليس غريباً أن يكون السؤال عن العلّة قديماً، وأن يكون التعليل مرافقاً للحكم النحوي منذ وجد . وغرض التعليل هو أن يظهر خضوع الظاهرات لقواعد العلم وأحكامه " .

فالتعليل من هذا المنظور يكون قد مرّ بمراحل، حيث كانت لكل مرحلة ملامحها المميّزة لها .

نشأة التعليل النحوي وتطوّره :

وكما مرّ النحو بمراحل نشأة ونمو وتطوّر، فكذلك التعليل، ولعل المرحلة الأولى فيه هي : **مرحلة النشوء والتكوين** : [1] " ويمكن أن يعد أبوها الشرعي **عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي**، وتنتهي هذه المرحلة **بالخليل بن أحمد الفراهيدي**، الذي يمكن أن يطلق عليه قمة التعليل في النحو في هذه المرحلة، وخاتمته معاً . . . . . والتعليل في هذه المرحلة تعليل بسيط، ويتصل اتصالاً مباشراً بمدلوله اللغوي، . . . . . فهو ليس إلاّ تسويغ القواعد " .

واتصف التعليل أيضاً في هذه المرحلة بالبعد عن الفلسفة، والقرب من روح اللغة [2] " على أنه إن كانت هذه العلل غير فلسفية في طبيعتها، فإن هذا لا يعني أنها في نشأتها بنت التفكير النحوي الصرف. إذ حسبها أنها علّة يسأل عنها، وتُستقصى أسبابها لتكون مقتبسة من أسلوب الفكر الفلسفي، وحسبها أن تعتمد القياس لتكون متأثرة بالمنطق " .

---

(١) علي أبو المكارم : أصول التفكير النحوي ١٦٨ .

(٢) مازن المبارك : النحو العربي. العلّة النحوية ٥٨ .

ومرحلة التعليل الثانية هي : **مرحلة النمو والارتقاء** : وهي تبدأ **بتلاميذ الخليل** بن أحمد وتنتهي **بالزجّاج**، حيث تبلور في هذه المرحلة منهج التعليل النحوي، فقد أصبح التعليل [1] " يتناول كل جزئيات البحث النحوي، فلا نكاد نرى جزئية من جزئياته دون تعليل " .

ويمثّل **سيبويه** في هذه المرحلة رأس هرم نمو التعليل، حيث جمع في كتابه النحو، وذكر أحكامه المؤيّدة بالعلل، فعلل سيبويه في كتابه [2] " شبيهة بعلل الخليل والذين روى عنهم سيبويه، من حيث عنايتها بالمعنى، واهتمامها بقياس الشبيه بشبيهه، وحمل النظير على نظيره، واعتمادها ذوق العرب في طلبه للخفة، وفراره من القبح والثقل، ولا عجب في ذلك، فسيبويه إنما كان تلميذاً للخليل، وإذا كان لسيبويه فضل في التعليل فهو فضل في التوسّع . . . . . فالتعليل عند سيبويه ليس أكثر من إلحاق الحكم النحوي بعلة يلقيها صاحبها بأسلوب الأستاذ المقرّر، أو العالم الواثق، فلا يتخيّل ردّاً عليه، ولا يفترض نقضاً له " .

أما مرحلة التعليل الثالثة فهي : **مرحلة النضج والازدهار**، حيث تميّزت هذه المرحلة بإفراد المؤلفات الخاصة للعلة النحوية، فالعلة التي كانت [3] " مستمدة من روح اللغة، معتمدة على كثرة الشواهد من حيث الدليل والبرهان، وعلى الفطرة والحسّ من حيث طبيعتها، ولم تكن ذات طبيعة فلسفية "، انتقلت من أسلوب الجزم والتقرير إلى الجدل والتأويل . وقد بدأت هذه المرحلة **بابن السرّاج** .

---

(١) علي أبو المكارم : أصول التفكير النحوي ١٧٣ .

(٢) مازن المبارك : النحو العربي. العلّة النحوية ٦٤ .

(٣) نفسه ٦٩ .

وعليه فالعلّة النحوية قد تدّرجت من نشوء إلى نمو فنضوج وازدهار، وهي في مرحلة النضوج كثرت أقسامها، [1] " وتشعبت على أيدي النحاة الذين جاؤوا بعد سيبويه، كلٌ يضيف إلى من جاء قبله علّة جديدة ".

أقسام العلّة النحوية :

قسّم الزجاجي العلل النحوية **باعتبار أسلوبها** إلى ثلاثة أقسام [2] :

_ **العلل التعليميّة** : وهي العلل التي يتوصل بها إلى تعلّم كلام العرب .

بقياسنا النظير على نظيره، ومثال ذلك : لما سمعنا قام زيد فهو قائم عرفنا اسم الفاعل، وقسنا عليه، وهي علّة [3] " يقرب مأخذها ويتلقاها النظر بالقبول " .

_ **العلّة القياسيّة** : كأن يُسأل : لم وجب أن تنصب (إنّ) الاسم ؟

فيكون الجواب : لأنها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحُملت عليه وأعملت إعماله لمّا ضارعته، وتكون هذه العلّة من قبيل الفرضيات.

_ **العلّة الجدلية النظرية** : كأن يُسأل عن الجهة التي شابهت بها (إنّ) الأفعال، وبذلك تجري هذه العلل [4] " على ما يشبه التخييل، ويسهل عليك أن تردّه على صاحبه " .

وقسمّها ابن جنّي **باعتبار حكمها** إلى قسمين [5] :

---

(١) أمان الدين حتحات : الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو ٣٩٤ .
(٢) انظر الزجاجي : الإيضاح في علل النحو ٦٤ و ٦٥ .
(٣) محمد الخضر حسين : دراسات في العربية وتاريخها ١٩٤ .
(٤) نفسه ١٩٤ .
(٥) انظر ابن جنّي : الخصائص ١ / ١٦٤ .

_ **علّة موجبة** : وهي علّة مبناها على الإيجاب بها، كنصب الفضلة وجر المضاف إليه.

_ **علّة مجوّزة** : وهي في الحقيقة السبب، فهي تفضي إلى الحكم، ولا يثبت بها .

وقسمّتها عزيزة فوّال **باعتبار طبيعتها** إلى ثلاثة أقسام [1] :

_ **العلّة البسيطة** .

_ **العلّة المركبّة** .

_ **العلّة القاصرة** : [2] " وهي العلّة التي لم تتعد "، حيث لا يجوز إقامتها على حكم غير الحكم الذي أقيمت عليه أصلاً .

واكتفى السيوطي بذكر المشهور من أقسام العلل، والتي نقلها عن الدينوري [3] مُمثّلاً لها وشارحاً، دون أن يصنّفها وفقاً لاعتبارات معينة، فهو يرى أنها واسعة الشعب، فجاءت على أربعة وعشرين قسماً وهي [4] :

_ **علّة السّماع** : حيث يقال : امرأة ثدياء، ولا يقال رجل أثــدى، ليس لذلك علّة ســوى السماع .

_ **علّة التشبيه** : مثل إعــراب المضارع لمشابهته الاسم، وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحروف .

_ **علّة الاستغناء** : كاستغنائهم بترك عن ودع .

_ **علّة الاستثقال** : كاستثقالهم الواو في يَعِد، لوقوعها بين ياء وكسرة .

---

(١) انظر عزيزة فوّال : المعجم المفصل في النحو العربي ٢ / ٦٧٨ .

(٢) ابن جنّي : الخصائص ١ / ١٦٩ .

(٣) انظر الدينوري : ثمار الصناعة في علم العربية ٣٤ .

(٤) انظر السيوطي : الاقتراح ١٠٦ حتى ١١٠ .

_ **علّة الفرق** : كرفع الفاعل ونصب المفعول، وفتح نون الجمع وكسر نون المثنى.

_ **علّة التوكيد** : مثل إدخالهم النون الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر لتأكيد إيقاعه .

_ **علّة التعويض** : مثل تعويضهم الميم من حرف النداء في اللهم .

_ **علّة النظير** : مثل كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم حملاً على الجر إذ هو نظيره .

_ **علّة النقيض** : مثل نصبهم النكرة بـ (لا) حملاً على نقيضها (إنَّ) .

_ **علّة حمل على المعنى** : مثل تأنيث الفاعل، وتذكير فعله. بحمل الفاعل المؤنث على معنى المذكّر .

_ **علّة المشاكلة** : مثل قوله _ تعالى _ : " سلاسلاً وأغلالاً " [الإنسان ٤] .

_ **علّة المعادلة** : مثل جرّهم ما لا ينصرف بالفتح حملاً على النصب، ثم عادلوا بينهما فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم .

_ **علّة المجاورة** : مثل قولهم : هذا جحرُ ضبٍ خربٍ .

_ **علّة الوجوب** : مثل رفع الفاعل .

_ **علّة الجواز** : مثل أسباب الإمالة .

_ **علّة التغليب** : مثل : " وكانت من القانتين " [التحريم ١٢] .

_ **علّة الاختصار** : مثل باب الترخيم، ولم يكُ .

_ **علّة التخفيف** : كالإدغام .

_ **علّة الأصل** : كصرف ما لا ينصرف .

_ **علّة الأَوْلى** : كقولهم : إن الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول .

_ **علّة دلالة الحال** : كقولهم : الهلالُ أي هذا الهلال .

_ **علّة إشعار** : بأن المحذوف ألف .

_ **علّة التضاد** : الأفعال التي يجوز إلغاؤها متى تقدّمت أو أُكِّدت لم تلغَ، لما بين التأكيد والإلغاء من التضاد .

_ **علّة التحليل** : مثل : الاستدلال على اسمية (كيف) بنفي حرفيتها لأنها مع الاسم كلام، ونفي فعليتها لمجاورتها الفعل بلا فاصل، فتحلّل عقد شبه خلاف المدعى .

وقد أفاد العلماء والباحثون من أقسام العلّة التي لخّصها السيوطي جامعاً ومكثّفاً، فحاولوا توظيفها في تبويب العلل التي أقام عليها النحويون أحكامهم .

ويعد سيبويه، بوصفه أول عالم نحوي جمع علل أحكامه في مؤلف واحد، من أشهر النحويين الذين اهتمّ الباحثون بالبحث في عللهم المنثورة في الكتاب، وتصنيفها. وسأتوقف عندها مستأنسة بها عند البحث في علل ابن جنّي وتصنيفها .

أقسام العلّة النحوية عند سيبويه :

أفاد أمان الدين حتحات [1] من أقسام العلل التي أوردها السيوطي، حينما نظر في علل سيبويه، فاستعان بها دون أن يكتفي بذلك، فنراه يجتهد مبتكراً لأقسام علل طريفة، حيث كانت أقسام العلة عنده كالتالي :

_ **علّة التخفيف** : حيث يُهرب من ثقل اللفظ إلى خفّته، مثل حذف حرف الجر في نحو لقيته أمسِ، إنما أصلها : لقيته بالأمسِ. وهي أبرز علل الكتاب .

---

(١) انظر أمان الدين حتحات : الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو ٣٩٤ حتى ٤٠٣ .

_ **علّة كثرة الاستعمال** : مرتبطة بعلّة التخفيف، فكثرة استعمال التركيب يعرّضه للتغيير طلباً للخفة، مثل ترخيم المنادى لكثرته في كلامهم. وهذه العلّة لم ترد عند السيوطي، وذلك عندي لأنها لا تختلف عن علّة التخفيف، بل هي كأنّها تلك. ويمكن ربطها أيضاً بعلّة الاختصار .

_ **العلّة القياسيّة** : وقد جمع فيها الباحث نوعين من علل السيوطي وهما : علّة التشبيه وعلّة النظير، حيث العلّة القياسية عنده هي ربط المتشابه بعضه ببعض، والكشف عن النظائر .

_ **علّة المعنى** : بإرجاع الظاهرة النحوية إلى المعنى منهجاً في التعليل. وأظنّها المعبر عنها بعلّة دلالة الحال أو مقتضى الحال .

_ **علّة الاستغناء** : ويرصد بها سيبويه عند استخدامها أسلوباً من أساليب لغة العرب .

_ **علّة التوهّم** : وهي المعبّر عنها بعلّة المجاورة . وتعد هذه العلّة تخريجاً لطيفاً لما قلّ سماعه عن العرب، ولا قياس فيه، وسيبويه نقلاً عن شيخه الخليل بن أحمد، يعد أوّل من أشار إليها .

_ **علّة العوض** : ويعني فيها علّة التعويض، وهي مُقامة في كثير من الأحكام النحوية والصرفية في الكتاب .

_ **علّة طول الكلام** : مثل جواز حذف الضمير في صلة الموصول بقولنا : فلانٌ الذي رأيتُ .

_ **علّة النيّة** : علّة طريفة استحدثها سيبويه عن الخليل ، وهي مِنْ مثل تجويز دخول الألف واللام على الحال نيّة إسقاطها كما في الشاهد : " فأرسلها العراكَ "[1] . وقد

---

(١) هذه قطعة من بيت للبيد بن ربيعة وهو بتمامه :

فأرسلها العِراكَ، ولم يَذُدْها ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ

انظر حنا حدّاد : معجم شواهد النحو الشعرية. شاهد رقم (٢٢٥٩) .

تحذف الألف واللام على نيّة وجودها من مثل : وصف المعرفة بالنكرة. وهي علّة خُرِّج بها بعض المسموع عن العرب. وأظنها علّة السماع عند السيوطي.

_ **علّة المشابهة** : وهي العلّة القياسيّة .

وقد رصد بعض الباحثين بعض علل ابن جنّي التي أقام عليها أحكامه النحوية، وسأعرض الآن لرصدهم هذا، على أني سأظهرها من خلال مناقشتي لنماذج من مسائله النحوية في كتبه المتنوعة التي أقام علله على أحكامها، فأبيّن نوعها، مفيدةً ممّا ذكره السيوطي من هذه الأقسام .

أقسام العلّة النحوية عند ابن جنّي :

أورد حسن شحود مجموعة من أكثر العلل عند ابن جنّي وروداً، ويراها ترجع إلى الثقل والخفة والذوق والإحساس، وأهمها عنده [1] :

_ **علّة الفرق** : وقد ذكرها كثيراً لأنها تعود إلى الطبع الإنساني المحب للتمييز بين الأشياء هرباً من اللبس .

_ **علّة الاستثقال** .

_ **علّة التخفيف** : وهي متمّمة لعلّة الاستثقال، فحيث يكون التخفيف يكون الهرب من الاستثقال .

_ **علّة الاستحسان** : وهي ضعيفة غير مستحكمة، ولكنّ فيها ضرباً من التصرّف

(١) انظر حسن شحود : نظرية العامل وتطبيقاتها عند ابن جنّي ١٢٧ .

والاتساع، مثل قولهم : الفتوى والتقوى وأصلها الفتيا والتقيا، فقد قلبت الواو ياء مع أن الواو أثقل من الياء، فهو من باب الاستحسان للفرق بين الصفة والاسم .

_ **علّة الاستقباح** : مثل استقباح العطف على الضمير المرفوع المتصل أو المستتر .

_ **علّة الاختصار** : مثل : أسماء الشرط وأسماء الاستفهام التي أغنت عن الكلام الكثير.

وأورد فاضل السامرائي مجموعة علل تتبعها ابن جنّي أثناء عرضه المسائل وأحكامها في كتبه المتنوعة الموضوعات، وأهمها عنده [1] :

_ **علّة أمن اللبس** : وهي المعبر عنها بعلّة الفرق .

_ **علة الخفّة** : فالعرب ليقل في كلامهم ما يستثقلون ويكثر ما يستخفون رفعوا الفاعل لقلّته، بالحركة الثقيلة، ونصبوا المفعول لكثرته، بالحركة الخفيفة .

_ **علّة التصرّف وعدم الإجماد** : مثل تعدية الفعل بحرف يتعدى به فعل آخر في معناه.

_ **علّة الشبه والتجانس** : مثل حمل الفرع على الأصل، وحمل المراتب المتساوية على بعضها، وحمل الأصل على الفرع، وحمل الشيء على الشيء لشبه لفظي، مثل منع صرف الأسماء : أحمر وأصفر وأحمد لشبه لفظي بالفعل، وحمل الشيء على نقيضه .

_ **علّة مراعاة المعنى** : كتقدّم حروف المضارعة في أوّل الفعل لدلالتها على الفاعلين وتصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني، وهي علّة الحمل على المعنى مثل : تأنيث المذكر وتذكير المؤنث، وقوّة اللفظ لقوّة المعنى مثل قولنا : خشن واخشوشن .

_ **علّة القوّة والضعف** .

---

(١) انظر فاضل السامرائي : ابن جنّي النحوي ١٧٠ حتى ١٨٣ .

_ **علّة الإيجاز** : مثل أسماء الشرط وأسماء الاستفهام، وهي علّة الاختصار .

_ **علّة الشذوذ** : حيث أقامها ابن جنّي على ما يسميه أغلاط العرب .

_ **علّة عدم نقض الغرض** .

_ **علّة الاستغناء** : مثل إجازة أبي الحسن قولنا : أظننتُ زيداً عمراً عاقلاً، ويرى أبو عثمان المازني أن العرب استغنت عن ذلك بقولهم : جعلته يظنه عاقلاً .

_ **علّة إصلاح اللفظ** : مثل قولنا : أما زيد فمنطلق، بمعنى : مهما يكن من شيء فزيد منطلق .

_ **علّة الاحتياط** : وهي ما أسماها السيوطي علّة التوكيد، مثل إدخال التوكيد اللفظي والمعنوي .

_ **علّة مراعاة الأوزان العربية** .

_ **علّة الجوار** : مثل تجاور الألفاظ في المتصل وفي المنفصل، وكذلك تجاور الأحوال.

_ **علّة الضرورة الشعرية** : مثل حذف الحروف والحركات ومطل الحركات تخفيفاً للوزن .

_ **علّة الاستحسان** : وهي عنده ليست علّة أصيلة، وإنما هي راجعة لعلل أخرى كالاتساعُ والتصرّف والشبه، مثل إلحاق نون التوكيد باسم الفاعل تشبيهاً له بالفعل المضارع .

وقبل أن أبدأ بعرض لبعض هذه العلل من خلال المسائل النحوية المنثورة في كتبه سأتوقف الآن عند آرائه ونظرياته في العلل، أو ما أطلقتُ عليه : فلسفة العلّة عنده .

فلسفة العلّة عند ابن جنّي :

عقد ابن جنّي في خصائصه أبواباً، وكانت أشبه بآراء ونظريات حول مبحث العلّة، فقد أشبع العلّة في الخصائص دراسة نظرية ثم تناثرت العلل التي أقام عليها أحكامه في جميع مؤلفاته التي أطلقت الأحكام على اختلاف في النهج والدراسة والعناية بعرضها .

وأول باب يطالعنا في الخصائص حول العلّة، هو **باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية** ؟ وجاء هذا السؤال مؤكداً لتأثر أحكام النحو بأحكام الفقه وأحكام المنطق . وبابه هذا يشي بمدى إدراكه العلل النحوية إدراكاً صحيحاً، حيث جعل علل النحو أقرب إلى علل الكلام منها إلى علل الفقه، فهذا [1] " أمر تقبله النفس ويقرّه العقل، وذلك أن اللغة شيء مادي يخضع لما تخضع له الظواهر المادية الأخرى، ومن جهة ثانية كانت ترتبط بالفكر والعقل ". ولذلك خص ابن جنّي الحذّاق من النحويين بالقدرة على التماس هذه العلل .

فيقول ابن جنّي : [2] " اعلم أن علل النحويين، وأعني بذلك حذّاقهم المتقنين، لا ألفافهم المستضعفين، أقرب إلى علل المتكلمين، منها إلى علل المتفقّهين، **وذلك أنهم يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال، أو خفّتها على النفس**، وليس كذلك حديث علل الفقه، وذلك أنها هي أعلام وإمارات لوقوع الأحكام، ووجوه الحكمة فيها خفيّة عنّا، غير بادية الصفحة لنا، ألا ترى أن ترتيب مناسك الحج، وفرائض الطهور، والصلاة، والطلاق، وغير ذلك، إنما يرجـــع في وجـــوبه إلى ورود الأمر بعمله، ولا تعرف علّة جعـــل الصلوات في اليوم والليلة

---

(١) حسن شحود : نظرية العامل وتطبيقاتها عند ابن جنّي ١٢٤ .

(٢) ابن جنّي : الخصائص ١ / ٥٠ .

خمساً دون غيرها من العدد، ولا يعلم أيضاً حال الحكمة والمصلحة في عدد الركعات . . . . . ولا تَحلّى النفس بمعرفة السبب الـذي كان له ومـن أجله، وليس كذلك علل النحويين . . . . . .

فإن قلت : فقد نجد أيضاً في علل الفقه ما يتضح أمره، وتعرف علّته، نحو : رجم الزاني إذا كان محصناً، وحدّه إذا كان غير محصن، وذلك لتحصين الفروج، وارتفاع الشك في الأولاد والنسل . . . . . وكذلك إقادة القاتل بمن قتله لحقن الدماء، وكذلك إيجاب الله الحج على مستطيعه، لما في ذلك من تكليف المشقّة . . . . . فقد ترى إلى معرفة أسبابه كمعرفة أسباب ما اشتملت عليه علل الإعراب، فلِمَ جعلت علل الفقه أخفض رتبة من علل النحو ؟

قيل له : ما كانت هذه حاله من علل الفقه . . . . . هو قائم في النفوس قبل ورود الشريعة به، ألا ترى أن الجاهلية الجهلاء كانت تحصّن فروج مفارشها . . . . . فما هذه صورته من عللهم جارٍ مجرى علل النحويين، ولكن ليت شعري من أين يعلم وجه المصلحة في جعل صلاة الفجر ركعتين " .

فابن جنّي عندما يوازن بين العلل النحوية والعلل الفقهية، يرجّح كفة النحوية منها، لأن إنساناً لا يجد شيئاً [1] " مما علّل به القوم وجوه الإعراب إلاّ والنفس تقبله، والحس منطوٍ على الاعتراف به . . . . . فجميع علل النحو إذن مواطئة للطباع، وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد، فهذا فـرق . . . . . وصـحّ ووضـح أن الشريعة إنما جـاءت من عند الله _ تعالى، ومعلوم أنه _ سبحانه _ لا يفعل شيئاً إلاّ ووجه المصلحة والحكمة قائم فيه ، وإن خفيت عنّا أغراضه ومعانيه، وليس كذلك حال أهل اللغة " .

---

(١) ابن جنّي : الخصائص ١ / ٥٣ .

فوجه تفضيل علل النحو على علل الفقه عنده، لأن وجه الحكمة والحجّة في إيقاعها معلوم، ولا يجري هذا على علل الفقه جميعها، إذ قد تخفى علينا الحكمة فيها .

ويخشى ابن جنّي أن يُساء فهم ما يُريد، فيوضح رأيه في الشبه القائم بين علل النحو وعلل الكلام، قائلاً : [1] " لسنا ندعيّ أن علل أهل العربية في سَمْت العلل الكلامية البتة، بل ندعي أنها أقرب إليها من العلل الفقهية، فإذا حكّمنا بديهة العقل، وترافعنا إلى الطبيعة والحس، فقد وفينا الصنعة حقّها ".

ثم ناقش ابن جنّي مسألة جديدة، وهي حول مدى إمكانية ملاحظة العرب العلل من خلل كلامهم، وقدرتهم على تأمّل مواقع الكلام، حيث قال : [2] " وسألت يوماً أبا عبد الله محمد بن العسّاف العُقَيليّ الجوشـــي التميمي، فقلت له : كيف تقـــول : ضربت أخـــوك ؟ فقـــال : أقول : ضربت أخاك. فأدرته على الرفع، فأبى، وقال : لا أقول : أخوك أبداً. فقلت : فكيف تقول : ضربني أخوك، فرفع. فقلت : ألست زعمت أنك لا تقول : أخوك أبداً ؟ فقال : أيش هذا ! اختلفت جهتا الكلام " .

فالحوار الذي دار بينهما يدّل على إدراك العرب علل الأحكام فكل كلمة تأخذ إعرابها، عن بصيرة ووعي مدرِك، فالكلام ليس مطلقاً مسترسلاً على السجية دون ضوابط .

وحاول ابن جنّي أن يصنّف علل النحـــو، بمقابلة الأنواع باعتبار قاســـم مشترك بينها. فالمقابلة الأولى كانت بين علل ثلاث باعتبار قبول النفس لها فهي [3] :

---

(١) ابن جنّي : الخصائص ١ / ٥٤ .

(٢) نفسه ١ / ٧٦ .

(٣) انظر ابن جنّي : الخصائص ١ / ٨٩ .

_ علّة واجبة لا بد منها، لأن النفس لا تطيق في معناه غيره، فهذه علّة برهانية، ولا لبس فيها .

_ علّة يمكن تحملّها، ولكن على تجشّم واستكراه لها .

_ علّة امتناع .

وقابل أيضاً بين نوعين آخرين باعتبار الحكم الذي تقتضيه العلل [1] ، وهما :

_ علّة موجبة : وهي علل مبناها على الإيجاب بها، كنصب الفضلة أو ما شابه الفضلة، ورفع المبتدأ والخبر والفاعل، وجر المضاف إليه، وهي علل غير مقتصر بها على تجويزها .

_ علّة مجوّزة : وهـــي في الحقيقة سبب يجوّز ولا يوجب، مثـــل الأسباب الستة الداعية للإمالة .

وقابل بين نوعين آخرين باعتبار الاستحسان، وهما [2] :

_ العلّة المُستحسَنة : وهي علّة ضعيفة غير مستحكمة، ولكنها تحوي ضرباً من الاتساع والتصرّف، مثل ترك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة، فهي علّة ليست معتدّة، ولا واجبة، حيث لا يلزم الإتيان بحكمها .

_ العلّة المعتدّة الواجبة : يلزم الإتيان بها، وهي منقادة في جميع الأبواب التي يحكم لأحكامها بوجوب عللها .

---

(١) انظر ابن جنّي : الخصائص ١ / ١٦٤ .

(٢) انظر نفسه ١ / ١٣٤ .

ونراه يتابع حديثه عن المستحسن والواجب رابطاً إياه بما ذهب إليه من علاقة علل النحو بعلل المنطق والكلام، فعلل النحو عنده [1] " إنما تجري مجرى التخفيف والفرق، ولو تكلّف متكلّف نقضها لكان ذلك ممكناً، وإن كان على غير قياس، ومستثقلاً، ألا تراك . . . . . لو نصبت الفاعل، ورفعت المفعول، أو ألغيت العوامل : من الجوارّ والنواصب والجوازم لكنت مقتدراً على النطق بذلك، وإن نفى القياس تلك الحال. وليست كذلك علل المتكلمين، لأنها لا قدرة على غيرها، ألا ترى أن اجتماع السواد والبياض في محل واحد ممتنع لا مستكره، وكون الجسم متحرّكاً ساكناً في حال واحدة فاسد، لا طريق إلى ظهوره، ولا إلى تصوّره . . . . . فقد ثبت بذلك تأخر علل النحويين عن علل المتكلمين ". فما لا بد منه من العلل يلحق بعلل المتكلمين الواجبة، أمّا المستحسنة الجائزة فلا .

وعقد ابن جنّي حول فلسفة العلّة أيضاً باباً جديداً في **تخصيص العلل**، حيث عرض في الباب هذا جواز تخصيص علّة بحكم واحد دون قياسه على غيره، إذا لم يحتَط في وصف العلّة، فلو تقدّم الاحتياط فيـــه لأمن الاعتذار بتخصيصها، ومثال ذلك الحمل على المعنى فـــي [2] " تذكير المؤنث وتأنيث المذكر، من وضع الكلام في غير موضعه فيحتجون في ذلك وغيره بضرورة الشعر . . . . . وهذا هو الذي نتق عليهم هذا الموضع حتي اضطرهم إلى القول بتخصيص العلل، وأصارهم إلى حيّز التعذّر والتمحّل، . . . . . فأما احتياطك بزعمك في العلة بقولك : إذا عري الموضع من اللبس، وقولك : إذا كان فـــي معنى ما لا بد من صحّته . . . . . فلم نركَ أوردته إلاّ لتستثني به ما يورده الخصم عليك " .

---

(١) ابن جنّي : الخصائص ١ / ١٤٥ .

(٢) نفسه ١ / ١٥٠ .

الفعل (صهْ) و (مهْ) و (رُويدَ)، وأُلزِم طريقاً واحداً، وبنو تميم يلحقونها علم التثنية والتأنيث والجمع، ويراعون أصل ما كانت عليه .

وعقد ابن جنّي باباً طريفاً في العلة القاصرة، أسماه : **باب في أن العلّة إذا لم تتعدَّ لم تصح**. حيث كانت نظرته فيه نافذة، فهذه العلّة القاصرة وإن أُقيم عليها حكمٌ، إلاّ أنها لا تصلح للاحتجاج بها في حكم آخر نظير أو شبيه فلا يصح القياس .

وضـــرب لذلك مثلاً، وهــو الاعتدال [1] " لبنـــاء نحـــو : (كم) و (مَنْ) و (ما) و (إذا) ونحو ذلك، بأن هذه الأسماء لمّا كانت على حرفين شابهت بذلك ما جاء من الحروف على حرفين، نحو : (هلْ) و (بلْ) و (قدْ)، . . . . . فوجب بناؤها كما أن الحروف مبنيّة، وهذه علّة غير متعدّية، وذلك أنه كان يجب على هذا أن يُبنى ما كان من الأسماء أيضاً على حرفين، نحو : (يدٍ) و (أخٍ) و (أب) . . . . . فإن قيل : هذه الأسماء لها أصل في الثلاثة، وإنما حذف منها حرف، فهو بذلك معتدّ . . . . . لأنه لما حُذف فنقص شابه الحرف، وإن كان أصله الثلاثة " .

وعقد ابن جنّي باباً آخر في فلسفة العلّة أسماه **باب في العلة وعلّة العلّة**، وذكر فيه صراحة أنه رد لكلام ابن السرّاج في أصوله حول علة العلّة. حيث قال ابن السرّاج : [2] " واعتلالات النحويين على ضربين : ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا : كل فاعل مرفوع. وضرب آخر يسمى **علّـــة العلّـــة** ، مثل أن يقولوا : لم صار الفاعل مرفوعاً،

---

(١) ابن جنّي : الخصائص ١ / ١٧٠ .

(٢) ابن السرّاج : الأصول في النحو ١ / ٣٥ .

والمفعول به منصوباً . . . . . هذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلّمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبيّن بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات " .

ويرفض ابن جنّي ما سمّاه ابن السرّاج بعلّة العلّة ، ويرى التسمية ضرباً من [1] " التجوّز في اللفظ، فأما في الحقيقة **فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلّة** " .

ثم يبدأ ابن جنّي ببيان صحة ما ذهب إليه، فيقول : [2] " ألا ترى أنه إذا قيل له : فلِم ارتفع الفاعل ؟ قال : لإسناد الفعل إليه. نعم، ولو شاء لماطله فقال له : ولِمَ صار المسند إليه الفعل مرفوعاً ؟ فكان جوابه أن يقول : إن صاحب الحديث أقوى الأسماء، والضمة أقوى الحركات، فجعل الأقوى للأقوى. وكان يجب على ما رتّبه أبو بكر أن تكون هنا علّة، وعلّة العلّة، وعلّة علّة العلّة. فقد ثبت بذلك أن هذا الموضع قد تسمّح فيه أبو بكر ولم ينعم تأمّله " .

وهو لا يكتفي برد قول ابن السرّاج بالحِجاج العقلي، حيث يقتضي قولنا بما قال به ابن السرّاج أن نصل إلى عدد لا نهائي من العلل، ولكنه، أعني ابن جنّي المحب للقياس التمثيلي، يشبه الأمر بالعلّة المنطقية، فيقول : [3] " فالعلة الحقيقية عند أهل النظر لا تكون معلولة، ألا ترى أن السواد الذي هو علّة لتسويد ما يحلّه إنما صار كذلك لنفسه، لا لأن جاعلاً جعله على هذه القضية".

وعقد باباً جديداً حول العلّة، **هو باب في حكم المعلول بعلتين**، ويرى المعلول بعلتين متضادتين على ضربين [4] :

---

(١) ابن جنّي : الخصائص ١ / ١٧٣ .

(٢) نفسه ١ / ١٧٤ .

(٣) نفسه ١ / ١٧٤ .

(٤) انظر الخصائص ١ / ١٧٥ حتى ١٧٨ .

_ أحدهما : **ما لا نظر فيه** : ومثاله فيه حروف المضارعة، ففيها حكمان لعلتين مختلفتين، فحكمها الأوّل : أنها جميعاً تجري مجرى الحرف الواحد من حيث كانت كلها متساوية في جعلها الفعل صالحاً لزمانين : الحال والاستقبال، فإذا وجب في أحدهما شيء أتبعوه سائرها. والحكم الثاني : معانيها مختلفة، لأن الهمزة للمتكلم، والنون للمتكلم إذا كان معه غيره، وكذلك بقيتّها، بما يتوافق وعلم الإعراب، فموضوعه علـى مخالفة بعضه بعضاً، من حيث كان إنّما جيء به دالاً على اختلاف المعاني .

_ الآخر منهما : **ما فيه النظر**، وهو باب ما لا ينصرف. فعلّة امتناعه من الصرف هي اجتماع شبهين فيه من أشباه الفعل، لأن السبب الواحد يقل عن أن يتم علّة بنفسه حتى ينضم إليه الشبه الآخر من الفعل [1] . ومع ذلك فالسبب الواحد، وإن لم يقوَ حكمه إلى أن يمنع الصرف، فإنه لا بدّ في حال انفراده من تأثير فيما حلّه، وتأثيره في تصويره الاسم الذي حلّه على صورة ما إذا انضمّ إليه سبب آخر تعاونا معاً على منع الصرف، فكان من مجموع الصورتين ما يُوجب ترك الصرف .

فالسبب الواحد يهيئ الاسم على صورة لتقبل منع الصرف عند اجتماع سبب آخر، دون أن يمنع الصرف وحده، إلاّ عند اجتماع السببين معاً.

ونظر ابن جنّي في اللغة، على عادته في الالتفات إلى دقائق الأمور، فوجد أن الممنوع قد يجتمع فيه أكثر من سببين ، فرأى في تخريجه له رأياً طريفاً عرضه بسؤال افتراضي حيث

---

(١) وألتمسُ من هذا مشابهة بين التعريف اللغوي للعلّل بأنه الشرب بعد الشرب والمعنى الاصطلاحي للعِلل، فلا يكفي السبب الواحد ليكون علّة، وإنما بحاجة إلى سبب بعد سبب، أي سببين .

قال : [1] " فإن قلت : ما تقول في اسم أعجمي، علم في بابه، مذكّر، متجاوز للثلاثة، نحو : يوسف وإبراهيم، ونحـــن نعلم أنه الآن غير مصـــروف لاجتمـــاع التعريف والعجمة عليه، فلو سميت به من بعدُ مؤنثاً ألست قد جمعت فيه، بعد ما كان عليه من التعريف والعجمة، التأنيث، فليت شعري بالأسباب الثلاثة منعته الصرف أم باثنين منها ؟ فإن كان بالثلاثة كلها فما الذي زاد فيه التأنيث الطارئ عليه ؟ فإن كان لم يزد فيه شيئاً فقد رأيت أحد أشباه الفعل غير مؤثر، وليس هذا من قولك . . . . . **فالجواب هو أنه جعله على صورة ما إذا حُذِف منه سبب من أسباب الفعل، بقي بعد ذلك غير مصروف أيضاً** . . . . . **فقد صار إذن المعنى الثالث مؤثراً أثراً ما، كما كان السبب الواحد مؤثراً أثراً ما** " .

وهو بهذا الحكم الذي أبرمه حول السبب الثالث، بعدّه مؤثراً حافظاً للمنع من الصرف، وكأنه ضربٌ من الاحتياط في توفّر أسباب المنع، خالف رأي من قال : [2] " إن الاسم الذي اجتمع فيه سببان من أسباب منـــع الصرف، فمنعه إذا انضم إلـــى ذلك ثالث امتنع من الإعراب أصلاً " .

فهذا الرأي عند ابن جنّي فاسد من أوجه [3] :

_ سبب البناء في الاسم ليس طريقه طريق حديث الصرف وترك الصرف، إنما سببه مشابهة الاسم للحرف ليس غير .

_ قد نجد في كلام العرب من الأسماء ما يجمّع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف،

---

(١)ابن جنّي : الخصائص ١ / ١٧٩ .

(٢) نفسه ١ / ١٧٩ .

(٣) انظر ابن جنّي : الخصائص ١ / ١٧٩ و ١٨٠ .

و هو مع ذلك معرب غير مبني. وذلك كامرأة سميتها (**بأذربيجان**)، **فهذا اسم قد اجتمعت فيه خمسة موانع، وهي : التعريف، والتأنيث، والعجمة، والتركيب، والألف والنون**، وكذلك إن عنيت بأذربيجان البلدة والمدينة، لأن البلد فيه الأسباب الخمسة، ومع ذلك معرب كما ترى. فإذا كانت الأسباب الخمسة لا ترفع الإعراب، فالثلاثة أقوى حجة بألا ترفعه .

وناقش في باب **دَوْرِ الاعتلال**، كيف يعلّل الشيء بعلّة معلّلة بذلك الشيء، فهو من قوادح العلّة، لأن الدور بين شيئين يجعل كل منهما يتوقف على الآخر، لأننا نعتل لهذا بهذا، ثم نعود فنعتل لهذا بهذا، [1] " ففي ظاهر ذلك اعتراف بأن كل واحد منهما ليست له حال مستحقة تخصّه في نفسه، وإنما استقرّ على ما استقر عليه لأمر راجع إلى صاحبه " .

ولكن ابن جنّي الذي استشهد بما أجازه سيبويه في جر (الوجه) من قولك : هذا الحسنُ الوجهِ، عند تشبيهه له بالضارب الرجلِ، على أنه من باب تثبيت الفرع، والشهادة له بقوة الحكم، بحيث يمكن حمل الأصل عليه، عاد وعدّ هذا المثال من سبيل دَوْر العلل.

وقد اختتم حديثه في فلسفة العلّة بباب عقده للرد على مَن اعتقد فساد علل النحويين، لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلّة، حيث احتج هنا بأن قال : [2] " سيقول النحويون : إن الفاعل رفع، والمفعول به نصب، وقد ترى الأمر ضد ذلك، ألا ترانا نقول : ضُرِبَ زيدٌ، فترفعه وإن كان مفعولاً به، ونقول : إن زيداً قام فتنصبه، وإن كان فاعلاً، ونقول : عجبت من قيام زيد فتجرّه وإن كان فاعلاً " .

---

(١) ابن جنّي : الخصائص ١ / ١٨٣ .

(٢) نفسه ١ / ١٨٥

وقد ردّ ابن جنّي زعم هذا الزاعم قائلاً : [1] " ولو بدأ الأمر بإحكام الأصل لسقط عنه هذا الهوس وذا اللغو، ألا ترى أنه لو عرف أن الفاعل عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلاً في المعنى، وأن الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم " .

فلاحظْ كيف استطاع ابن جنّي بنظرياته المتنوعة التي رآها في علل النحو، أن يبلور فلسفة لعلّة النحو طريفة من حيث النظر في هذه العلل .

وسأتوقف الآن عند نماذج من علله التي أقام عليها أحكامه النحوية، وأقسام هذه العلل .

نماذج من علله التي أقام عليها حكمه النحوي :

فمن خلال عرض علل ابن جنّي التي أقام عليها أحكامه، وتحليلها، يظهر كيف استطاع ابن جنّي الاستفادة منها في إبرام الحكم النحوي، وذلك في مسائله النحوية المبثوثة في كتبه المختلفة :

في " الخصائص " :

يورد ابن جنّي في الخصائص مجموعة من علل أقام عليها الأحكام في المسائل النحوية موضع الدراسة، أو تلك المتمثّل بها لإثبات نظرية له في النحو .

---

(١) ابن جنّي : الخصائص ١ / ١٨٥ .

فقد توقف عند **علّة الاستثقال وعلّة الاستخفاف** في تعليله لحكم واجب في رفع الفاعل ونصب المفعــول اللذين درج تعليلهما في اختــلاف إعرابهما **بعلّة الفــرق**، فقد قال بقــول أبي إسحاق (الزجاج) في رفع الفاعل ونصب المفعول بأنه [1] " **إنما فُعِل ذلك للفرق بينهما**، ثم سأل نفسه، فقال : فإن قيل : فهلاّ عكست الحال فكانت فرقاً أيضاً ؟ قيل : الذي فعلوه أحزم، وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد تكون له مفعولات كثيرة، فرفع الفاعل لقلته، ونصب المفعــول لكثرته، وذلك **ليقل فــي كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون** " .

وعلتا الاستثقال والاستخفاف جرتا أيضاً على حكم إهمال ما أُهمل في العربية. وقد علّل ابن جنّي بعلتي الاستثقال والاستخفاف مسألة الرتب النحوية فابن جنّي يرى [2] " أنهم يقدّمون الأقوى من المتقاربين، من قِبل أن **جمع المتقاربين يثقل على النفس**، فلما اعتزموا النطق بهما قدّموا أقواهما لأمرين : أحدهما أن رتبة الأقوى أبداً وأسبق وأعلى، والآخر : أنهم إنما يقدّمون الأثقل ويؤخرون الأخف من قبل أن المتكلم في أوّل نطقه أقوى نفساً، وأظهر نشاطاً، فتقدّم أثقل الحرفين، وهو على أجمل الحالين، **كما رفعوا المبتدأ لتقدّمه، فأعربوه بأثقل الحركات وهي الضمة**. وكما رفعــوا الفاعل لتقدّمه، ونصبوا المفعــول لتأخره، فإن هذا أحد ما يحتج به في المبتدأ " .

وعلى الرغم من أن ابن جنّي يعلل بتعليل أقرب إلى التعليلات النفسية التي تراعي حال المتكلم، إلاّ أنني لا أوافقه فيما ذهب إليه في تعليل رفع المبتدأ لتقدّمه ، وإعرابه بأثقل الحــركات،

---

(٢)ابن جنّي : الخصائص ١ / ٤٩ .

(٣) ابن جنّي : الخصائص ١ / ٥٥ .

حيث خبر المبتدأ متأخر رتبة ومع ذلك فهو معرب بأثقل الحركات على الأصل أيضاً. فعلّته هنا تصلح للفاعل والمفعول فقط، **وعليه تكون علّة الفرق التي أجمع عليها العلماء قبله أقوى وأمكن في هذا الموضع .**

ومن شواهده التي ساقها على صحة الاعتلال بعلتي الاستخفاف والاستثقال وقبولهما في العربية ما رواه قائلاً : (١) " سألت غلاماً من آل المهيّا فصيحاً عن لفظة من كلامه لا يحضرني الآن ذكـــرها، فقلت : أكـــذا، أم كـــذا ؟ فقال : " **كذا بالنصـــب، لأنه أخف** "، **فجنح إلى الخفّة** " .

ومن مسائله النحوية التي علل فيها الحكم **بعلّة الاستغناء وعلة الإيجاز** ما جاؤوا به من أسماء الاستفهام، وأسماء الشرط. فهو يرى أن الحرف الواحد فيها أغنى عن الكلام الكثير، المتناهي في الأبعاد والطول، (٢) " فمن ذلك قولك : كم مالك ؟ ألا ترى أنه قد أغناك ذلك عن قولك : أعشرة مالك، أم عشرون، أم ثلاثون، أم مائة، أم ألف، فلو ذهبت تستوعب الأعداد لم تبلغ ذلك أبداً، لأنه غير متناهٍ، فلما قلت : (كم)، أغنتك هذه اللفظة الواحدة عن تلك الإطالة غير المحاط بآخرها، ولا المستدركة. وكذلك أين بيتك ؟ فقد أغنتك (أين) عن ذكر الأماكن كلها، وكذلك من عندك ؟ قد أغناك هذا عن ذكر الناس كلهم، وكذلك متى تقوم ؟ قد أغنتك بذلك عن ذكر الأزمنة على بُعدها. وعلى هذا بقية الأسماء نحو : كيف، وأي، وأيّان، وأنّى .

وكذلك الشرط في قولك : من يقم أقم معه، فقد كفاك ذلك من ذكر جميع الناس . . . . . وكذلك بقية أســماء العموم في غير الإيجاب، نحــو : أحد، وديّار، وكتيع، وأرم ،

---

(١)ابن جنّي : الخصائص ١ / ٧٨ .

(٢) نفسه ١ / ٨٢ .

وبقية الباب. **فجميع ما مضى وما نحن بسبيله . . . . . شاهد على إيثار القوم قوّة إيجازهم، وحذف فضول كلامهم** " .

ومع أن العرب أميل إلى الإيجاز إلاّ أنهم كانوا يلجؤون أحياناً للإطالة **لعلة أمن اللبس، أو ما يسمى بعلّة الاحتياط**، ومثال ذلك التوكيد في نحو : جاء القوم أجمعون أكتعون أبصعون أتبعون. هذا مع ملالة العرب الإطالة، ولكنهم يجيئون بها للضرورة الداعية إليها، [1] " فهم لما أكـدوا فقالوا : أجمعون، أكتعون، أبصعون، أتبعون، لم يعيدوا أجمعون البتة، فيكرروها فيقولوا : أجمعون أجمعون أجمعون أجمعون، فعدلوا عن إعادة جميع الحروف إلى بعضها، تحامياً من الإطالة لتكرير الحروف كلها " .

ومن علله التي أقام عليها أحكامه في الخصائص **العلّة القياسية**، وقد أعطيت هـذه العلة تسميات كثيرة مـن مثل : **علّة النظير وعلّة التشبيه وعلّة حمل الفـرع علـى الأصل، وعلّة المشاكلة** .

فنراه يقول : [2] " اعلم أن العرب تؤثر **من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل**، ما إذا تأملته عرفت منه قوّة عنايتهم بهذا الشأن، وأنه منها على أقوى بال، ألا ترى أنهم لمّا أعربوا بالحروف التثنية والجمع الذي على حدّه، فأعطوا الرفع في التثنية الألف، والرفع في الجمع الواو، والجر فيهما الياء، وبقي النصب لا حرف له فيماز به، جذبوه إلى الجر، فحملوه عليه دون الرفع . . . . . ففعلوا ذلك ضرورة، ثم لمّا صاروا أيضاً إلى

---

(١)ابن جنّي : الخصائص ١ / ٨٦ .

(٢) نفسه ١ / ١١٢ .

جمع التأنيث حملوا النصب أيضاً على الجر، فقالوا : ضربت الهنداتِ، ولا ضرورة هنا، لأنهم قد كانوا قادرين على أن يفتحوا التاء فيقولوا : رأيت الهنداتَ، فلم يفعلوا ذلك مع إمكانه وزوال الضرورة التي عارضت في المذكر عنه، فدّل دخولهم تحت هذا، مع أن الحال لا تضطرّ إليه، **على إيثارهم واستحبابهم حمل الفرع على الأصل**، وإن عري من ضرورة الأصل ".

وليس هذا فحسب، بل إن **العلّة القياسيّة** جعلتهم يحملون الأصل على الفرع، مثل إعلالهم المصدر لإعلال فعله، وصحته لصحة فعله .

ومع علله في الخصائص **علّة الجواز**، وضرب مثلاً على الحكم المعلول بعلّة جائزة، وهو عندما [1] " تقع النكرة بعد المعرفة التي يتم الكلام بها، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى، فتكون حينئذ مُخيّراً في جعلك تلك النكرة حالاً وبدلاً فتقول على هذا : مررت بزيد رجلٍ صالحٍ، على البدل، وإن شئت قلت : مررت بزيد رجلاً صالحاً، على الحال. أفلا ترى كيف كان وقوع النكرة عقيب المعرفة على هذا الوصف علّة لجواز كل واحد من الأمرين، لا علّة لوجوبه، وكذلك كل ما جاز لك فيه من المسائل الجوابان، والثلاثة، وأكثر من ذلك على هذا الحد " .

وهناك علّة أسماها الباحثون **علّة كثرة الاستعمال** المرافقة لعلتي الاستخفاف والاستثقال، وابن جنّي لم يصرّح بها بهذا الاسم، ولكنه تحدث في معناها، حيث قال : [2] "وأما

---

(١)ابن جنّي : الخصائص ١ / ١٦٥ .

(٢) نفسه ١ / ٧٨ .

السؤال عن علّة عدل : عامر وجاشم وثاعل، وتلك الأسماء المحفوظة إلى فُعَل : عُمَر وجُشم وثُعل وزُحل وغُدَر، دون أن يكون هذا العدل في مالك وحاتم وخالد، نحو ذلك . . . . . أنهم لم يخصّوا ما هذه سبيله بالحكم دون غيره إلاّ لاعتراضهم طرفاً مما أطفّ لهم من جملة لغتهم كما عنّ، وعلى ما اتجه، لا لأمر خصّ هذا دون غيره مما هذه سبيله . . . . . فإن وجدت عذراً مقطوعاً به صرت إليه، واعتمدته، وإن تعذر ذلك، جنحت إلى طريق **الاستخفاف والاستثقال** " .

فقد رأى ابن جنّي كثرة استعمال العرب لهذه الصيغ دون غيرها، فعدلوا بها إلى صيغة فُعل، فهو لا يرى في ذلك علّة فجنح بها إلى الاستثقال والاستخفاف، ولكنه لم يحدّد إن كان يرى في هذا العدل ضرباً من الخفة، أم من الثقل.

هذه هي أبرز العلل الواردة في الخصائص .

في " اللمع في العربية " .

ولأن أحكام ابن جنّي في اللمع جاءت مكثّفة مقتضبة، فإن علله فيه سارت على نفس وتيرة هذه الأحكام. ومعظم هذه الأحكام انحصرت في الوجوب والجواز، وكان يلحق عندما يمنع أو يوجب أو يجيز بعض أقسام العلل الأخرى مثل علّة التشبيه أو علّة الحمل على المعنى أو علّة المجاورة أو علّة النظير .

ففي حديثه عن أحكام الفعل وفاعله، يقول ابن جنّي : [1] " فإن كان الفاعل مؤنثاً، جئت في الفعل بعلامة التأنيث . . . . . فإن كان المؤنث غير حقيقي، كنت في إلحاق التاء وتركها مخيّراً. تقول : حَسُنت دارك، وإن شئت حَسُنَ . . . . . إلاّ أن إلحاقها أحسن مـــن حذفها، فإن فصلت بين الفعل والفاعل، ازداد ترك العلامة حسناً، تقول : حَسُنَ اليومَ دارُك . . . . . وقد يجوز مع الفصل تذكير الفعل مع التأنيث الحقيقي . . . . . **ولك في كل جماعة تذكير فعلها وتأنيثه، نقول : قام الرجالُ، وقامت الرجال، وقام النساء، وقامت النساء، فمن ذكّر أراد الجمع، ومن أنّث أراد الجماعة** " .

فابن جنّي بعد أن يطلق الحكم المقام على **علّة الجواز**، يرفق **علّةَ الحمل على المعنى** بها في حال عدم وجود الفاصل، حيث علّة الجواز في تأنيث المذكر وتذكير المؤنث مع وجود الفاصل ليست بحاجة إلى التسويغ الذي لجأ إليه في حال عدم وجوده .

ولاحظْ الاقتضاب غير المخل في بيانه **علّة التوكيد** في الحكم التالي : [2] " وتزاد الباء في خبر ليس مؤكّدة ". وكذلك حكم اللام المزحلقة فعلته التوكيد [3].

وبالأســلوب المركــز نفسه يبرم حكــم (كان التامــة) **وعلّتها الاســتغناء** فيقول : [4] " تكون كان دالة علــى الحدث فتستغني عن الخبر المنصوب، تقول : قد كان زيدٌ، أي حدث وخُلِقَ ".

---

(١)ابن جنّي : اللمع في العربية ١٧ .

(٢) نفسه ٢٢ .

(٣) انظر ابن جنّي : اللمع في العربية ٢٣ .

(٤) ابن جنّي : اللمع في العربية ٢٠ .

ويقول ابن جنّي في عرضه لما ينوب عن المصدر : [1] " نقول : إنه يعجبني حُبّاً شديداً، لأن أعجبني وأحببته في معنى واحد " فالعلّة المجوّزة لمثل هذا هنا هي **علّة التشبيه** .

وعلّة المعنى من العلل التي أوردها في اللمع مع **علّة الجواز**، ففي حديثه عن (مُذ) و (منذ) قال : [2] " اعلم أن كل واحدة منهما يصلح أن تكون اسماً رافعاً، وأن تكون حرفاً جارّاً. والأغلب على (مُذ) أن تكون اسماً رافعاً، والأغلب على (منذ) أن تكون حرفاً جارّاً .

فإذا كان معنى الكلام : بيني وبينه كذا وكذا، فارفع بهما، تقول : ما رأيته منذ يومان . . . . . فترفع، لأن معنى الكلام : بيني وبين الرؤية يومان . . . . . وتقول : أنت عندنا منذُ اليومِ . . . . . فتجر، لأن المعنى في اليومِ وفي الليلةِ ".

وأورد ابن جنّي علّة **أمن اللبس**، أو إن شئت أسميتها **علّة الاحتياط** في باب التوكيد، حيث يقول : [3] " اعلم أن التوكيد لفظ يتبع الاسم المؤكد لرفع اللبس وإزالة الاتساع ".

وهو في التوكيد المعنوي يرى أن (جُمَعَ) يتبع (كُتَعَ بُصَعَ) والحكم أنه لا يجوز تقديم بعضها على بعض، وكذلك (أجمعون) لا تقدّم على (كلّهم). يقول ابن جنّي : [4] " لم يجز تقديم أجمعين على (كل) لضعفها وقوّة كل عليها ". فالعلّة هي، إذن، **علّة القوة والضعف** فلا بد هنا من الحفاظ على الترتيب ، وقد أسماها السيوطي **علّة الأولى**. حيث إن

---

(١)ابن جنّي : اللمع في العربية ٢٩ .
(٢) نفسه ٤٤ .
(٣) نفسه ٤٩ .
(٤) نفسه ٤٩ .

(كل) هنا أولـــى برتبة التقديم مـــن (أجمعين)، وكـــذلك (كتع بصع) أولـــى برتبة التقديم من (جُمع).

ومن علله التي اعتل بها أيضاً **علّة الاختصار وعلّة التخفيف**. ويقول في باب النداء : [1] " أما النكرة فمنصوبة بيا، لأنه ناب عن الفعل، ألا ترى أن معناه : أدعو زيداً وأنادي زيداً، وكذلك المضاف أيضاً منصوب . . . . . وكذلك الشبيه بالمضاف من أجل طوله ".

فعلّة إعمال (يا) في النكرة **هي علّة اختصار وعلّة تخفيف**، لأنها نابت عن الفعل : أدعو أو أنادي. وعلّة إلحاق حكم الشبيه بالمضاف هي **علّة التشبيه** من حيث طول التركيب .

ومن علل الاختصار عنده، علّة حذف حرف النداء مع كل اسم لا يجوز أن يكون وصفاً لأي، فهي علّة جائزة .

ومن علله التي ذكرها فـــي اللمع **علّة طـــول الكلام**، حيث قال : [2] " فإن كان الضمير في الصلة منصوباً متصلاً بالفعل، جاز حذفه جوازاً حســناً لطول الكلام. تقول : كلّمتُ الـــذي كلّمتَ، أي : الـــذي كلمته، حذفت الهـــاء لطـــول الاســـم " وقـــد يقال فيها إنها علّة الاختصار .

وتظهر أيضاً **علّة الاختصار** فـــي باب الترخيم، حيث يعرّفـــه ابن جنّي : [3] " اعلم أن

---

(١)ابن جنّي : اللمع في العربية ٦١ .
(٢) نفسه ١١١ .
(٣) نفسه ٦٧ .

الترخيم حذف يلحق أواخر الأسماء المضمومة في النداء تخفيفاً . . . . . فإن كان في آخر الاسم زائدتان زيدتا معاً، حذفتا للترخيم معاً، وذلك قولك في حمراء : يا حمرُ . . . . . وفي مروان يا مروُ " .

ولكنه منع ترخيم الثلاثي، لكونه أقل الأصول [1] " فلم يحتمل الحذف لئلا يلحقه الإجحاف " فالعلة المانعة هنا هي **علّة عدم نقض الغرض**، فالحذف مسموح طالما أفهم المعنى، حيث الغرض دائماً هو الإفهام والإبانة عن المعاني .

في " المحتسب " :

من خلال المسائل النحوية التي أقامها لمعالجة القراءات القرآنية، تتضح أقسام بعض العلل التي أقام عليها أحكامه النحوية .

ففي قوله _ تعالى _ : " وما يَخدَعُونَ إلاّ أنفُسَهُم وما يَشْعُرون " [البقرة ٩]، أورد قراءة (ما يُخدَعون) بضم الياء، وفتح الدال. وقد أجازها ابن جنّي مخرّجا إياها بقياسها بقولك : خدعتُ زيداً نفسه، ومعناه عن نفسه. ومعللها بأكثر من علّة، حيث يقول : [2] " فإن شئت قلت على هذا : حذف حرف الجر فوصل الفعل، كقوله _ عز وجل _ : " واختارَ مُوسَى قــومَهُ سَبعِينَ رَجُــلاً " [الأعراف ١٥٥]، أي : مــن قــومه، وقــوله : أمــرتك الخيرَ. أي : بالخير " .

---

(١) ابن جنّي : اللمع في العربية ٦٨ .

(٢) ابن جنّي : المحتسب ١ / ١٣١ .

وأظن أن التخريج الأول للقراءة على أن **العلّة هي علّة التصرّف وعدم الإجماد**، حيث أُشرِب الفعل معنى فعل آخر متعدي بنفسه، وكان من حقه أن يتعدى بحرف الجر .

والتخريج الثاني للقراءة على أن علّة الحكم هي **علّة الحمل على المعنى**، حيث يقول ابن جنّي : [1] " وإن شئت قلت : حمله على المعنى، فأضمر له ما ينصبه، وذلك أن قولك : خدعتُ زيداً عن نفسه يدخله معنى : انتقصته نفسَه، وملكتُ علي نفسَه، **وهذا من أسدّ وأدمث مذاهب العربية، وذلك أنه موضع يملك فيه المعنى عنان الكلام، فيأخذه إليه، ويصرّفه بحسب ما يؤثره عليه، وجملته : أنه متى كان فعل من الأفعال في معنى فعل آخر فكثيراً ما يُجرى أحدهما مجرى صاحبه، فيعدل في الاستعمال إليه، ويحتذي في تصرّفه حذو صاحبه، وإن كان طريق الاستعمال والعرف ضد مأخذه.** فكذلك قوله _ عز وجل _ : " وما يُخدعون إلاّ أنفسَهم " جاء على خُدعته نفسَه، لما كان معناه معنى انتقصته نفسه، أو تخونته نفسه "

وعلى عادة ابن جنّي المولعة بالقياس، والمحبّة للاستطراد غير المخل بالغرض، فقد رأى أن مناسبة الكلام وذكر علّة الحمل على المعنى، تسمح له بذكر مذهب أستاذه الفارسيّ في لجوئه إلى علّة **الحمل على الضد** قياساً بعلّة **الحمل على النظير**، كل ذلك من أجل تأكيد صحة التعليل الذي ذهب إليه ابن جنّي التلميذ الذي ورث عدم التعصب المذهبي عن أستاذه .

فنراه يقول : [2] " ورأيت أبا علي _ رحمـــه الله _ يذهب إلى استحسان مذهب الكسائي في قوله [3]:

---

(١) ابن جنّي : المحتسب ١ / ١٣٢ .

(٢) نفسه ١ / ١٣٢ .

(٣) الشاهد للقحيف العقيلي. انظر حنا حدّاد : معجم شواهد النحو الشعرية. شاهد رقم (٣١١١) .

إذا رَضِيَت عَلَيَّ بَنُو قُشيرٍ لَعمر الله أعجَبَني رِضَاها

لأنه قال : عَدّى رضيت بعلى، كما يُعدى نقيضها وهي سخِطت به، وكان قياسه : رضيت عنّي، **وإذا جاز أن تجري الشيء مجرى نقيضه فإجراؤه مجرى نظيره أسوغ**، فهذا مذهب الكسائي، وما أحسَنهُ ! وفيه غيره على سمت ما كنا بصدده، وذلك أنه إذا رضي عنه فقد أقبل عليه، فكأنه قال : إذا أقبلت عليّ بنو قشير. وهو غور من أنحاء العربية طريف ولطيف، ومصون وبَطين " .

وإذا ما انتقلنا إلى قراءة قرآنية في قوله _ تعالى _ : " نفساً بِغيرِ نفسٍ أو فسادٍ في الأرضِ " [المائدة ٣٢]، حيث قُرِأت الآية : (من قتل نفساً بغير نفسٍ أو فساداً في الأرض) بنصب الفساد، نجد أن أبا الفتح يعلّل هذا النصب **بعلّة الحذف** .

فقد قال ابن جنّي في تخريجه لهذه القراءة : [1] " فينبغي أن يكون ذلك على فعل محذوف يدل عليه أوّل الكلام، وذلك أن قتل النفس بغير النفس من أعظم الفساد، فكأنه قال : أو أتى فساداً، أو ركب فساداً، أو أحدث فساداً، وحذف الفعل الناصب لدلالة الكلام عليه. وإبقاء عمله ناطقاً به ودليلاً عليه، مع ما يدل من غيره عليه، أكثر من أن يؤتى بشيء منه مع وضوح الحال به " .

ويستشهد ابن جنّي بقول أعرابي فصيح في حذف الفعل، ليؤكد صحة علّته التي ارتضاها تخريجاً للقراءة، فيقول : [2] " وسمعت غلاماً حدثاً من عقيل ، ومعـه سيف في يده،

---

(١) ابن جنّي : المحتسب ١ / ٣١٧ .

(٢) نفسه ١ / ١٣٨ .

فقال لـــه بعض الحاضرين . . . . . : يا أعـــرابي، سيفك هذا يقطـــع البطيخ ؟ فقال : إي والله، وغـــواربَ الرجـــال، فنصـــب الغـــوارب علـــى ذلك، أي : ويقطـــع غـــواربَ الرجال " .

وتســـري علّة الحمل على المعنى فـــي معظم تخريجات القـــراءات، فمثلاً فـــي قوله _ تعالى _ : " لا ينفعُ نفساً إيمانُها " [الأنعام ١٥٨]، والتي قرأت بالتاء، وقال ابن مجاهد فيها : هذا غلط "، يخرّجها ابن جنّي قائلاً : [١] " ليس ينبغي أن يطلق على شيء له وجه من العربية قائم وإن كان غيره أقوى منه أنه غلط. وعلى الجملة، **فقد كثر عنهم تأنيث فعل المضاف المذكر إذا كانت إضافة إلـــى المؤنث، وكـــان المضاف بعض المضاف إليه أو منه أو به** . . . . . فهذا وجه يشهد لتأنيث الإيمان إذا كان من النفس وبها. **وإن شئت حملته على تأنيث المذكر** لمّا كان يعبّر عنه بالمؤنث، ألا ترى إلى قول الله _ سبحانه _ : " فله عشرُ أمثالها " [الأنعام ١٦٠] فتأنيث المثل لأنه في المعنى حسنة " .

فالعلّة التي ارتضاها هنا هي **علّة الحمل على المعنى** في تذكير المؤنث، وتأنيث المذكر، ولكنه لا يكتفي بعلّته، فيقيس عليها الأمثال والشواهد، ليطرد أي شك يعترينا من جرّاء هذا التخريج، قائلاً : [٢] " وعليه أيضاً قوله تعالى : " تلتقطه بعض السيّارة " [يوسف ١٠]، لما كان ذلك البعض سيّارة في المعنى، وحكى الأصمعي عن أبي عمرو، قال : سمعت رجلاً من اليمن يقول : فلان لغوب، جاءته كتابي فاحتقرها، قال : فقلت له : أتقول جاءته كتابي ؟ فقال : نعم، أليس بصحيفة ؟ فلا تعجب إلاّ من هذا الأعرابي الجافي وهو يعلل هذا التعليل في

---

(١) ابن جنّي : المحتسب ١ / ٣٤٧ .
(٢) نفسه ١ / ٣٤٨ .

تأنيث المذكر، وليس في شعر منظوم فيحتمل ذلك له، إنما هو في كلام منثور، فكذلك يكون تأنيث الإيمان، ألا تراه طاعة في المعنى ؟ فكأنه قال : لا تنفع نفساً طاعتها " .

ومن تعليلاته في المحتسب **علّة دلالة الحال**، وهي علّة فيها تصرّف وعدم إجماد لاستعمالات التراكيب والكلمات في العربية، حيث في شاهدنا هذا تم استخدام حرف جر مكان آخر لدلالة الحال عليه، على سبيل التضمين .

ففي قوله تعالى : " كأنك حفيٌّ عنها " [الأعراف ٧٨]، قُرِأت : (كأنَّكَ حفيٌّ بها)، فقال ابن جنّي في تخريجها : [١] " ذهب أبو الحسن في قوله تعالى : " يسألونك كأنك حفي عنها " إلى أن تقديره : يسألونك عنها كأنك حفي بها، فأخرّ (عن)، وحذف الجار والمجرور للدلالة عليها، ألا ترى أنه إذا كان حفياً بها فمن العرف وجاري عادة الاستعمال أن يُسأل عنها، كما أنه إذا سُئِل عنها فليس ذلك إلاّ لحفاوته بها، وإذا لم يكن بها حفيّاً لم يكن عنها مسؤولاً، **وكل واحد من حرف الجر دلّ عليه ما صحبه فساغ حذفه** " .

ويلجأ في تخريج قراءة قد خالفت الحكم الأولى في النحو، ولكنه لا يعجز عن تعليلها **علّة الاستثقال** ليسوّغ التخالف الذي وقع في قراءة من قرأ (أحق أن تقوم فيهِ فيهُ رجال)، بكسر (هاء) فيه الأولى، وضم (هاء) فيه الآخرة، وذلك في قوله _ تعالى _ : " أَحَقٌّ أن تقوم فيهِ فيهِ رجالٌ " [التوبة ١٠٨] .

فقد قال ابن جنّي في تخريج القراءة الشاذّة : [٢] " لو كسرهما جميعاً أو ضمّهما جميعاً

---

(١) ابن جنّي : المحتسب ١ / ٣٨٢ .
(٢) نفسه ١ / ٤٢١ .

فلاحظ فـــي التخريج الأخير البراعة فـــي تأمّل مواضع الكـــلام، واستخراج مكنونات التعليل بذكـــاء وعميق تأمّل، وكذلك مراعاتـــه التصـــوّر النفسي للقـــراءة علـــى سبيل التعليل النفسي .

ويلجأ ابن جنّي إلى تعليل فلسفي النظرة فيربط بين قوّة الحركات وضعفها بالمعنى، فيختار الأقوى للأقوى. وهي **علّة الأولى**، أو إن شئت : **علّة القوّة والضعف** .

فابن جنّي فـــي تخـــريج قـــراءة (جناح الذُّلّ) للآيـــة القرآنيـــة : " جَنَـــاح الـــذُّلّ " [الإسراء ٢٤]، خرّجها مفسّراً ثم معللاً، بمنظور غاية في الحُسن والجمال من جهة، والإبداع وعميق النظر، للغوي حذق من جهة أخرى .

فهو يقول : [١] " الذِّلُ في الدابة : ضد الصعوبة، والذُّل للإنسان، وهو ضد العز، وكأنهم اختاروا للفصل بينهما الضمة للإنسان، والكسرة للدابة، لأن ما يلحق الإنسان أكبر قدراً مما يلحق الدابة، واختاروا الضمة لقوتها للإنسان، والكسرة لضعفها للدابة " .

ويقيس ما رآه بلفظين يجريان على ألسنتنا، وقد لا نلاحظ الفرق فيهما كما لاحظه وخرّجه معلّلاً إياه، فيقول : [٢] " ومن ذلك قولهم : حلا الشيء في فمي يحلو، وحلي بعيني، فاختاروا البناء للفعل على فَعَل فيما كان لحاسّة الذوق، لتظهر فيه الواو، وعلى فَعِل في حَلِيَ يحلى، لتظهر الياء والألف، وهما خفيفتان ضعيفتان إلى الواو، لأن لو كان حِس، لكان أشبه حصّة الناظر أضعف من حس الذوق بالفم " .

---

(١) ابن جنّي : المحتسب ٢ / ٦٣ .

(٢) نفسه ٢ / ٦٣ .

ولابن جنّي طريقة ذكية في تعليل اختيار الوزن الأصح، بحسب ما يوافق أحكام العربية. فالعلّة هنا هي علّة حذف، ومع ذلك نراه يلجأ إلى الوزن الذي يقتضي حذفاً أقل .

فهو في قوله _ تعالى _ : " أتينا طائعين " [السجدة ١١]، حيث قُرِأت : (آتينا طائعين)، يقول : [١] " ينبغي أن يكون (آتينا) هنا : فاعلنا، كقولك : سارعنا وسابقنا، ولا يكون أفعلنا، لأن ذلك متعدٍ إلى مفعولين وفاعلنا متعدٍ إلى مفعول واحد، وحذف الواحد أسهل من حذف الاثنين، لأنه كلما قل الحذف كان أمثل من كثرته " .

ويعلّل ابن جنّي **بعلّة التوهم أو علّة المجاورة** وجهاً ثانياً لقراءة شاذة، وأُضَعِّفُهُ لأنه تعليل لا يليق بجلال القرآن الكريم، فيقوى عندي الوجه الأوّل وعلّته الحمل على المعنى، في قوله _ تعالى _ : " ذو القوّةِ المتينُ " [الذاريات ٥٨]، التي قُرِأت : (ذو القوةِ المتينِ)، فقال ابن جنّي : [٢] " يحتمل أمرين : أحدهما أن يكون وصفاً للقوة، فذكّره على معنى الحبل، يريد قُوَى الحبل، لقوله : " فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها " [البقرة ٢٥٦] .

والآخر : أن يكون أراد الرفع وصفاً للرّازق، إلاّ أنه جاء على لفظ القوة لجوارها إياه، على قولهم : هذا جحر ضب خرب، لقوة حاجة النكرة إلى الصفة، فأما المعرفة فتقل حاجتها إلى الصفة، فبقدر هذا لا يسوغ التشبث بما يقرب منها لاستغنائها في غالب الأمر عنها، ألا ترى أنه قد كان يجب ألاّ توصف المعرفة، لكنه لما كثرت المعرفة تداخلت فيما بعد، فجاز وصفها .

---

(١) ابن جنّي : المحتسب ٢ / ٢٩٢ .

(٢) نفسه ٢ / ٣٩٣ .

فإن قلت : إن القوة مؤنثة، والمتين مذكّر، فكيف جاز أن تجريها عليها على الخلاف بينهما ؟ أولا ترى أن من قال : هذا جحر ضبٌّ خربٍ، لا يقول : هذان جحرا ضب خربين، لمخالفة الاثنين الواحد ؟ قيل : قد تقدّم أن القوة هنا إنما المفهوم منها الحبل، . . . . . وأيضاً فإن المتين فعيل، وقد كثر مجيء فعيل مذكراً وصفاً للمؤنث، كقولهم : مِلحفة جديد، وناقة سديس، وريح خريق " .

فواضح من تعليله على الحمل على الجوار ضعف الحجة للجوئه إلى مسوّغَين لقولها. واتكائه في تفسير العلّة الأولى بالعلّة الثانية على مذهب دور العلل، وهو من قوادح العلّة .

في التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري :

أقام ابن جنّي أحكامه المبرمة في المسائل النحوية التي ناقشها في تخريج أشعار هذيل على علل متنوعة .

فمن هذه العلل **علّة القوة والضعف** التي استند إليها في تعليله الحكم الذي أبرمه مخرّجاً البيت الشعري . ففي البيت الشعري التالي [1] :

وَرَدناهُ بأسيافٍ حِدادٍ خَرَجْنَ قُبيلُ من عندِ القُيونِ

يقول ابن جنّي : [2] " قلما يستعمل البناء على الضم من (قبلُ) و (بعدُ) وهما مصغرتان، فأكثر ما يأتي البناء فيهما مكبّرتين. وعلة ذلك عندي أن بناءهما يلحقهما بضعف الحرف، وتحقيرهما يبقى عليهما قوّة الاسم فتنافت الحالان، فقلّ لذلك جمعهما " .

---

(١) البيت لعبد مناف بن ربع. انظر ابن جنّي : التمام في تفسير أشعار هذيل ٥٢ .

(٢) ابن جنّي : التمام في تفسير أشعار هذيل ٥٨ .

ويتابع ليثبت ما وصل إليه من حكم معلّل، لينفي الشك الذي قد يعتري المتلقي، فيقول : [1] " فإن قلت : قد اتسع عنهم تحقير المبني، وذلك في الأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة، نحو قولهم في تحقير ذا : ذيّا، وفي تا : تيّا، وفي الذي : اللذيّا، وفي التي : اللتيّا . . . . . وهو واسع، وكله مبني. قيل : هذه أسماء لا أصل لها في الإعراب، فلمّا حقّرت لم تتجذب إلى تمكن المعرب، فاحتمل التحقير مع بنائها، كما يحتمل في وصفها . . . . . **والتحقير ضرب من الوصف يعرض للاسم. قال أبو علي : ألا ترى أن فائدة قولك : مررت بدويرة، هو فائدة قولك : مررت بدار صغيرة** وليس كذلك قبلُ وبعدُ وتحتَ من قبل أن هذه الأسماء معربة الأصول . . . . . **وإنما بنيت في بعض المواضع لشبه ما من شبه الحرف عارضها، فلما كان أصلها الإعراب، وكثر به الاستعمال كرهوا أن يدخلها التحقير، وهو من خواص الاسم فيقوى فيها مذهب الاسمية، وإن يصيروها إلى ضعف الحرف ببنائها لأن ما فيها من قوّة الاسمية أنهضها وجذب بضبعها**[2] **عن ضعف الحرفية فلذلك قلّ البناء في محقّرها لتدافع الأمرين.** وإنما جاز بعد ذلك البناء لأن المحقّر في كثير من المواضع مراعى فيه حكم المكبّر " .

فهو يبيّن، على طريقته في الاستطراد البنّاء الذي يثري فيه الحكم ويقويه، **علّة التشبيه** في الظروف من قبل (قبل) و(بعد) و(تحت)، فأصلها الإعراب، ولكنها بنيت لشبه لها بالحروف .

وبالعلّة القياسيّة استطاع أن يقيس حكم المحقّر بحكم المكبّر حتى يمكنه بناء هذه

---

(١) ابن جنّي : التمام في تفسير أشعار هذيل ٥٩ .

(٢) لاحظ هذه اللغة الراقية لابن جنّي في التعبير عن مراده، فهو لا يلجأ هنا إلى التعبيرات المطروقة بأن يستخدم مثلاً : يقويها، فلجأ للتمثيل البلاغي .

الأسماء، لأن التحقير من صفة الأسماء والأسماء أصلها الإعراب لا البناء. فتأملْ هذه القدرة العجيبة عن التأويل والتحليل، ثم التعليل المبني على أساس نحوي سليم .

ومن علله القياسيّة التي أقام عليها حكماً نحوياً في تفسير بيت شعر ما قاله في استعمال المصدر استعمال الظرف **بعلّة القياس**، فنراه في تفسير البيت [1] :

أحقاً أنّكُم لمّا قَتَلتُم ندامايَ الكرامَ هَجَوتموني

يقول : [2] " (أنّ) مرفوعة الموضع بالظرف الذي هو حقّاً، وذلك أن (حقّاً) هذه في الأصل إنما هي مصدر : حققت الأمر حقّاً، ثم إنه استعمل استعمال الظرف فرفع (أنّ) كما يرفعها الظرف في قولك : في غالب ظني أنك منطلق " .

ثم نراه يفترض تخريجاً آخر فاسداً ويرده معلّلاً الرفض، فيقول : [3] " فإن قلت : فلعل موضع (أنّ) نصب بالفعل الذي هو (حقّاً) مصدره، كأنــه قال : أتحقون حقا أنكم قلتم. قيل : هذا فاسد، وذلك أن حقّاً هذه قد أزيلت عن أصلها فاصيّرت إلى أحكام الظرف. **والدليل على رفض ذلك الأصل والمصير إلى حكم هذا الفرع** ما أنشده أبو زيد [4] :

أَحَقّاً بَنِي أَبناء سَلمى بنِ جَنْدَلٍ تهدُدُكم إيَّايَ وَسْطَ المجالسِ

فارتفاع (تهددكم) به يزيل عنك هذه الشبهة في بابه " .

فلاحظ كيف علّل الحكم بغلبة الفرع على الأصل، فالعلّة عنده هي **علّة حمل الأصل على الفرع**، وهي من العلل القياسيّة التي يلجأ إليها ابن جنّي في تعليلاته .

---

(١) البيت لعبد مناف بن ربع. انظر ابن جنّي : التمام في تفسير أشعار هذيل ٥٧ .

(٢) ابن جنّي : التمام في تفسير أشعار هذيل ٥٨ .

(٣) نفسه ٥٨ .

(٤) الشاهد للأسود بن يعفر. انظر حنا حدّاد : معجم شواهد النحو الشعرية. شاهد رقم (١٤٤٧) .

ويعلل ابن جنّي **بعلّة الإيجاز** في تفسير البيت التالي [1] :

فإنّكِ عمرَ الله إنْ تَسْأليهمُ بأحسابِنا إذ ما تجلُّ الكبائرُ

فيقول في تفسيره : [2] " عمرَ الله : منصوب على المصدر أي : عمرتُك الله تعميراً. فجاء المصدر محذوف الزيادة كقولهم : مررت بزيد وحدَه. أي أوحدته بمروري إيحاداً . . . . ومعنى نصب (عمرَ الله) أنه كأنه قال : سألت الله أن يعمّرك كما تحب أن يعمّرك. فعمرَ الله إذن مصدر مضاف إلى الفاعل أي تعمير الله إياك " .

وينظر ابن جنّي في بيت هذيلي آخر، ويحاول أن يفسّر ما استغلق فيه من معانٍ، بطريق الإعراب، فيبحث عن العامل لبعض المفردات والتراكيب، ذاكراً الحكم **المجوِّز العلّة**. وأظن العلّة في التفسير الأول عنده هي **علّة فرق**، بين الماضي وبين المستقبل من جهة، وبين التعلق بالظاهر وبين التعلق بالمضمر من جهة أخرى .

ففي قول الشاعر [3] :

فذلكَ خُطَّ لنا في الكتابِ ما كانَ طوقٌ يزينُ الحماما

يقول ابن جنّي : [4] " (ما) هاهنا مصدر، إلاّ أنها منصوبة على الظرف، كقولك : لا أكلمك ما طار طائر، أي مدة طيران الطائر، **ولا يجوز، أن ينصبها (خُطَّ)** لأنه ماضٍ، و (ما كان طوق يزين الحماما) مستقبل .

ولا يحسن أن يتناولـــه (لنا) لأنهـــا هنا فارغـــة غيـــر مشغولة لتعلقها بـــ (خط)،

---

(١) البيت لأبي شهاب الهذلي، انظر ابن جنّي : التمام في تفسير أشعار هذيل ٧١ .

(٢) ابن جنّي : التمام في تفسير أشعار هذيل ٧٢ .

(٣) البيت لعبد الله بن أبي تغلب. انظر ابن جنّي : التمام في تفسير أشعار هذيل ١٥٧ .

(٤) ابن جنّي : التمام في تفسير أشعار هذيل ١٦٢ .

والظرف أو حرف الجر إذا تعلّق بالظاهر لم يجز أن يتعلق به غيره، وإذا كان كذلك حملته على مضمر يدل عليه ما قبله، وكأنه قال : هو لنا ما طار طائر " .

ويلجأ ابن جنّي في البيت إلى توجيه آخر، لجأ فيه إلى **العلّة القياسيّة**، حيث قاس بمثال سائر حول تعدد الخبر، فقال : [1] " ويجوز فيه وجه آخر، وهو أن يجعل لذلك خبرين أحدهما (خُطَّ) والآخر (لنا) على قولهم : حلو حامض، فإذا كان كذلك، علقت (لنا) بمحذوف، وعلقت (ما كان طوق يزين الحماما) بقولك : (لنا) كقولك : (هذا لنا أبداً) " .

ونراه يخرّج مخالفةً صريحةً لحكم نحوي دون أن يعدّه من الضرائر الشعرية، فعلله **بعلّة التوكيد**، وذلك في البيت التالي [2] :

فقولوا لها قولاً رَفيقاً لعلّها ستَرْحَمُني مِن زَفْرَةٍ وَعَويلِ

حيث يقول ابن جنّي : [3] " كان ينبغي لاختصاص (لعل) بالاستقبال ألاّ يجمع بينها وبين السين، كما لم يجمع بين (أن) والسين وسوف، وكذلك (أن) إذا لم تكن مع الماضي، **غير أنه وكّد المعنى بدخول السين** ".

وأراني لا أوافقه الرأي في هذا التعليل، حيث لا علّة مسوّغة لحكم فاسد وكان الأجدر به أن يحمله على **علّة الضرورة الشعرية** .

وفي وقفة له عند بيت شعري آخر، يرفض تخريجاً للكوفيين قريباً، ويلجأ إلى إعمال الذهن فيه، ليخرّجه دون الإخلال بالأحكام النحوية المعهودة، فعلّله **بعلّة الحذف** .

---

(١) ابن جنّي : التمام في تفسير أشعار هذيل ١٦٢ .

(٢) البيت لعبد الله بن مسلم بن جُنْدَب. انظر حنا حدّاد : معجم شواهد النحو الشعرية. شاهد رقم (٢٣٠١) .

(٣) ابن جنّي : التمام في تفسير أشعار هذيل ١٦٨ .

ففي قول الشاعر [1] :

لكِنَّهُ شَاقَه أَنْ قِيلَ ذا رَجَبٌ يالَيْتَ عِدَّةَ حَوْلي كُلِّه رَجَبَا

يقول ابن جنّي : [2] " يحكي الكوفيون : ليت زيداً قائماً، على أن ليت هي الناصبة للاسمين جميعاً، والأمر عندنا نحن بخلاف ذلك، بل هي عندنا على بابها من نصب الاسم ورفع الخبر . . . . . فإنه حمله على فعل محذوف . . . . . كأنه قال : يا ليت عدّة حولي كله بدلت أو سمّيت رجبا " .

وعلّة التشبيه من علله التي فشت في التمام، حيث قال في تخريج البيت التالي [3] :

وَجَنَّ عليك الليلُ دانٍ رواقه وراعيت للهم النجومَ الدوانيا

حيث يقول : [4] " يجوز أن يكون دانٍ في موضع نصب، وأراد : دانياً رواقه، إلاّ أنه أجرى المنصوب مجرى المرفوع والمجرور . . . . . وهو كثير جداً، ويجوز أن يكون تقديره : وجنَّ عليك الليل رواقه دانٍ، يجعل الجملة في موضع الحال، ثم قدّمت الخبر على المبتدأ، كما تقول في الصفة : مررت برجلٍ قائمٍ أبوه، يريد : أبوه قائم، ثم قدّمت " .

في " علل التثنية " :

ناقش ابن جنّي في كتابه هذا مسائل نحوية حول ألف التثنية، كما مرّ بنا، وقد علّل ابن جنّي بنظرة فلسفية عميقة التأمل التثنية بالألف والجمع بالواو **بعلتي الاستثقال والاستخفاف** .

---

(١) الشاهد لعبد الله بن مسلم بن جُنْدَب. انظر حنا حدّاد : معجم شواهد النحو الشعرية. شاهد رقم (٢٢٣) .
(٢) ابن جنّي : التمام في تفسير أشعار هذيل ١٦٩ .
(٣) الشاهد لعبد الله بن مسلم بن جُنْدَب. انظر ابن جنّي : التمام في تفسير أشعار هذيل ١٦٩ .
(٤) ابن جنّي : التمام في تفسير أشعار هذيل ١٦٩ .

فها هو يتساءل على نهجه في التنبيه على المسألة بسؤال افتراضي قائلاً : [1] " فإن قال قائل : فما بالهم ثنّوا بالألف، وجمعوا بالواو ؟ وهلاّ عكسوا الأمر ؟

فالجواب : إن التثنية أكثر من الجمع بالواو، ألا ترى أن جميع ما يجوز فيه التثنية من الأسماء فتثنية صحيحة، لأن لفظ واحدها موجود، وإنما زيد عليه حرف التثنية. وليس كل ما يجوز جمعه يجمع بالواو، ألا ترى أن عامة المؤنث، وما لا يعقل، لا يجمع بالواو، وإنما يجمع بغير الواو . . . . . على أن ما يجمع بالواو يجوز تكسيره، نحو : زيود في زيد، وفي قيس : أقياس وقيوس. فالتثنية إذن أصح من الجمع، لأنها لا تخطئ لفظ الواحد أبداً، **فلما شاعت فيمن عَقَل، وفيما لا يعقل، وفي المذكر والمؤنث، كان الجمع الصحيح إنما هو لضرب واحد من الأسماء، كانت التثنية أوسع من الجمع، فجعلوا الألف الخفيفة في التثنية الكثيرة، وجعلوا الواو الثقيلة في الجمع القليل، ليقل في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر ما يستخفون** ".

فالملاحظ من نظرة ابن جنّي التي يلجأ فيها دائماً إلى مراعاة الحس والخفة على النفس في تعليلاته أنه استطاع بألمعيته التماس تخريج ذكي للربط بين الخفة اللسانية وكثرة الاستعمال اللغوي، وكذلك الثقل اللفظي والنفور النفسي منه .

ويذكر ابن جنّي تعليل أستاذه لهذه المسالة، وهي علّة مختلفة عن علته التي ارتضاها لهذا الحكم النحوي، الفلسفي النظرة للغة، فقد علّلها الفارسي **بعلتي القوة والضعف**، فقد ذكر ابن جنّي رأيه قائلاً : [2] " قال أبو علي : ولمّا كـــان الجمع أقـــوى من التثنية ، لأنه يقع على

---

(١) ابن جنّي : علل التثنية ٧٢ .

(٢) نفسه ٧٢ .

أعداد مختلفة، وكان ذلك أعم تصرّفاً من التثنية التي تقع لضرب واحد من العدد ولا تجاوزه، وهو اثنان، جعلوا الواو التي هي أقوى من الألف، في الجمع الذي هو أقوى من التثنية ".

وابن جنّيْ في علل التثنية دائم الاعتلال **بعلتي الاستخفاف والاستثقال**، فنراه في مسألة حركة نوني التثنية والجمع يقول : [1] " وحركة نون التثنية كسرة، وحركة نون الجمع الذي على حد التثنية فتحة، . . . . . **وخالفوا الحركة للفرق بين التثنية والجمع، وكانت نون التثنية أولى بالكسر من نون الجمع، لأنها قبلها ألف، وهي خفيفة، والكسرة ثقيلة فاعتدلا، وقبل نون الجمع واو، وهي ثقيلة، ففتحوا النون ليعتدل الأمر** " .

ويلجأ ابن جنّي إلى تعليل آخر في مسألة تشديد نون المبهم الذي حُمل على المثنى في المعنى، فيعلّل التشديد **بعلّة الحذف** من وجه، **وعلّة الفرق** من وجه ثانٍ، **وعلّة الحمل على الضد** من وجه ثالث .

فنراه يقول : [2] " فأما قولهم : هذانّ وذانّك واللذانّ إنما ثُقّلت في هذه المواضع، **لأنهم عوّضوا بثقلها من حـــرف محذوف** : أما في (هذانّ) فعوِض مـــن ألف (ذا)، وكـــذلك في (اللذان) عوض من ياء (الذي)، وهو في (ذانك) عوض من لام (ذلك)، وقد يحتمل أن يكون عِوضاً من ألف ذلك " .

فالعلّة الأولى إذن هي **علّة الحذف** للهروب من الثقل، وذلك علـــى الوجه الأوّل. وقـــد

---

(١) ابن جنّي : علل التثنية ٨٦ .

(٢) نفسه ٨٥ .

خرّج تشديد نون المبهم تخريجاً آخر، وكانت علّته **علّة الفرق**، فقد [1] " قيل إنما شدّدت في هذه المواضـــع **للفرق بين المبهم وغيره**، ليدلّوا بالتشديد علـــى أنه غير منهاج المثنى الذي ليس بمبهم " .

وثمة علّة ثالثة تعلّل بها لتخريج الفرق، **وهي علّة الحمل على الضد** وذلك عندما قال : [2] " ولأنه لا يصحّ فيه الإضافة، وغيره من التثنية تصحّ إضافته، فتسقط نونه، فكان ما لا يسقط بحالٍ أقوى مما يسقط تارة، ويثبت أخرى، فشُدّدَت لذلك " .

ويمكن أن يقال إنّ العلّة في التخريج الثالث هي **علّة القوة والضعف** فأراها صحيحة أيضاً، لأنها علّة ضدية عند النظر في حال نون المبهم الشبيه بالمثنى ونون المثنى الحقيقي، حيث تمتنع الإضافة في الأول، في حين تصحّ الإضافة في الثاني، فحالة النون الأولى ضد حالة النون الثانية. فعلّة القوّة والضعف منبثقة من علّة الحمل على الضد، حيث تفرض الضدّية اختلاف الأحوال، فالنون الباقية في المبهم أقوى من النون المحذوفة في المثنى .

وأكتفي بهذا القدر من النماذج حول علله في كتبه المختلفة، المبرهنة على قدرته الفائقة علـــى إقامة الحكـــم النحوي على علّة ارتضاها تخريجاً لمسألته النحوية، فهـــو مولـــعٌ بالقياس والتعليل .

وابن جنّي في ولعه هذا بالتعليل سارٍ على نهج معلّمه أبي علي الفارسي وطريقة تفكيره،

---

(١) ابن جنّي : علل التثنية ٨٥ .

(٢) نفسه ٨٥ .

وعنايته بالتعليل، فقد امتدح ابن جنّي نبل قدره، ونباوة محلّه، وفكره النيّر في انتزاع العلل، حيث قال : [1] " أحسب أنّ أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما قد وقع لجميع أصحابنا " .

ولم يتأثر ابن جنّي بعلل الفارسي ونهجه في التعليل فقط، ولكنه تأثر في طريقته في إبرام الحكم النحوي، وهذا ما سأناقشه في الفصل الثالث .

---

(١) ابن جنّي : الخصائص ١ / ٢٠٨ .

الفصل الثالث

تأثّر ابن جنّي بأستاذه الفارسي
في إبرام الحكم النحوي

وَضُحَ فيما سبق لنا عرضه في الفصلين الأوّل والثاني كيف استطاع ابن جنّي أن يبرم حكمه النحوي المقام علـــى علل متنوعة، بسبيل أظهر لنا فيـــه سمات نهجه النحـــوي في كتبه المختلفة .

وابن جنّي هو تلميذ أبي علي الفارسي، حيث صحبه وأخذ النحو عنه [١]، [٢] " وقرأ عليه الكتاب، وغيره "، وقيل عنه إنه كان [٣] " يحكي عن أبي علي النحو كما أنزل " .

فالفارسي الأستاذ كان [٤] " من أكابر أئمة النحويين . . . . . علت منزلته في النحو، حتى فضلّه كثير من النحويين على أبي العبّاس المبرّد، وقال أبو طالب العبدي : ما كان بين سيبويه وأبي علي أفضل منه " .

ولذلك كان أبو علي [٥] " أشدَّ تفرّداً بالكتاب، وأشدَّ إكباباً عليه "، ولهذا عدّه كل من ترجم له الإمام في النحو، البارع فيه .

فحق إذن لهـــذا الإمام أن يُقال فيه : إنه كـــان [٦] " في المئة الرابعة وبين علمائها كما

---

(١) انظر ابن الأنباري : نزهة الألباء ٢٤٤، والقفطي : إنباه الرواة ١ / ٣٠٠، واليماني : إشارة التعيين ٨٤، واليافعي : مرآة الجنان ٢ /٣٠٥، والفيروزآبادي : البلغة ٨١، والسيوطي : بغية الوعاة ٢ / ١٣٢ . وقد أورد المترجمون لهما أن سبب الصحبة أن ابن جنّي كان يقرأ النحو بجامع الموصل، فمرّ به أبو علي الفارسي، فسأله عن مســألة في التصريف فقصّر فيها، فقال لـــه أبو علي : زَبَّبْتَ قبل أن تحصـــرم، فلزمه من يومئذ مدة أربعين سنة.

(٢) التنوخي : تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين ٢٥ .

(٣) القفطي : إنباه الرواة ٢ / ٣٤٠ .

(٤) ابن الأنباري : نزهة الألباء ٢٣٢ .

(٥) التوحيدي : الإمتاع والمؤانسة ١ / ١٣١ .

(٦) عبد الفتاح شلبي : أبو علي الفارسي ٢ .

كان سيبويه في المئة الثانية وبين علمائها، مثلاً عالياً للأستاذية العاملة المنتجة، والغزارة العلمية الدافقة، والقدرة الذهنية الفائقة على التبويب والتصنيف، وكان كلاهما كذلك حلقة وضّاءة باهرة، في سلسلة الثقافة العربية الخالدة، وصلت الخلف بالسلف، وحملت علم الأولين إلى الآخرين . . . . . وقد أعجب الناس بحجة الفارسي وبراعته في التأليف، كما أعجبوا من قبل بسيبويه، وبراعته كذلك في التأليف " .

وسأتوقف الآن على سمات نهج الفارسي النحوي في دراسة النحو عامة وإبرام الأحكام النحوية خاصّة، مستخلصة منها كيفية تأثر التلميذ بأستاذه. حيث طُبعت هذه السمات على نهج ابن جنّي، فأصبح باستطاعة كل متأمل لمسائل كل منهما النحوية أن يتلمّسها .

وأول ما يطالعنا بتأثر التلميذ بأستاذه عدم إنكاره فضله والوفاء له .

التلميذ والأستاذ : العرفان بالجميل .

لقد كان ابن جنّي شديد الإعجاب بالفارسي، كثير الثناء عليه، والترحم عليه، والترضي عنه. معترفاً بفضله، ممتناً له، لا يتقاعس عن ذكر براعته في النحو والإشادة بها، هذه البراعة التي يمثلها التأليف البارع، والفكر العميق، والنظر الدقيق في المسائل، والذكاء في التعليل، والنباهة في التحليل، والمنطقية في القياس .

فقد أثنى ابن جنّي على أستاذه الفارسي، قائلاً : [1] " فما كان أقوى قياسَه، وأشدَّ بهـذا

---

(١) ابن جنّي : الخصائص ١ / ٢٧٧ .

العلم اللطيف الشريف أنسه. فكأنه إنما كان مخلوقاً له. وكيف كان لا يكون كذلك، وقد أقام على هذه الطريقة مع جلّة أصحابها وأعيان شيوخها سبعين سنة، زائحة علله، ساقطة عنه كُلَفهُ، وجعله همَّه وسَدَمه، لا يعتاقه عنه ولد، ولا يعارضه فيه متجر ولا يسوم به مطلباً، ولا يخدم به رئيساً " .

ولقد عبِقت كتب ابن جنّي بذكر مكانة الفارسي العلمية، المذّيلة بالرحمة عليه دائماً، كلما سنحت الفرصة، ومما أظهر هذا العرفان، ما حرص عليه ابن جنّي من ردّ الرأي له أثناء نقاشه لمسائله النحوية بأمانة علمية، وموافقته له باقتناع، أو مخالفة رأيه بأدب عالِم خلوق .

الأمانة العلمية والرأي المستقل :

رافق ابن جنّي الفارسيَّ أربعين سنةً في حلّه وترحاله، فكانت طول الرفقة الزمنية كفيلة بتأثر ابن جنّي بأستاذه في سمات نهجه النحوية .

فابن جنّي، هذا الأمين، لا يحصر أمانته العلمية برد الفضل لأستاذه الفارسي فقط، فقد تكشّف لنا كيف عزا كل رأي لصاحبه في المسائل الخلافية، وكيف وقف عندها مُستحسناً أو مُنكراً، مقوّياً أو مفسداً، مؤكداً ومُرجحاً ومستشهداً، لا يمنعه عن ذلك تعصب لمذهب، أو ولاء لعالِم دون آخر، فهو لا يجد حرجاً في النقل عن المصيب منهم، والقول بقوله .

وأظنُّ صفة الأمانة العلمية، قد عُزِّزت بفضل ما لاحظه التلميذ خلال رفقته لأستاذه من حرص عليها .

منها والخاصة بأصحابها، بما حفظه لنا من [1] " نصوص لعلماء متقدّمين في النحو والصرف واللغة، أمثال أبي زيد الأنصاري وأبي الحسن الأخفش، وغيرهما من الذين فقدت أكثر مؤلفاتهم " .

ولا تتنافى هذه الأمانة العلمية مطلقاً مع كونه صاحب شخصية علمية مستقلّة، فهو لم يكن [2] " يلوك كلام الأئمة، ويتقبل آراءهم على علاّتها، متابعة لهم أو عصبية، ولكنه كان يناقش المسائل، وينظر في أدلتها، حتى يتبين له وجه الرأي فيأخذ به أيّا ما كان موقعه، لا يعنيه أن يكون موافقاً أو مخالفاً لهذا أو ذاك، صنيع العالم الباحث المستقل الرأي، لا يقول القول، أو يرى الرأي إلاّ إذا صح عنده، وآمن أن الأخذ به هو الحق والصواب " .

فكما ورث ابن جنّي الأمانة العلمية عن أستاذه الفارسي سمة منهجية صريحة ومبطّنة في مؤلفاته، كذلك ورث عنه هذه الاستقلالية الفكرية في الرأي. وعدم التعصّب المذهبي .

فابن جنّي مع أستاذه يدوران في فلك الخليل وسيبويه والأخفش، ويقولان بآرائهم، وقد يخالفانهم أحياناً، وقد يتفقا في بعض ما ذهبا إليه مع الكوفيين وكل ذلك [3] " يصدر عن اقتناع مؤيد بالحجّة، ويقين مدعوم بالبراهين " .

---

(١) الفارسي : المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ٣٨ مقدمة التحقيق .

(٢) الفارسي : الحجة في علل القراءات السبع ١ / ١١ مقدمة التحقيق .

(٣) عبد الفتاح شلبي : أبو علي الفارسي ١٠٧ .

مع سيبويه :

لاحظنا كيف كان ابن جنّي معتدّاً بسيبويه، مردّداً لاسمه في مسائله المختلفة، مستشهداً بآرائه لتعزيز أحكامه التي يبرمها، مع المحافظة على شخصية نحوية مستقلة له، فقد يخالف سيبويه الرأيَ، ويرى أن كلام سيبويه قد غمُض واستبهم فهمه، فينبري لمناقشة الكلام، حتى يتبيّن وجه الصواب، ليأخذ به .

فهو بذلك أيضاً سائر على نهج أستاذه الفارسي المعتد بسيبويه المتخذه مرجعاً في النحو، [1] " فمسائله في النحو تدور موضوعاتها حول كتاب سيبويه ". وهو مع ذلك لا يتحرّج من مخالفته الرأي عندما تقوى حجة الفارسي في الرأي المخالف لسيبويه .

فقد ألّف الفارسي كتباً تدور موضوعاتها حول كتاب سيبويه. فالإيضاح العضدي مثلاً هو [2] " مختصر لكتاب سيبويه " .

كما ألّف الفارسي كتاب التعليقة على كتاب سيبويه، فلم يكن شرحاً لعبارة الكتاب، حيث كان غرض الفارسي في تعليقته هذه [3] " أن يبيّن ما غمض من نصوص سيبويه، مشقّقاً المعاني تارةً، ومقتضباً لها تارة أخرى " .

وكتاب الإغفال جاء [4] " شـــرحاً لكثير من نصوص كتاب سيبويه، وتطبيقاً للقواعد التي فيه ".

---

(١) الفارسي : التعليقة على كتاب سيبويه ١ / ١٢ مقدمة التحقيق .

(٢) الفارسي : الإيضاح العضدي ط مقدمة التحقيق .

(٣) الفارسي : التعليقة على كتاب سيبويه ١ / ١٣ مقدمة التحقيق .

(٤) الفارسي : الإغفال ٢٠ مقدمة التحقيق .

وكل هذه العناية تدل على عميق فهم الفارسي للكتاب الذي تفرّد به، بعد أن عكف عليه، فاستوعب مسائله، فانصهرت شخصية الفارسي به، حتى أصبح [1] " يتكلّم بكلام سيبويه، ويُمثّل بأمثلته دونما إشارة، فإذا عدت إلى الكتاب رأيت الكلام لسيبويه ".

وكان يلجأ أحياناً إلى [2] " إعراب نص سيبويه، ليصل من خلال ذلك إلى المعنى الذي يروم، . . . . . فهو يجعل الإعراب فرعاً للمعنى، ومرشداً إلى فهم النص .

ولم يكن تأثر الفارسي، الذي أورثه ابن جنّي، متعلقاً بآراء سيبويه النحوية فقط، بل كان متأثراً بمنهجه النحوي، حيث [3] " سلك سبيل سيبويه في إيراد الاعتراض، ثم يتولى هو الجواب " .

وقد ظهر لنا كيف **نحا ابن جنّي هذا النحو في عرض مسائله، حيث تأثر في ذلك بالفارسي**، فقد اصطنع ابن جنّي [4] " أساليب أبي علي عند البرهان والتدليل : فهو يورد الاعتراض ويردّه، ويفترض الأسئلة ويجيبها، ويبدأ، كما كان يبدأ أبو علي، بالتدليل المؤسس، ثم يتبعه الدليل المؤكد المقوّي، ويقول بالأولى والأجدر، ويسلك سبيل المناطقة، كما يسلك أستاذه سبيلهم " .

فمن الأمثلة التي يظهر تأثر ابن جنّي فيها بأستاذه الفارسي، في إجلالهما سيبويه، مع استقلالية الرأي من جهة، ثم النهج العلمي في العرض القائم على المنطق العقلي المنظم مسألة (ويكأنّ).

---

(١) الفارسي : الإغفال ١٨ مقدمة التحقيق .

(٢) الفارسي : التعليقة على كتاب سيبويه ١ / ١٧ . مقدمة التحقيق .

(٣) عبد الفتاح شلبي : أبو علي الفارسي ٥٢٥ .

(٤) نفسه ٦٤٣ .

ففي المسائل العضديات ، عقد الفارسي مسألة خاصة بـــ (وَيْكَأَنَّ) مِمَّ تتألف، حيث يقــول : [1] " يقولون : وَيْكأنَّ اللهَ، قال سيبويه : هي (ويْ) مفصولة من (كأنَّ). والمعنى أنَّ القوم انتبهوا أو نبّهوا فقالوا : أما يشبه أن يكون هذا هكذا ؟ يريدُ بذلك أن المعنى : كأنه لا يفلح الكافرون، فدلّ قوله (يشبه) على هذا المعنى " .

فقد عرض الفارسي رأي سيبويه أوّلاً في (ويكأنَّ) وفسّر ما ذهب إليه، ولا يكتفي بهذا بل يعرض قول الأخفش فيها، فعنده [2] " وَيْكَ (ويْ) هي الكلمة المستعملة للتعجب، والكاف للخطاب، لحقت (ويْ) التي معناها أتعجّب، كما لحقت (رُوَيْدَ) في قولهم : رويدَك والنجاءَك وأبصرْك زيداً، يريدُ : أبصِر زيداً، فألحق الفعلُ الكافَ للخطاب، كما أُلحق الكاف في قولهم : النجاءَك، وهي ها هنا أيضاً لا تكون إلاّ للخطاب مجرداً من علامة الضمير " .

وعلى طريقته في الاستدلال بالتقسيم، والتي ظهرت عن ابن جنّي أيضاً، يعرض لرأيين في (الكاف)، فيبطل أحدهما، ليقويّ الآخر ويقول به وهو الرأي الذي قال به الأخفش.

فنراه يقول : [3] " الكاف فيها لا تخلو من أن يكون لها موضع من الإعراب، أو لا موضع لها. فلو كان لها موضع لكان جرّاً لتعلّقها بالاسم الذي هو مصدر، وذلك لا يكون إلاّ بالإضافة، والإضافة لا تجتمع مع الألف واللام، وإذا كان كذلك، عُلِم أنَّ الكاف لا موضع لها من الإعراب، وإنمــا لحقت للخطاب فقط، كمــا لحقت التاء في قولهم : (أنتَ) للخطاب فقط متعرية من معنى الاسم الذي في قولنا : (فعلتَ) للمخاطب. فكذلك الكــاف في (وَيْكَ) على

---

(١) الفارسي : المسائل العضديات ٥٨ .

(٢) نفسه ٥٩ .

(٣) نفسه ٥٩ .

قول الأخفش للخطاب متجرّداً من معنى الضمير " .

فلاحظ كيف يلجأ الفارسي للقياس التمثيلي، كما ظهر عن ابن جنّي في مناقشاته المسائل النحـــوية، فهو يقيس الكـــاف المجرّدة من الضمير بالتاء في (أنتَ) المتعرّية من معنى الاسمية .

وعرض ابن جنّي لمسألة (ويكأنَّ) في المحتسب، وكان نقاشه لها مستفيضاً، فقد عرض قولاً ثالثاً في تفسيرها، **مما فاق فيه أستاذه من الإحاطة بالأقوال** .

ففي قوله _ تعالى _ : " وَيْكَأَنَّهُ لا يفلحُ الكافرون " [القصص ٨٢]، عرض ابن جنّي لقراءة " وَيْكَ " يقف عليها، ثم يبتدئ فيقول : أنه، فيقول : [١] " في (ويكأنه) ثلاثة أقوال : منهم من جعلها كلمة واحـــدة، فقال : " ويكأنه "، فلم يقف على (وَيْ). ومنهم من يقف على (وَيْ)، . . . . . .ومنهم من يقول : (وَيْكَ)، وهو مذهب أبي الحسن " .

ثم نرى ابن جنّي كيف يقول بوجه من هذه الثلاثة فيرتضيه، شارحاً له، **وهو بذلك فاق أستاذه هنا الذي اكتفى بعرض رأي سيبويه، ثم رأي الأخفش دون أن يقول بأحدهما** .

فيتابع ابن جنّي قائلاً : [٢] " والوجه فيه عندنا قول الخليل وسيبويه، وهو أن " وَيْ "، على قياس مذهبهما اسم سُمي به الفعل في الخبر، فكأنه اسم (أعجب)، ثم ابتدأ فقال : " كأنه لا يفلحُ الكافرون " . . . . . و(كأنَّ) هنا إخبار عارٍ من معنى التشبيه " .

---

(١) ابن جنّي : المحتسب ٢ / ١٥٠ .

(٢) نفسه ٢ / ١٩٩ .

وابن جنّي يقويّ رأيه بالاستشهاد بما قال به الفارسي، فما من شك من [1] " أن ابن جنّي كان معتنياً بآراء أستاذه متأثراً به في استدلاله وقياسه ومناقشاته "، فيقول : [2] " ومما جاء فيه (كأن) عارية من معنى التشبيه ما أنشدناه أبو علي [3] :

كَأَنَّني حينَ أُمسِي لا تُكَلِّمُني مُتَيَّمٌ يشتَهي ما ليسَ مَوْجُودا

أي : أنا حين أمسى متيم من حالي كـذا وكـذا " فلاحظ كيف اعتمد في التدليل على ما أنشده أبو علي .

ومع أنه رجحّ رأي الخليل وسيبويه، إلاّ أنه ذكر علّة القول الذي قال به الأخفش، وحجته في اختياره، فيقول : [4] " ومن قال : إنها (ويكَ) فكأنه قال : أعجب لأنه لا يُفلح الكافرون، . . . . . وهو قول أبي الحسن، وينبغي أن تكون الكاف هنا حرف خطاب لا اسماً، بل هي بمنزلة الكاف في (ذلك) و(أولئك)، وذلك أنّ (وَيْ) ليست مما يُضاف، ومن وقف علـى (ويك) ثم استأنف، فينبغي أن يكـون أراد أن يُعلم أن (الكاف) من جملة (وَي)، وليست بالتي في صدر (كأن) فوقف شيئاً لبيان هذا المعنى، ويشهد لهذا المذهب قول عنترة [5] :

ولَقَدْ شَفى نَفْسِي وَأَبْرأ سُقمَها قيلُ الفَوارِسِ وَيْكَ عَنْتَرَ أَقدِمِ "

فقد فاق التلميذ أستاذه، فأتى برأي الأخفش، وتعليله، لكنه قدّم الشاهد على صحة ما ذهب إليه الأخفش، مما أغفلـه الفارسي فـي نقاشه الرأي . علماً بأن هـذه العناية بالشواهد،

---

(١) الفارسي : المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ٥٧ مقدمة التحقيق .

(٢) ابن جنّي : المحتسب ٢ / ١٩٩ .

(٣) الشاهد لابن أبي ربيعة في ديوانه، وهو بلا نسبة في المحتسب. انظر حنا حدّاد : معجم شواهد النحو الشعرية. شاهد رقم (٦٧٧) .

(٤) ابن جنّي : المحتسب ٢ / ٢٠٠ .

(٥) انظر حنا حدّاد : معجم شواهد النحو الشعرية. شاهد رقم (٢٦٦٥) .

والإكباب على إيرادها، هي [1] " سمة تظهر في تأثر ابن جنّي بأستاذه أبي علي، . . . . وتلك النزعة الظاهرة عند الإمام سيبويه، فسلك كل من الرجلين سبيل الإمام فيها " .

ففي موازنة بين عرض ابن جنّي للمسألة وعرض الفارسي، نجد ابن جنّي [2] " يدل على القدر الذي استعان به فيه، وينبه عليه، ثم يزيد هو من عنده معقّباً، أو معلّقاً أو خارجاً، فالمسائل والأصول لأبي علي فيها النصيب الموفور، ولكن ابن جنّي يضعها في بوتقة من فكره وتعليقه، فيخرجها بعد ذلك أوضح أسلوباً وأسدّ نظراً، وأشد تحقيقاً، وأوثق صلة بروح العربية وخصائصها " .

ويبقى أن أقول : إن سيبويه قد أثر فيهما معاً، فكلٌ منهما يحذو حذوه في الإسناد إلى شيخه، [3] " فسيبويه عندما يقول : (سألته) أو (قال) فإنه يعني الخليل [في الغالب]، كذلك يفعل أبو علي في الإسناد إلى أستاذه ابن السرّاج "، وهو يطابق ما يفعله ابن جنّي في إسناده الأقوال والشواهد إلى أستاذه الفارسي .

فظهر مما سبق كيف تأثر كل منهما بسيبويه، مسائلَ ونهجاً من جوانب عدّة، فكان هذا التأثر، سمة من السمات التي ظهرت جلّية في كتبهما وقضاياهما النحوية .

ومن سمات المنهج الذي تأثر فيه ابن جنّي بأستاذه الفارسي أيضاً تفشّي القياس، والافتراضات المنطقية للمسائل، والجدل العقلي والتعليلات والتحليلات التي لا تخلو من تأثير للمنطق العقلي .

---

(١) عبد الفتاح شلبي : أبو علي الفارسي ٦٤٥ .

(٢) نفسه ٣٤٧ .

(٣) الفارسي : التعليقة على كتاب سيبويه ١ / ٣٨ .

أثر المنطق العقلي في أحكام الفارسي .

ولعلي بتتبع هذا الأثر للمنطق ومفردات الحكم الفقهي والمنطقي عند الفارسي الأستاذ أصل إلى مدى تأثيره في ابن جنّي التلميذ، الذي حذا حذو أستاذه فـــي المنهج الذي اتبعه في إبرام الأحكام النحوية .

فقد تجلّى المنطق عند الفارسي [1] " في هذه الاعتراضات التي يوردها ثم يدفعها بأدلّة يقيس عليها ما رآه. تتجلى المنطقية في القسمة العقلية، فتراه يورد الأوجه المحتملة، ثم يصحّحها جميعاً، أو يبطلها إلاّ واحدة، يتعلق بها الحكم فيصحّحها، وأوّل ما عُني به أبو علي من مسائل المنطق القياس " .

فمن المسائل التي ناقشها الفارسي، وظهر فيها المنطق في التحليل والتعليل ثقل الأسماء والأفعال، حيث أورد في المســـائل المشـــكلة المعروفة بالبغداديات ما قاله ســـيبويه فيها، مِنْ [2] " أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء، لأن الأسماء هي الأولى " .

فأردف الفارسي شارحاً لمقولة سيبويه : [3] " الأسماء هي الأول للأفعال، لأنها مأخوذة من نوع منها هو المصدر، والدليل على أنها مأخوذة منه، أن الأفعال إذا صيغت للأبنية الثلاثة دل كل بناء على حدث مخصوص مع دلالته على الزمان ، والمصدر قبل أن يصاغ الفعل منه

---

(١) عبد الفتاح شلبي : أبو علي الفارسي ٢١٩ .

(٢) سيبويه : كتاب سيبويه ١ / ٢٠ والفارسي : المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ١٠١ .

(٣) الفارسي : المسائل المشكلة المعـروفة بالبغداديات ١٠١ ووردت المســألة نفســها في التعليقة ١ / ٤٣ بالنص نفسه .

لا يخص حدثاً بعينه، لكنه يعم بالدلالة الأحداث الكائنة في جميع الأزمنة، وحكم الخاص أن يكون من العام، فحكم الفعل إذن أن يكون من المصدر، فهذا أحد ما يدل على هذا ".

ويتابع التدليل على صحة ما ذهب إليه من أن الأسماء أوائل للأفعال في مسألة أخرى من البغداديات، فيقول : [1] " من الدليل على أن الأسماء أوائل للأفعال : أنه لا يكون فعل إلاّ وله فاعل، فكلّما وُجد من الأفعال في اللغة في الأمر العام وُجد معه الاسم، وليس كلّما وجد اسم لزم أن يكون معه فعل، فقد علم بهذا أولوية الاسم، وأنه أكثر منه في العدد، وإذا كان أكثر منه في العدد كان أكثر منه في الاستعمال وعلى الألسنة، وإذا كان أكثر كان أخف على اللسان، لأن النطق به أوسع، والمتكلم به أدرب، وهي عليه أسهل، وإنما تكون الدربة بحسب كثرة العادة، وهذا موجود في العادات، وبيّن عند أهل اللغة " .

ويظهر ولع الفارسي بالقياس التمثيلي، وربط المثال النحوي فلسفي النظرة والتعليل بمثال من حياتنا الاجتماعية والثقافية، لربط اللغة بالمنطق الواقعي، حين يقول : [2] " ألا ترى أن المتكلم باللغة العربية لا يسهل عليه النطق باللغة الفارسية، لقلة اعتياده لذلك، وكذلك المتكلم باللغة الفارسية كثيراً، ولا يسهل عليه النطق باللغة العربية سهولة الفارسية، وليس ذلك لشيء أكثر من أن كل واحد من أهل اللغتين، لمّا لم يكثر ذلك في عادته فلم يرتضِ به، لم يخفّ عليه، ولذلك اعتدّ بالعجمة في الأعلام ثُقلاً، وإحدى الموانع من الانصراف، فمعلوم من أن الأكثر في اللغات أخف من الاقل فيها، وذلك ما لا ينكره ذو لغة في لغته. فإذا كان كذلك ثبت أن بعض الكلام أثقل من بعض كما قال، ويثبت أن الأفعال أثقل من الأسماء، والأسـماء أخف

---

(١)الفارسي : المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ٥٤٣ .

(٢) نفسه ٥٤٣ .

منها، وإذا كان أخف منها، احتملت من الزيادة اللازمة ما لا تحتمله الأفعال، فلما احتملتها لزمت ذلك لخفّتها، ولم يلزم ذلك الفعل إذ كان الثقل عكسه " .

فنلاحظ مما سبق ما امتاز به في مسائله النحوية، [1] " فهو في ميدان تقرير الحقائق يستعمل المنطق والجدل بطريقة فلسفية عمادها الدليل والتعليل والتأويل والحمل " .

ويُستَشْعَر من المسائل النحوية التي أوردها الفارسي [2] " ما يعبق به الأسلوب من [رائحة] المنطق الذي يظهر في افتراض الأسئلة وردها بالدليل والحجة، وإيراد جميع الوجوه المحتملة في المسألة، وترجيح أحدها ونقض ما يمكن نقضه منها، واتباع التقسيم في الآراء والردود عليها، واستخدام القياس في كثير من المواضع، وغير ذلك مما يطبع أسلوب الكتاب بصفات عرفت عن أسلوب أبي علي " .

وعندما نقول بمنطقية الفارسي، فنحن لا نعني بها أنه كان يسقط مقولات المنطق ومبادئَه المغرقة في الجدل والغموض على النحو، ولكننا نعني روح المنطق العقلي في افتراض المسألة وإيراد الآراء حولها، ثم ترجيح رأي من هذه الآراء بإسقاط المرجوح منها، حيث يحكم بالبقاء منطقيّاً للأصلح والأرجح .

وخير دليل على بعد نحوه عن فلسفة المنطق ما أورده التوحيدي في إحدى مقابساته من خبر حول الفارسي ورأيه بالمنطق حين قال : [3] " كنّا أمسِ في مجلس الفسوي النحوي،

---

(١) الفارسي : المسائل العسكريات ٢٤ مقدمة التحقيق .

(٢) الفارسي : المسائل العضديات ٢٢ مقدمة التحقيق .

(٣) أبو حيّان التوحيدي : المقابسات ١٢٦ .

فجرى كلام في النحو، فقال له الأندلسي : أيها الشيخ، لم صار الظرف المخصوص بالزمان أكثر من الظرف المخصوص بالمكان ؟ فسكت هنيئة، ثم قال : لا أدري، وليس هذا في النحو. فالنحو في هذا أن تعرف أن الظرف ظرفان : ظرف زمان، وظرف مكان، وتحصي أسماء هذا، وتميّزها من أسماء هذا، وتقف على هذه المواضيع المخصوصة بهما، والإعراب اللازم لهما وبهما " .

فهذا بيّن واضح، وإذا ما توقفنا عند مسألة نحوية ناقشها الفارسي وتوقف عندها ابن جنّي، يظهر لنا ما ذهبنا إليه من طغيان روح المنطق على مناقشاته وأحكامه .

ففي مسألة الاستثناء المنقطع، يعرّفه في كتابه الإيضاح العضدي قائلاً : [1] " الاستثناء المنقطع : أن لا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه، وذلك نحو : ما جاءني أحدٌ إلاّ حماراً، فالاختيار فيه النصب، وإن كان الكلام غير موجب ".

ولكنه يعقد لهذا الاستثناء مسألة في البغداديات، فيوضّح ما جاء فيها من آراء وتوجيهات، ذاكراً ما قاله سيبويه في تخريجه هذا الاستثناء وشرح معناه، حيث قال : [2] " ذكر سيبويه الاستثناء المنقطع، وأنّ (إلاّ) بمعنى (لكن)، وربما ظنّ ظان أنه أراد بهذا أن انتصاب الاسم بعد (إلاّ) كانتصابه بعد (لكن) ، وأن الخبر مضمر، وهذا التأويل خطأ عليه ، ولا يجوز أن يكون أراده، ألا ترى أنّه مثّل انتصاب المستثنى بانتصاب الدرهم بعد

---

(١) الفارسي : الإيضاح العضدي ٢١٢ .

(٢) الفارسي : المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ٤٩٣ .

العشرين، وهذا من عادته أن يمثّل به ما كان منتصباً عنده عن تمام الجملة المذكورة قبلها، وإنما شبّهها (بلكن) من جهة المعنى دون اللفظ " .

فلاحظ كيف احتاط للفهم الخاطئ، فوضّح مبتغى سيبويه من تشبيهه (إلاّ) بـ (لكن)، وأعطى الدليل على كون الشبه معنوياً .

وهو لا يكتفي بهذا الدليل، ولكنه يعطي دليلاً آخر قائلاً : [1] " والدليل على أن انتصاب ما بعد (إلاّ) هنا عن تمام هذه الجملة المذكورة قبلها قولك : جاءني القوم غيرَ النساء، وجاءني الناسُ غير البهيمة. ألا ترى أن (إلاّ) في قولهم : جاءني القوم إلاّ النساءَ، لا يخلو من أن تكون عاملة عمل لكن، فالخبر مضمر، والعامل في الاسم ما قبله من الجملة، فلو كان العامل النصب (لكن)، والخبر مضمر، لوجب أن يكون لـ (غير) خبر مضمر . . . . . كما كان لـ (لكن)، وإضمار خبر (غير) محال، لأنك إذا أضمرته كما أضمرت خبر (إلاّ) وجب أن يكون مرفوعاً كما كان خبر (إلاّ) لمّا كان بمعنى (لكن) مرفوعاً، وليس هنا شيء يجوز أن يرفع الخبر، من فعل ولا شيء مشبه به، فعلم بذلك أن انتصاب الاسم بعد (إلاّ) مثل انتصاب (غير) . . . . . لأنهما في ذلك سواء. وإنّما مُشبهة بـ (لكن) من جهة المعنى " .

وكما ظهر لنا من منهج لابن جنّي في افتراض الاحتمالات نرى الفارسي الأستاذ يفترض بأسلوب الفنقلة حكماً غير جائز حول الاستثناء المنقطع قائلاً :[2] " **ولو قلت** : قعد

---

(١) الفارسي : المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ٤٩٤ .

(٢) نفسه ٤٩٥ .

القوم لكن زيدٌ، وقعد العمرون لكن بشرٌ، **لم يجز**، حتى تقول : لكن زيدٌ لم يقعد، ولكن بشرٌ ذهب، ونحو هذا مما يخرج به ممّا قبله لا يستعمل في الإيجاب إلاّ كذلك، لأنها أريد بما بعدها أن لا يكون داخلاً في جملة ما قبلها. **ولكن لو قلت** : ما جاءني أحد لكن حمارٌ، جاز، لأن الحمار لا يكون مِن الأحدين، وكذلك : ما جاءني زيدٌ لكن عمرو، لأن عمراً ليس بزيد، ولم يثبت بمجيء زيد مجيء عمرو، فيكون نقصاً، وكذلك : ما جاءتني امرأة لكن رجلٌ، وما جاءني رجلٌ لكن غلامٌ، **كل هذا جائز**، لأن الغلام ليس برجل، ولو قلت : **ما جاءني أحدٌ لكن غلامٌ كان فاسداً** " .

فالفارسي استطرد في حديثه عن إلاّ إلى (لكن) مما قد يُعاب عليه حتى قيل عنه : إنه يظهر عنده : [1] " من الاستطراد لأدنى ملابسة تتسيك الموضوع الأصيل الذي يتحدث فيه "، وليس كاستطراد تلميذه الذي يضم موضوعات مترابطة .

وكأنه شعر باستطراده هذا أنه خرج عن مراده، فعاد إليه ذاكراً ما دار بينه وبين أستاذه ابن السرّاج حول الاستثناء المنقطع، حيث يقول : [2] " سألت أبا بكر عن قوله ـ تعالى ـ : " لا يَزَالُ بُنيانُهُمُ الذي بَنَوْا رِيبَةً في قُلُوبِهِم إلاّ أن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُم " [التوبة ١١٠]، ما المستثنى والمستثنى منه على تأويلك في الاستثناء المنقطع ؟ فقال : إذا قلت : لأضربنك إلاّ أن تقوم، فالمعنى أنه يضربُهُ على كل حال إلاّ أن يقوم، فكأنه استثنى حال القيام هنا من الأحوال التي يضربُهُ فيها، فالمستثنى هنا من الأحوال القيام " .

---

(١) عبد الفتاح شلبي : أبو علي الفارسي ٦٤٥ .

(٢) الفارسي : المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ٤٩٦ .

ونراه في التعليقة قد رأى في الاستثناء المنقطع تفسيراً ذكيّا خرج فيه من النحو والتركيب إلى المعنى البلاغي، فهو يرتضي التفسير النحوي الدارج فيه، ثم يرى التأويل على اتساع المعنى، حين يقول : [1] " كما تقول : عتابُك السيف، فتجعل العتابَ السيفَ اتساعاً، وليس به على الحقيقة " .

وقد كان لابن جنّي رأيٌ طريفٌ في الاستثناء المنقطع، أشار إليه عند توقّفه عند قوله _ تعالى _ : " إلاّ من ظلم " [النمل ١١]، فالقراءة الفاشية على انقطاع الاستثناء، حيث [2] " مَنْ منصوبة على الاستثناء، وهو منقطع بمعنى (لكن)، فقوله تعالى " إني لا يخاف لديَّ المرسلون إلاّ من ظلم " معناه : لكن من ظلم كان كذا. ولعمري إن الاستثناء المنقطع فاشٍ في القرآن وغيره، إلاّ أنه مع ذلك مُخْوِج إلى التأول وإعمال القياس والتمحّل " .

وهكذا لاحظنا ظهور النزعة المنطقية عند الأستاذ، كما لاحظناها فيما سبق عند تلميذه، التي ظهرت في التدليل والمقايسة والقول بالأولى .

وسأتوقف الآن عند نماذج من إبرام الفارسي الحكم النحوي، ومدى تأثر تلميذه ابن جنّي بطريقته في الوصول إلى الحكم القائم على العلّة، والمستشهد بالشواهد، والمستعين بالقياس .

إبرام الحكم النحوي عند الأستاذ، ومدى تأثر تلميذه به :

جاء ابن جنّي بأحكام نحوية محكمة، ونظريات في العلل فطنة ، [3] " ولكنه لم يكن في

---

(١) الفارسي : التعليقة على كتاب سيبويه ٢ / ٥٥ .

(٢) ابن جنّي : المحتسَب ٢ / ١٨٠ .

(٣) محمد سعد طلس : أبو الفتح بن جنّي : عصره، مكانته العلمية، آثاره. مجلة المجمع العلمي العربي، المجلد ٣١ ، ١٩٥٦م، صفحة ٤٥٧ .

ذلك إلاّ [مترسّماً] آثار شيخه الإمام أبي علي الفارسي، فقد كان _ رحمه الله _ شديد الميل إلى تقعيد قواعد العربية، وتنظيم علم أصول لها، وضبط أقيستها وعلى غراره نشأ تلميذه، فنظّم تلك القواعد، ورتّبها وتعمّق في البحث أكثر من أستاذه " .

فأبو علي الفارسي في مسائله النحوية يكشف عن براعته في الاحتجاج، وذكائه في القياس والاستدلال، ودقته في إبرام الأحكام النحوية .

والفارسي يسير في إثباته أحكامه النحوية على وتيرة واحدة، [1] " فهو يعتمد في أغلب الأحوال على طرح الأسئلة، والإجابة عليها، بطريقة الخطاب، والنقاش، والجدل، والتأكيد، والاستطراد، وإجبار المقابل على موافقته، والاعتراف له، ثم إصدار الأحكام بعد الاستنتاج الذي يتوصل إليه حيث يحسم القضايا التي يتناولها بجدارة فائقة " .

وإذا ما تتبعنا نهجه في إبرامه الحكم نلاحظ مشابهة كبيرة بين نهجه وبين نهج تلميذه ابن جنّي، ففي مسألة عقدها في الإغفال حول كلمة : (الآن) يبدأ أولاً بإطلاق الحكم العام الذي يضم الكلمة موضع النقاش، فيقول : [2] " حكم ما بني من الأسماء أن يكون لمضارعة الحرف، فلمضارعته له ما يجب أن يخرج إلى حكمه، كما أن نوعاً منها لمشابهتها الأفعال تخرج إلى حكمها، فيمتنع ما يكون لها من الجر والتنوين " .

ثم يضم (الآن) إلى حكم هذه الأسماء المضارعة للحرف، ويبيّن وجه هذه المضارعة، حيث يقول : [3] " وكذلك (الآن) يُبنى لما فيه من مضارعة الحرف . فإن قيل :

---

(١) الفارسي : المسائل العسكريات في النحو العربي ١٩ مقدمة التحقيق .

(٢) الفارسي : الإغفال ١ / ٢٧٩ .

(٣) نفسه ١ / ٢٨٠ .

وما تلك المضارعة ؟ وما جهتها ؟ فالقول في جهة الشبه لها هو تضمّنه معنى الحرف، وإذا تضمّن الاسم معنى الحرف وجب بناؤه، كما أن خمسة عشر لمّا تضمّن معنى الحرف بُنِيَ ".

ثم نراه يقدّم الدليل على كون (الآن) معرفة بغير الألف واللام، ليصل بذلك إلى حتمية بنائها، دون أن يطعن بما جاء به، ضرباً من الاحتياط، فيقول : [1] " والدليل على تعرّف (الآن) بغير ما ظهر فيه من الحرفين، أن ما فيه الألف واللام مما يتعرّف به، يلزم أن يكون قبل دخولهما عليه نكرةً، كرجل والرجل، وليس الآن كذلك، ألا ترى أنه ليس (آن) منكوراً، فيكتسي التعريف بالحرف كالرجل " .

ونراه لولعه بالقياس يبعث في مفردات اللغة، ليجد حالاً مشابهة لكلمة (الآن)، دليلاً يثبت به صحة ما ذهب إليه، وشاهداً على صدق حكمه الذي أبرمه حولها، فقال : [2] " فإن قلت : فهل تجد الألف واللام في اسم غير هذا، والاسم الذي هما فيه غير متعرّف بهما، كما قيل في (الآن) : إنّ المعرّف لـــه غير الألف واللام الموجودين فيـــه ؟ فالجواب : إنّ قولهم (الذي) فيه الألف واللام، وليس تعريف الاسم بهما، إنما تعريفه بغيرهما، والدليل على ذلك تعرّف ســـائر الموصولات ســـوى (الـــذي)، ولا ألف ولاماً فيها، وتعـــرّفها لا يخلو من أحد أمرين :

_ إما أن يكون تعرّفها بالألف واللام .

_ أو بكونها موصولة مخصوصة .

فلا يجوز أن يكون باللام، لأنه لو كان بها دون ما ذكرنا لوجب أن تكون ســـائر الموصولات

---

(١) الفارسي : الإغفال ١ / ٢٨٠ .

(٢) أبو علي الفارسي : الإغفال ١ / ٢٨٢ .

المتعرّية منها غير متعرّفة، وليس الأمر كذلك، لأنها متعرّفة وإن كانت من اللام خالية، فإذا كانت متعرّفة، ولم يخلُ تعريفها من أن يكون بأحد أمرين، وبطل أن يكون بواحد منهما، ثبت أنه بالآخر، فقد وجدت الألف واللام في هذا الاسم لغير هذا التعريف " .

فلاحظْ كيف سلك طريق الاستدلال بالتقسيم في إثبات الحكم، كما كان يفعل تلميذه تماماً، حيث ذكر الاحتمالات الممكنة للأحكام، وأبطل غيرها ليصل إلى الحكم الصحيح الذي يرتضيه، مدعّماً بالحجة العقلية المنطقية، والعلّة المسوّغة له .

وبعد أن أثبت صحة حكمه حول تعريف (الآن) قياساً إلى تعريف (الذي)، يستطرد على عادته، ويناقش قضية حـــول (الذي) وتعريفها فيفترض سؤالاً حـــول الألف واللام في (الذي) وندائها، فيقول : [1] " فإن قال : ما يُنكِر أن تكونَ الألف واللام في الذي للتعريف عند سيبويه، لقوله " لو سميت رجلاً (الذي رأيته) لم يجز نداؤه، كما أنك لو سمّيت بالرجل والرُجْلان، لم يجز نداؤه . . . . . ولما كان (الذي) تعريفه باللام، كتعريف الرجل مُنِعَ نداؤه. فإما أن تقول : إنَّ تعريفه باللام فتترك قولك، وإما أن تجيز نداؤه وفيه الألف واللام، إذا كان غير متعرِّف بها، كما جاز نداءُ من سمّيته بالرجل منطلق ونحوه وفيه اللام، فتخالف فيه سيبويه. فالجواب : أن ما قلناه في الذي من أن تعرّفه بغير اللام على الحقيقة كما قلنا، للدليل الذي قدمناه. فأما امتناعُ ندائه إذا سُمِّيَ به، فالقول فيه قول سيبويه، وإنما امتنع نداؤه، وإن كان تعريفه بغير اللام على الحقيقة، لمضارعته ما كان تعريفه باللام، وذلك أنه يوصف بـــه المبهمة وغيرها مما يوصف بالألف واللام، نحـــو : مررت بهذا الذي في الدار،

---

(١) الفارسي : الإغفال ١ / ٢٨٣ .

ورأيت زيداً الذي ضربته، فلما أُجرِيَ هذا مجرى ما كان متعرّفاً باللام، جعله سيبويه في النداء أيضاً بمنزلته، فمنع من ندائه، كما منع من نداء الرجل ونحوه " .

ويتابع استطراده حول (الذي) وما دار في الآراء حولها من خلاف، فيعرض لرأي المبرد، الذي قلما يوافقه الرأي، ويدحضه مستشهداً بقول أستاذه ابن السرّاج، ومتسلّحاً بالرد الذي قال به، بطريقة فطنة تشي بالقدرة الذهنية الفائقة عند الفارسي الأستاذ، التي أكسبها لتلميذه، فنحن عند قراءتنا للمسألة التي عرضها نظنُّ أننا نقرأ نقاشاً حول مسألة نحوية عقدها ابن جنّي وانبرى لنقاشها على طريقه في قياس حكم بحكم، وافتراض ما ليس بقائم، ثم دحضه وإفساده، بالعلّة المنطقية المبطلة للحكم غير الجائز .

فنرى الفارسي يعرض رأيّاً للمبرد حول نداء (الذي) في حال معيّنة، فيبطله ويورد حكمه، ويدّعمه بالحجج التي تجوّزه ثم توجبه .

فيقول الفارسي : [1] " زعم أبو العباس أن نداء (الذي) إذا سُمِيَّ به جائز عنده من طريق آخر . . . . . قال أبو علي : هذا الذي ذكره لا يَلزم أن ينادي (الذي) من أجله، وليس حَدُّ الأسماء وحُكمها أن يجوز نداؤها ولا ذاك من شرائطها، ألا ترى أن كل ما فيه الألف واللام أسماء، ولا يجوز نداء شيء منها " .

ثم هو بعد أن يورد حكم المبرّد، ويبطله بالحجة المنطقية وبالعلّة الصحيحة، يفترض معارضاً له، يواجهه بسؤال مبطِل لما ذهب إليه، فيتصدى لحجته، مبطلاً إيّاها، وإن كانت قائمة على القياس .

---

(١) الفارسي : الإغفال ١ / ٢٨٧ .

فيقول الفارسي : [1] " فإن قاس هذا فيه قائس فليقس عليه أيضاً قطع الألف منه مع حرف النداء، كقطعه من هذا الاسم، فالقياس على هذا غير مستقيم " .

ويخشى أن يضعّف رأيَه خصمٌ بشاهد ورد في نداء الاسم الموصول فيورده ثم يعطي حكمه في هـذا الشاهد، فيقول : [2] " فأما ما قرأناه علـى أبي بكر عـن أبي العباس، من قول القائل [3] :

مِنْ أَجْلِكِ يا التي تَيَّمْتِ قلبِي

فللضرورة والتشبيه بالاسم مِنْ أجل اللزوم، وهذا في الضرورة من باب (ضَنَنوا)، بل هو أقبح، **فإذا لم يجز هذا في الكلام، لم يجز ما ذكره في** (الذي) في الكلام من ندائه اسم رجل وفيه اللام " .

وقبل أن أتابع مسألة أخرى ناقش فيها (الآن) والمسائل الخلافية فيها، لي وقفة عند شواهد الفارسي النحوية .

فعند ملاحظة نسق شواهده النحوية نلاحظ أن الفارسي له طريقة خاصة في إيراد الشاهد فهو قد يروي الشاهد كاملاً، أو يروي صدر الشاهد الشعري، أو قد يكتفي بكلمة أو كلمتين منه .

كما فعل في المسألة السـابقة، فقد أورد صـدر البيت فقط لاحتوائه على الشـاهد من

---

(١) الفارسي : الإغفال ١ / ٢٨٩ .

(٢) نفسه ١ / ٢٨٩ .

(٣) الشاهد قطعة من بيت ورد بتمامه في الصفحة التالية، وهو بلا نسبة في سيبويه. انظر حنا حدّاد : معجم شواهد النحو الشعرية. شاهد رقم (٣٠٤٣) .

وإذا عُدنا إلى الفارسي في تناوله المسألة وعدم مغادرتها إلاّ بعد إشباعها بحثاً وتمحيصاً، نراه في مسألة أخرى في الإغفال يتمم كلامه حول (الآن)، مورداً رأي الفراء الذي يدحضه، معتمداً على رأي الخليل وسيبويه فيها، فيرد قول الفراء بالحجج والأدلّة المعلّلة والمؤكدة لفساده .

فقد أورد الفارسي قوله _ تعالى _ : " آلآن وقد كنتم به تستعجلون " [يونس ٥١]، ثم قال : [١] " زعم الفراء أن (الآن) إنما هو آن كذا وكذا، وأن الألف واللام دخلت عليه من جهة الحكاية " فأفسده الفارسي، ثم أردف علّة هذا الإفساد قائلاً : [٢] " وذلك أنه إن كان فعلاً قد نُقِلَ فسُمِّيَ به، لا يخلو من أحد أمرين :

_ إما أن يكون فيه ضمير الفاعل .

_ وإما أن يكون فارغاً .

فإن كان فيه ضمير الفاعل، وجب ألاّ يدخل فيه ألف ولام، ألا ترى أن الجمل التي يُسمى بها من الفعل والفاعل لا مدخل للألف واللام فيه، كتسميتهم بـِ (تأبط شرّاً)، فلا تدخل الألف واللام على شيء من هذا، فكذلك الآن لو كان مثلها لم تدخل الألف واللام عليه، ألا ترى أن المفرد إذا سميت به، فصار علماً، ولم يكن في الأصل وصفاً، ولا ما يجري مجرى الوصف مما يدل على أنه الشيء بعينه، لم يدخله الألف واللام، نحو : أسد وثعلب وزيد. فهذا الضرب من الجمل المركّبة من الفعل والفاعل، إن لم تكن أشد امتناعاً مِن هذا الباب لامتناع لام التعريف من الدخول على الفعل، لم يكن ذلك دونها، وأقل ما يجب أن تكون مثلها " .

---

(١) الفارسي : الإغفال ٢ / ٣٢٥ .

(٢) نفسه ٢ / ٣٢٥ .

فبعد أن أفسد الرأي الأول، بما قاسه من أحكام على الحكم موضع الدراسة، وبما أورده من أمثلة تذهب إلى تأكيد ما رآه، يلتفت إلى الرأي الثاني قائلاً : [1] " وإن كان فارغاً من الفاعل خالياً منه، كان فاسداً من جهتين :

_ إحداهما : أنه لا مذهب للبناء فيه، ألا ترى أنك لو سمّيتَ رجلاً بـ (ضَرَبَ) لأعربته، ولم تبنِه، وكذلك فعلت العرب فيما حكى عنهم سيبويه لمّا سمّوا بـ (كَعْسَبَ) أعربوا، قالوا : والكعسبةُ : العدوُ الشديدُ، فكذلك هذا. ووجوب الإعراب في هذا بيّن، لأنه لا مضارعة للحرف فيه .

_ والأخرى : أنه لا مدخل للام التعريف فيه، ألا ترى أنك لو سميت رجلاً بـ (ضَرَبَ) لم تدخل لام التعريف فيه، وكذلك فعلت العرب، لمّا سمّوا بـ (كعسب) لم يدخلوا الألف واللام " .

فالفارسي في هذه المسألة على عادته، التي اكتسبها منه ابن جنّي، يلجأ إلى الاستدلال بالتقسيم، فيبطل الرأيين أو التخريجين للمسألة، ليبطل بذلك حكم الفراء في (الآن) ومعناها ودخول الألف واللام عليها .

فهذا المثال يؤكد تأثر ابن جنّي في طريقته في إبرام الحكم بأستاذه الفارسي، مع تفوّق التلميذ على أستاذه في الإحاطة بالمعلومات، وحصر المسألة بإحكام، وعدم اللجوء إلى الاستطراد الذي قد يُخرِج عن صلب الموضوع. ومع السّير على خطاه في الاستشهاد الشعري المجزوء أحياناً، والتام أحايين أُخر .

---

(١) الفارسي : الإغفال ٢ / ٣٢٦ .

فهذا الفارسي يعرض لمسألة متعلقة بـ (حتّى)، فيورد أوّلاً أحكام (حتّى) عامة وأضربها في الكلام، ويتدرّج في إثبات الحكم حتى يصل أخيراً إلى إبرام حكم مجزوء حول (حتّى) في تخصّص معناها في الجملة الواحدة حيث يجب اختيار معنى واحد دون غيره من معانيها .

فيقول : [1] " اعلم أن حتي على ثلاثة أضرب :

_ **أحدها : أن تكون جارّة.** نحو " حتى مطلع الفجر " [القدر ٥]، وهذه الجارة هي التي تنصب الأفعال بعدها بإضمار (أن)، والفعل وأن المضمَر معها في موضع جرٍّ بحتى .

_ **والآخر : أن تكون عاطفة.** في نحو [2] :

والزادَ حتى نعلَه ألقاها

فهذه تكون عاطفة، والدليل على ذلك أنها لا تخلو من أن تكون عاطفة أو جارّة، فلو كانت جارّة، لانخفض الاسم بعدها، ولم يُعطف على ما قبلها، ولم يشركه في إعرابه. فلما شَرِك ما بعدها في إعراب ما قبلها ثبت أنها عاطفة، ولو كانت غير عاطفة لجرّت.

_ **والثالث : أن تكون داخلة على الجُمل ومنصرفاً بعدها الكلام إلى الابتداء،** كأمّا وإذا ونحوهما، وذلك نحو قوله [3] :

فَيَا عَجَباً حتَّى كُلَيبٌ تَسُبُّني

---

(١) الفارسي : الإغفال ٢ / ٧٤ .

(٢) الشاهد قطعة من بيت لأبي مروان النحوي أو ابن مروان النحوي وهو بتمامه.

ألقى الصحيفةَ كي يخفف رحلَه والزاد حتى نعله ألقاها

انظر حنا حدّاد : معجم شواهد النحو الشعرية شاهد رقم (٣١٠٧).

(٣)الشاهد قطعة من بيت للفرزدق وهو بتمامه :

فيا عجباً حتى كليبٌ تسبُّني كأنّ أباها نهشَلٌ أوْ مجاشعُ

انظر حنا حدّاد : معجم شواهد النحو الشعرية شاهد رقم (١٥٦٠) .

ألا ترى أنه لا تخلو من أن تكون عاطفة، أو جارّة، أو على الوجه الآخر. فلا يجوز أن تكـون عاطفة ، لأنه لا يجوز : يا عجباً وزيدٌ منطلقٌ، لأنك لا تشـرك زيداً في النداء، ولا تدخله أيضاً في الحديث الأوّل، لأنه ليس من شكله، ومخالف له في جنسه . . . . . فإذا لم يكن شكله لم ينعطف عليه، وإذا لم ينعطف عليه صار كأنه قال مبتدئاً : وزيدٌ منطلقٌ، وهذا غير سائغ " .

فبعد أن نفى أن تكون عاطفة، ينبري لردّها مِن أن تكون جارّة، وذلك بإتباع أسلوب الفنقلة، حيث يقول : [1] " فإن قلت : فلِمَ لا تكون هذه الجارّة وتكون الجملة في موضع جر ؟ فذلك خطأ من غير وجه، ألا ترى أن الجمل إنما يحكم لها بمواضع من الإعراب إذا وقعت في مواقع المفردة صفات لها، أو أخباراً، أو أحوالاً، وليس هذا مِن مواضع المفردة، ألا ترى أن حتّى الجارة لم تُضف إلى المضمر، نحو : حتّاك وحتّاه، حيث لم تتمكن تمكّن (إلى) . . . . . كان مِنْ أن تعمل في الجمل أبعد، لأن الاتساع في إقامة الجملة مُقامَ المفرد أشدّ منه في إقامة المضمر مقام المظهر. ألا ترى أن عامة المواضع يقوم المضمر فيها مقام المظهر، ولا تقوم الجمل مقام المفرد إلاّ في مواضع أقل من ذلك . . . . . علمت أن الحكم بأن الجملة بعـد حتى مجرورة مـن فاحش الخطأ، وما تدفعـه الأصول، ولا يوجد عليه شاهد " .

فلاحظْ هذا المنهج المنظّم في تخصيص معنى (حتى) في الجملة الواحدة، بحيث يمنع أن يجوز حمل الشاهد على معنى آخر من معانيها، لامتناع ذلك نحويّاً .

ولكن ابن جنّي لم يحصر حتى بثلاثة أوجه فقط كمـا فعل أستاذه الفارسي، ولكننا نراه

---

(١) الفارسي : الإغفال ٢ / ٧٩ .

يقول في باب حتّى الذي عقده في اللمع : [1] " اعلم أن حتى في الكلام على أربعة أضرب :

_ تكون غاية : فتجر الأسماء على معنى (إلى) .

_ وتكون عاطفة : كالواو .

_ ويبتدأ بعدها الكلام .

_ ويضمر بعدها (أن) فتنصب الفعل المستقبل على أحد المعنيين : معنى (كي)، ومعنى (إلى أن) " .

فالفارسي دمج الضرب الأوّل عند ابن جنّي بالضرب الرابع، فحتى الجارّة عنده، كما تبيّن لنا، هي التي تدخل على الجملة الفعلية وتنصب الفعل بأن مضمرة. وتكون في موضع جر .

وابن جنّي بعد أن يورد الأضرب الأربعة، يورد الشاهد الذي أورده الفارسي ولكن على اختلاف كبير معه في التخريج والاستشهاد، حتى في حيثيّة الاستشهاد فقد أورد ابن جنّي الشاهد الشعري كاملاً، في حين اكتفى الفارسي بعرض عجزه الذي يكمن فيه الشاهد، حيث يقول : [2] " ويروى هذا البيت على ثلاثة أوجه :

ألقى الصحيفة كي يخفّف رحله والزادَ حتى نعلَـُـه ألقاها

يروى برفع (نعله) ونصبها وجرّها : فمن رفعها فبالابتداء، وجعل ألقاها خبراً عنها، ومن نصبها عطفها على الزاد، وجعل ألقاها توكيداً له، وإن شاء نصبها بفعل مضمر، وتكون ألقاها تفسيراً له، ومن جرّها فبـ (حتّى)، وجعل ألقاها توكيداً أيضاً " .

---

(١) ابن جنّي : اللمع في العربية ٤٤ .

(٢) نفسه ٤٥ . وقد ورد تخريجه في صفحة ٢٠٦ .

ومن القضايا الشائكة التي اختلف فيها ابن جنّي مع أستاذه في الرأي **أحوال نون التثنية** .

فابن جنّي في علل التثنية يرى [1] " أن للنون في التثنية والجمع ثلاثة أحوال : حالاً تكون فيها عوضاً من الحركة والتنوين جميعاً، وحالاً تكون فيها عوضاً من الحركة وحدها، وحالاً تكون فيها عوضاً من التنوين وحده " .

ثم نراه يفصّل في كل حال منها [2] :

_ **الحالة الأولى : تكون عوضاً من الحركة والتنوين** في كل موضع لا يكون الاسم المتمكّن فيه مضافاً ولا معرّفاً بالألف واللام، وذلك نحو : رجلان وفرسان، حيث إذا أُفرد الواحد على هذا الحد ظهرت الحركة والتنوين جميعاً .

_ **الحالة الثانية : تكون عوضاً من الحركة وحدها،** فمع لام المعرفة في نحو : الغلامان فالنون ثبتت مع لام المعرفة، كما ثبتت معها الحركة في نحو : الغلامُ والرجلُ. وكذلك النداء، نحو : يا رجلان، فالواحد من نحو هذا لا تنوين فيه، فهو : يا غلامُ .

_ **الحالة الثالثة : تكون عوضاً من التنوين وحده،** فمع الإضافة، وذلك قولك : قام غلاما زيدٍ، فهي تحذف كما تحذف التنوين للإضافة، فلو كانت هنا عِوضاً من الحركة وحدها لثبتت .

فالنون هي [3] " عوض من حركة الواحد وتنوينه معاً ، لأن حروف المد، حروف

---

(١) ابن جنّي : علل التثنية ٨٠ .

(٢) انظر ابن جنّي : علل التثنية ٨١ حتى ٨٣ .

(٣) الأستراباذي : شرح كافية ابن الحاجب ١ / ٧٨ .

إعراب امتنعت من الحركة، فجيء بالنون بعدها عوضاً من الحركة والتنوين اللذين كان المفرد يستحقها ثمة " .

وقد قال الفارسي بهذا القول الذي تابع فيه سيبويه [1] ، وهو يمثّل إحدى الحالات الثلاث عن ابن جنّي.

أما الحالتان الأخريان فهما تمثّلان كلاً من رأي الزّجّاج وابن كيسان، حيث [2] " مذهب الزّجّاج إلى أنها عوض من حركة الواحد، وابن كيسان عوض من تنوينه، وروي هذا عن الزّجّاج وابن ولاّد " .

وهكذا استطاع ابن جنّي التوفيق بين آراء العلماء جميعاً، بأن ارتضى من كل عالم رأياً، ولكن ليس على إطلاقه، بل خصّصه بربطه بشرط مصاحب يقتضي حكمه.

وليست هذه هي المسألة الوحيدة التي أبرزت براعة ابن جنّي في إبرامه الحكم، فنحن نراه في كل مسألة تحتاج إلى إعمال فكر، وعميق نظرة، صاحب رأي عقلي ومنطقي مقنع فيها ومتفرّد .

فمثلاً، نراه ينظر في قولهم : كأنَّ زيداً عمروٌ، فيقول في أصل كأنَّ [3] " اعلم أن أصل هذا الكلام : زيدٌ كعمرو، ثم أرادوا توكيد الخبر، فزادوا فيه (إنَّ) فقالوا : إن زيداً كعمروٍ،

---

(١) انظر الفارسي : التعليقة على كتاب سيبويه ١ / ٣٥ . ولم أجد قول سيبويه هذا في كتابه .
(٢) أبو حيّان الأندلسي : ارتشاف الضرب من لسان العرب ١ / ٢٦٥ .
(٣) ابن جنّي الخصائص ١ / ٣١٧ .

ثم إنهم بالغوا في توكيد التشبيه فقدّموا حرفه إلى أوّل الكلام عناية به، وإعلاماً أن عَقْد الكلام عليه، فلما تقدّمت الكاف، وهي جارّة لم يجز أن تباشر (إنَّ) لأنها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل، فوجب لذلك فتحها فقالوا : كأن زيداً عمرو " .

لاحظ هذا الذكاء عميق التأمّل في فلسفة النظرة إلى أصل الكلمة، ومثل هذا الذكاء يظهر أيضاً في رأيه حول (كاد) في معنى النفي، فهو يرى [1] " أن نفيها يدل على وقوع الفعل بعد بطء، في قوله _ تعالى _ : " وما كادوا يفعلون " [البقرة ٧١]، فإنهم فعلوا بعد بطء " .

ومن هذا نصل إلى أن ابن جنّي قد تأثّر بأستاذه الفارسي في إبرامه الحكم النحوي في كل ما امتاز به من سمات منهجية في إبرام الأحكام، وأرى أنه فاقه في إحكام المسائل المدروسة، وعدم استطراده استطراد أستاذه الذي قد يخرج أحياناً عن المسألة موضع الدراسة .

وهكذا أكون قد أتممت بيان أثر الفارسي في تلميذه ابن جنّي وإبرامه الحكم النحوي .

---

(١) السيوطي : همع الهوامع ١ / ٤٢٤ .

النتيجة

بعد أن أتممت دراسة الحكم النحوي المبرم عند ابن جنّي بتتبع المسائل النحوية في بعض كتبه، واستنباط حكمه النحوي الذي أقامه على علل متنوعة، وتحليل مفردات هذا الحكم، ثم دراسة أثر الفارسي الأستاذ على ابن جنّي التلميذ في إبرام الحكم النحوي، أخلص إلى النتائج التالية :

_ يهتم ابن جنّي بالحد والتعريف، سمةً من سمات نهجه النحوي .

_ يمتاز ابن جنّي بدقة الملاحظة، والقدرة على لمح الإشارات الخاطفة، وإعمال الفكر والعقل والمنطق في الدراسة والتحليل والتعليل والقياس المبتكر .

_ صاحب فكر مستقل، ورأي غير متعصب لمذهب، حيث كانت له اجتهادات نحوية خاصة به، لا يضيره مخالفة الجمهور أو عدم القول بقول سيبويه إذا أعوزه الدليل على قبول ما يذهب إليه .

_ له طريقة ذكية في عرض الحكم النحوي المخالف لرأي الجمهور وحجّتهم، حيث يعرض لهذا الرأي المخالف، ويفنّده، ثم يدحضه بالرد عليه معلّلاً ومدعّماً بالحجة غير القابلة للنقض، ثم يعرض رأيه الذي يراه صحيحاً لعدم احتمال نقضه، حيث بقاؤه دون إدحاض دليل على صحته، وهذا وفق ما أشار إليه السيوطي بالاستدلال الأولى والاستدلال بالتقسيم .

_ اختلف إبرام الأحكام النحوية من حيث الإسهاب والاختصار لا مِنْ حيث طريقة المعالجة والكيفية في كتبه، حيث امتازت في الخصائص مثلاً بالإسهاب المستطرد الشامل، في حين قابلها تكثيف مقتضب للمفردات الأساسية للحكم النحوي في اللمع في العربية .

_ تراوحت طرقه في إبرام الحكم النحوي بين طريقتين ظاهرتين :

_ فهو إما أن يبتدأ بتعريف الحد للمفردة مفتاح الحكم، ثم يبرم الحكم النحوي العام، فيضرب الأمثلة، ويفترض الاحتمالات الافتراضية المنافية لحكمه على شكل تساؤلات متبعاً أسلوب الفنقلة، ثم يتصدى لإبطالها ليرجّح رأيه .

_ وإما أن يبدأ بالأمثلة والشواهد، ليصل بطريق معاكسة إلى الحكم النحوي المراد إبرامه .

_ لا يتحرّج من توظيف الأحكام الفقهية والأحكام المنطقية في إبرامه أحكامه النحوية، وهو يستشهد بهذه الأحكام صراحة أحياناً لتقوية حجته، فيتخذها أمثلة مدعّمة .

_ سرى روح المنطق في منهجه المبتكر في إبرامه الحكم النحوي بشكل خاص، ومناقشاته النحوية بشكل عام، حيث ظهر في تسلسل أجزائه المترابطة، والمنتظمة تحت منظومة المعنى العام للحكم .

_ كان له نسق خاص في شواهده الشعرية، فقد يكتفي بكلمة أو كلمتين من الشاهد الشعري، أو يعرض لشطر منه، أو يورده كاملاً، وقد كان يلجأ أحياناً إلى أمثلة وشواهد شعرية ونثرية غريبة، قلما استشهد بها نحوي قبله .

_ كان يحمل الشواهد الشعرية الشاذة عن الحكم النحوي على الضرورة، أو يأولها لتتوافق والحكم النحوي المطّرد .

_ كان يحمل الأمثال النثرية محمل الشعرية من جهة الضرورة، لتشابه الهدف في التسهيل. ويلجأ إلى الشاذ والنادر في تخريجاته الإعرابية، ويعتمد لهجات ولغات مختلفة في إبرامه الأحكام .

_ ابتدع ابن جنّي نظريات في الأحكام، كان له الفضل في لفت الأنظار إلى مسائلها حيث غُيّبت، مثل ترافع الأحكام، وتبادل الأحكام، والحكم بالضد، والحكم للطارئ، ووجوب

الحكم الجائز .

_ أقام أحكامه النحوية على علل مختلفة، واعتمدها أصلاً دون نص كلام العرب، حيث يمكن قياس حكم على آخر عند تشابه العلل .

_ كان لابن جنّي نظريات وآراء حول العلّة، فالعلّة النحوية أقرب إلى العلّة الكلامية منها إلى العلّة الفقهية، وقد أوضح سبب ذلك بالدليل العقلي وبالاحتكام إلى الحس والطبيعة النفسية .

_ أقرّ ابن جنّي بقدرة العرب على استشعار العلل وملاحظتها من خلال كلامهم فالحكم النحوي مبرَم عن بصيرة ووعي مدرَك، لا على السجية المطلقة .

_ ناقش قضايا تتعلق بفلسفة العلّة مثل تخصيص العلل، وتعارض العلل، وتعدّد العلل، ودور العلل، وقوادح العلل .

_ برزت في مسائله النحوية علل أقام عليها الأحكام :

_ فمن العلل التي اعتل بها في الخصائص : علّة الاستخفاف، وعلّة الاستثقال، وعلّة الاستغناء، وعلّة الإيجاز، وعلّة كثرة الاستعمال، وعلّة أمن اللبس، وعلّة الجواز، وعلّة الوجوب، وعلّة الفرق.

_ ومن علله في اللمع، التي تناسبت والأحكام المكثفة المختصرة فيه، علّة الجواز، وعلّة الحمل على المعنى، وعلّة الاستغناء، وعلّة التوكيد، وعلّة التشبيه، وعلّة الاحتياط، وعلّة المعنى، وعلّة القوة والضعف، وعلّة الأولى، وعلّة الاختصار، وعلّة طول الكلام، وعلّة التخفيف .

_ ومن علله في المحتسب : علّة الحمل على المعنى، وعلّة التصرف وعدم الإجماد، وعلّة الحمل على الضد، وعلّة الحمل على النظير، وعلّة دلالة الحال، وعلّة القوة والضعف، وعلّة الفرق، وعلّة الأولى، وعلّة التوهم والمجاورة .

_ ومن علله في التمام : العلل القياسية : كعلّة التشبيه وعلّة غلبة الفرع على الأصل، وعلّة الضرورة الشعرية، وعلّة التوكيد، وعلّة الفرق، وعلّة الحذف .

_ ومن علله في علل التثنية : علّة الاستخفاف وعلّة الاستثقال وعلّة القوة والضعف، وعلّة الحذف، وعلّة الفرق، وعلّة الحمل على الضد .

_ بدا تأثر ابن جنّي التلميذ بأستاذه الفارسي تأثراً كبيراً وعميقاً في إبرامه الحكم النحوي من حيث الأمانة العلمية في نسبة القول لأصحابه، ثم استقلالية الرأي، وعدم التعصب المذهبي، والموقف مع سيبويه، والتأثر به موضوعاً ونهجاً وعدم التضيّر من مخالفته أحياناً، والدفاع عن رأيه بالحجج أحايين أخر، ثم شرح ما غمض من أحكامه، واختزال ما استطرد فيه .

_ تأثر ابن جنّي بأستاذه في طريقة إبرام الحكم النحوي، حيث سار على النهج نفسه، وتشابهت مفردات الأحكام عندهما، وكذلك تشابه نسق الشواهد، وطريقة الاستشهاد، والنظرة إلى الضرائر .

_ وافق ابن جنّي أستاذه في كثير من أحكامه النحوية المبرمة واتخذ أقواله وشواهده دليلاً على صحة حكمه، وخالفه أحايين أُخر بأدب تلميذ مقدّر لأستاذه .

_ فاق التلميذ أستاذه أحياناً في الإحاطة بمفردات الحكم، وبإحكام زمام السيطرة على المسألة، دون اللجوء إلى الاستطراد المخل، والمخرِج عن الهدف الأساس في النقاش والاستشهاد .

فتكون هذه أهم النتائج التي خلصت إليها في أطروحتي هذه، حول الحكم النحوي عند ابن جنّي، الـذي يُعد دليلاً علـى النضوج الفكري فـي النحو العربي عنده خاصة وعند علماء زمانه عامة .

الفهارس الفنيّة

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
➢ **المقدّمة**	أ
➢ **التمهيد للحكم النحوي**	١
➢ الحكم لغة	٣
➢ الحكم النحوي اصطلاحاً	٥
➢ نشأة الحكم النحوي	٦
➢ الحكم النحوي والفقه	١١
➢ الحكم النحوي والمنطق	١٤
➢ أقسام الحكم النحوي	١٨
➢ **الفصل الأوّل : إبرام الحكم النحوي عند ابن جنّي**	٢١
➢ إبرام الحكم النحوي عند ابن جنّي في كتابه : الخصائص	٢٦
➢ إبرام الحكم النحوي عند ابن جنّي في كتابه : اللمع في العربية	٦٤
➢ إبرام الحكم النحوي عند ابن جنّي في كتابه : المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها	٩١
➢ إبرام الحكم النحوي عند ابن جنّي في كتابه : تفسير أرجوزة أبي نواس في تقريظ الفضل بن الربيع وزير الرشيد	١٠٥
➢ إبرام الحكم النحوي عند ابن جنّي في كتابه : التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري	١١٠
➢ إبرام الحكم النحوي عند ابن جنّي في كتابه : علل التثنية	١١٨
➢ **الفصل الثاني : علل ابن جنّي التي أقام عليها حكمه النحوي**	١٢٧
➢ العلّة لغة	١٢٩
➢ العلّة النحوية اصطلاحاً	١٣٠
➢ نشأة التعليل النحوي وتطوّره	١٣١

- أقسام العلّة النحوية ١٣٣
- أقسام العلّة النحوية عند سيبويه ١٣٦
- أقسام العلّة النحوية عند ابن جنّي ١٣٨
- فلسفة العلّة عند ابن جنّي ١٤١
- نماذج من علله التي أقام عليها حكمه النحوي ١٥٢
  - في الخصائص ١٥٢
  - في اللمع في العربية ١٥٧
  - في المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ١٦١
  - في التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري ١٦٩
  - في علل التثنية ١٧٤

- **الفصل الثالث : تأثر ابن جنّي بأستاذه الفارسي في إبرام الحكم النحوي** ١٧٩

- التلميذ والأستاذ : العرفان بالجميل ١٨١
- الأمانة العلمية والرأي المستقل ١٨٢
- مع سيبويه ١٨٥
- أثر المنطق العقلي في أحكام الفارسي ١٩١
- إبرام الحكم النحوي عند الأستاذ، ومدى تأثر تلميذه به ١٩٧

- **النتيجة** ٢١٢
- **الفهارس الفنية** ٢١٧
- فهرس المحتويات ٢١٨
- فهرس السور القرآنية ٢٢٠
- فهرس الأشعار ٢٢٣
- فهرس المصطلح ٢٢٦
- فهرس الأعلام ٢٣٧
- **ثبت المصادر والمراجع** ٢٤٢
- **الملخص (باللغة العربية)** ٢٥٨
- **الملخص (باللغة الإنجليزية)** ٢٦٠

فهرس السور القرآنية

السورة	رقم الآية	الصفحة
سورة الفاتحة	٢	٩١
سورة البقرة	١٢٤	٥٥
	٦٠	٦٢
	٦	٩٤
	٣١	٩٦
	١٠٢	١١٢
	٢٠٠	١١٦
	٩	١٦١
	٢٥٦	١٦٨
	٧١	٢١١
سورة المائدة	٦	٨٠
	٣٢	١٦٣
سورة الأنعام	٦٢	٢
	١١٧	٩٨
	١٥٨	١٦٤
	١٦٠	١٦٤
سورة الأعراف	١٥٥	١٦١
	٧٨	١٦٥
سورة التوبة	١١٢	٩٩
	١١١	٩٩
	١٠٨	١٦٥
	١١٠	١٩٦

سورة يونس	٥١	٢٠٤
سورة هود	٧٢	٩٩
	٧٨	١٠١
	٨٠	١٠٢
سورة يوسف	١٣	٧٢
	٩٠	١٠٣
	١٠	١٦٤
سورة الإسراء	٢٤	١٦٧
سورة الحج	٤٦	٤٣
	١	٨٨
سورة الشعراء	٢٢	٩٥
سورة النمل	١١	١٩٧
سورة القصص	٨٢	١٨٨
سورة السجدة	١١	١٦٨
سورة فاطر	٢٨	٥٦
سورة ص	٣٢	١٠٦
سورة غافر	٧١	١١٤
سورة الزخرف	٣٩	حاشية ١١٤
سورة محمد	٢١	٧٣

سورة الفتح	٢	٤٩
	٥٨	١٦٨
	٦	٦٠
	٧	٦٠
سورة الرحمن	٢٢	٦٣
سورة الواقعة	٥٥	١١٠
سورة التحريم	١٢	١٣٥
سورة الإنسان	٤	١٣٥
سورة التكوير	١	٤٤
سورة الانشقاق	١	٤٤
سورة القدر	١	١٠٦
	٥	٢٠٦
سورة التكاثر	١	٥٦
سورة الإخلاص	١	٤٣

فهرس الأشعار

الباب	الفصل	القافية	الصفحة
الباء	الباء المضمومة	طربُ	٥٦
	الباء المضمومة	مشعبُ	٧٩
	الباء المضمومة	يلعبُ	٩٥
	الباء المفتوحة	رجبا	١٧٤
الدال	الدال المكسورة	أُعَوَّدِ	٧٣
	الدال المرفوعة	نوأدُ	١١٦
	الدال المفتوحة	موجودا	١٨٩
الراء	الراء المكسورة	الدبرِ	١١٥
	الراء المكسورة	منقرِ	٩٥
	الراء المضمومة	الكبائرُ	١٧٢
	الراء المفتوحة	استدارا	١١٥
	الراء المفتوحة	الخيارا	١١٥
	الراء الساكنة	مُضَرْ	٩٥
السين	السين المكسورة	المجالسِ	١٧١
العين	العين المجرورة	موقعِ	١١١
	العين المضمومة	مجاشعُ	٢٠٦
	العين المفتوحة	الدسيعا	١١٢
	العين المفتوحة	مضاعا	١١١
	العين المفتوحة	الوداعا	٧٥
الفاء	الفاء المكسورة	الشفوفِ	١٠٣
اللام	اللام المكسورة	الدخالِ	١٣٧
	اللام المكسورة	الطحالِ	٧٥

	اللام المكسورة	عويلِ	١٧٣
	اللام المضمومة	زائلُ	٧٨
	اللام المضمومة	طللُ	٥٦
	اللام المضمومة	هابلُ	٩٣
	اللام المفتوحة	مهلا	١٠٣
	اللام الساكنة	فعلْ	١٩ ، ٥٥
الميم	الميم المكسورة	أقدمِ	١٨٩
	الميم المكسورة	حاتمِ	١٠٨
	الميم المكسورة	الشتمِ	٧٨
	الميم المضمومة	السلامُ	٥٩ ، ٧٦
	الميم المضمومة	الظلومُ	٤٢
	الميم المضمومة	مِرْزمُ	١١٣
	الميم المضمومة	مستديمُ	١١٧
	الميم المفتوحة	الحماما	١٧٢
	الميم المفتوحة	علقما	١٠٣
النون	النون المكسورة	أقراني	١١٤
	النون المكسورة	ثمانِ	٩٥
	النون المكسورة	عنّي	٢٠٣
	النون المكسورة	القيونِ	١٦٩
	النون المضمومة	كائنُ	٧٣
	النون المكسورة	يعنيني	١١٢
الهاء	الهاء المفتوحة	ألقاها	٢٠٦ ، ٢٠٨
	الهاء المفتوحة	رضاها	١٦٣
الواو	الواو المكسورة	مرعويْ	٧٦
	الواو المضمومة	ضنِنوا	٢٠٣

الياء	الياء المفتوحة	الدوانيا	١٧٤

الأرجاز :

الراء	الراء الساكنة	أَثَرْ	١٠٦
	الراء الساكنة	اقتفر	١٠٦
	الراء الساكنة	الحِبَرْ	١١٠
	الراء الساكنة	زورْ	١٠٦
	الراء الساكنة	صِعَرْ	١٠٦
	الراء الساكنة	الطيرْ	١١٠
	الراء الساكنة	القترْ	١٠٩
	الراء الساكنة	لسَمَرْ	١٠٩
الفاء	الفاء المفتوحة	احقوقفا	١١٠
	الفاء المفتوحة	فزلفا	١١٠
	الفاء المفتوحة	وجفا	١١٠
القاف	القاف المضمومة	تشتاقُ	٨٧
النون	النون المفتوحة	تنتجونه	٧٢

فهرس المصطلح

الباب	المادة	المصطلح	الصفحة
الهمزة	أخر	التأخير	٣٦، ٥٦، ٥٩، ٧٦، ١٠٩
		تأخير المفعول	٣٥، ٣٦
		تأخير الفاعل	٥٧
الباء	بدل	بدل الكل	١١١
		بدل البعض	١١١
		بدل الاشتمال	١١١
		المبدل	٥٩
		المبدل منه	٥٩
		تبادل الأحكام	٢١٤، ٣٩، ٤٠
	بيح	المُباح	١٢
الثاء	ثني	الاستثناء	٥٩، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ١٩٤، ١٩٧
		الاستثناء المنقطع	١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧
		المستثنى	٧٩، ٨٤، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦
		المستثنى منه	٧٩، ١٩٤، ١٩٦
الجيم	جوز	الجواز	٤، ١٨، ٩٠، ١٣٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ٢١٥
الحاء	حدد	الحد	٢٧، ٢٩، ٧٤، ١١٥، ١٥٦، ٢٠٩، ٢١٣، ٢١٤
	حذف	الحذف	١٨، ٥٣، ٦٢، ٦٣، ٧٤، ٩٥، ١٦١، ١٦٣، ١٦٨، ١٧٣، ١٧٦، ٢١٥، ٢١٦

حكم
الحكم ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ١٢، ٢٥، ٣٦
٤١، ٤٢، ٤٤، ٤٥، ٤٧، ٤٨،
٤٩، ٥٠، ٥٢، ٥٣، ٥٥، ٥٦،
٥٧، ٦٢، ٦٣، ٦٧، ٧١، ٧٢،
٧٣، ٧٤، ٧٩، ٨٢، ٨٣، ٨٧،
٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩٢، ٩٤، ٩٥،
٩٧، ١٠٠، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٧،
١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٣،
١١٧، ١٢٦، ١٢٨، ١٣٠،
١٣٤، ١٤٤، ١٤٦، ١٤٩،
١٥٠، ١٥١، ١٥٤، ١٥٦،
١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٢،
١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢،
١٩١، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٠،
٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧،
٢١٠
الحكم النحوي ٢، ٥، ٦، ١١، ١٣، ١٤، ١٦،
١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢،
٢٥، ٢٦، ٥٥، ٦٠، ٦٣، ٦٤،
٧١، ٩١، ٩٣، ٩٥، ٩٨، ١٠٤
١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٩،
١١٠، ١١١، ١١٧، ١١٨،
١٢٨، ١٣٠، ١٣٢، ١٥٢،
١٧٥، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩،
١٩٧، ٢١١
الحكم العقلي ٤
الحكم العادي ٤، ٦
حكم القليل ١١
حكم الكثير ١١

		حكم الشبيه	١٦٠
		الحكم الفقهي (الحكم في الفقه)	١١، ٨٠، ١٩١
		الحكم الشرعي	١٢، ١٣
		الحكم الواجب	١٨
		الحكم الممنوع (الحكم بالمنع)	١٨، ٩٠
		الحكم الحسن	١٨
		الحكم القبيح	١٨
		حكم خلاف الأولى	١٨
		الحكم الجائز	١٨، ٧٩، ٩٠، ٢١٤
		الحكم المرجوح	٤٦، ٥٣، ٦٠، ٦٩
		الحكم الراجح	٥٣، ٥٥
	حظر	المحظور	١٢
	حمل	حمل الأصل على الفرع	٤٧، ١٣٩، ١٧١
		حمل الفرع على الأصل	٣٩، ١٣٩، ١٥٥، ١٥٦
		الحمل على المعنى	١٠٨، ١٣٩، ١٤٥، ١٥١، ١٥٨، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٨، ٢١٥
		الحمل على النظير	١٦٢، ٢١٥
		الحمل على الضد	١٦٢، ١٧٦، ١٧٧، ٢١٥
	حيل	الاستحالة	٤، ١٨
الدال	دغم	الإدغام	١٣٥
	دلل	الاستدلال بالتقسيم	١٨٧، ٢٠٠، ٢٠٥، ٢١٣
		الاستدلال الأولى	٤٢، ٢١٣
		دوال النسبة	٣٦
		دالة النسبة الصفرية	٣٧
		دالة ماهية	٣٦

		دالة المكان	٣٦
الراء	رتب	الرتب النحوية	٥٤، ٥٧، ٩٦، ١٥٣
	رجح	الترجيح	٩، ١٠، ١٤
		ترجيح الأحكام النحوية	٤٨
	رخص	الرخصة	١٩
	رخم	الترخيم	١١٥، ١٦٠، ١٦١
	رفع	ترافع الأحكام	٤٠، ٤٢، ٤٦، ٢١٤
الزاي	زمن	الزمان	١٦، ٣١، ٧١، ٧٤، ١١٤، ١٩١، ١٩٤
السين	سند	الإسناد	٦، ٣١، ١٩٠
		مُسند	٥
		مُسند إليه	١٤٨
	سوغ	مسوّغ الابتداء بنكرة	٢٠
الشين	شذذ	الشاذ	١٧، ١٩، ٥٢، ٦٠، ٢١٤
الصاد	صرف	منصرف	٦٦، ٢٠٦
		غير منصرف	٦٦
	صغر	التصغير	١٣، ٢٠
الضاد	ضرر	الضرورة الشعرية (الضرائر الشعرية)	١٩، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٧٣، ٧٤، ٧٦، ١١٧، ١٢١، ١٤٠، ١٥٦، ١٧٣، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢١٤

عرف ال التعريف ٢٠
معرفة ٧٠، ٧٥، ٨٠، ٨١، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٧، ١٣٧، ١٥٦، ١٦٨، ١٩٩، ٢٠٩

عطف عطف البيان ٥٩، ٧٦، ١٠١
المعطوف ٩٥، ٦٠، ٦٢، ٦٣
المعطوف عليه ٥٩، ٦٠، ٦٣، ٧٦

عمل العامل (العوامل) ٦، ١٧، ٣١، ٣٥، ٣٨، ٤١، ٤٣، ٤٥، ٥٩، ٦٩، ٧١، ٧٦، ٨٩، ١٠١، ١٤٥، ١٧٢، ١٩٥، ٢١١
العامل اللفظي ٦٩
العامل المعنوي ٦٩
عامل لفظي معنوي ٦٩

المعمول ٤٥، ٦٩

علل التعليل ٥، ٩، ١٠، ١٤، ٢٢، ٣٩، ٤٩، ٦٧، ١١٣، ١٢٩، ١٣١، ١٣٢، ١٣٧، ١٥٣، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٧، ١٧١، ١٧٣، ١٧٧، ١٧٨، ١٨١، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ٢١٣
العلّة ٥، ٣٩، ٤٩، ٧٥، ٨٨، ٩١، ٩٤، ١٠٤، ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٠، ١٤١، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٧،

١٤٨، ١٥١، ١٥٥، ١٥٩،
١٦٢، ١٦٤، ١٦٨، ١٦٩،
١٧١، ١٧٢، ١٧٦، ١٧٧،
١٩٧، ٢٠٠، ٢٠١، ٢١٥
علّة الحكم ١١، ٧٤، ١٦٢
علّة السّماع ١٣٤، ١٣٨
علّة قياسيّة ٧٧
علّة التشبيه ١٣٤، ١٣٧، ١٥٥، ١٥٧،
١٥٩، ١٦٠، ١٧٠، ١٧٤،
٢١٥
علّة الاستغناء ١٣٤، ١٣٧، ١٤٠، ١٥٤
علّة الاستثقال ١٣٤، ١٣٨، ١٥٣، ١٦٥،
١٦٦، ٢١٥
علّة الفرق ١٣٥، ١٣٨، ١٣٩، ١٥٣،
١٥٤، ١٦٦، ١٧٦، ١٧٧،
٢١٥
علّة التوكيد ١٣٥، ١٤٠، ١٥٨، ١٧٣،
٢١٥
علّة التعويض ١٣٥، ١٣٧
علّة النظير ١٣٥، ١٣٧، ١٥٥، ١٥٧
علّة النقيض ١٣٥
علّة الحمل على المعنى ١٣٩، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٢،
١٦٤، ٢١٥
علّة المشاكلة ١٣٥، ١٥٥
علّة المعادلة ١٣٥
علّة المجاورة ١٣٥، ١٣٧، ١٥٧، ١٦٨
علّة الوجوب (الموجبة) ١٣٤، ١٣٥، ١٤٤، ٢١٥
علّة الجواز (المجوّزة) ٤٥، ٧٧، ٩٣، ٩٩، ١٣٤،
١٣٥، ١٤٤، ١٥٦، ١٥٨،

١٥٩، ٢١٥
علّة القاصرة ١٣٤، ١٤٧
العلّة القياسيّة ٧٧، ٩٥، ١٣٣، ١٣٧، ١٣٨، ١٥٥، ١٥٦، ١٧٠، ١٧٣
العلّة التعليمية ١٣٣
العلّة الجدلية النظرية ١٣٣
العلّة البسيطة ١٣٤
العلّة المركبة ١٣٤
علّة التغليب ١٣٥
علّة الاختصار ١٣٥، ١٣٧، ١٣٩، ١٦٠، ٢١٥
علّة التخفيف ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٦٠، ٢١٥
علّة الأصل ١٣٥
علّة الأولى ١٣٥، ١٥٩، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٦، ٢١٥
علّة دلالة الحال ١٣٥، ١٣٧، ١٦٥، ٢١٥
علّة مراعاة المعنى ١٣٩
علّة المعنى ١٣٧، ١٥٩، ٢١٥
علّة التضاد ١٣٦
علّة التحليل ١٣٦
علّة إشعار ١٣٦
علّة الاستحسان ١٣٨، ١٤٠
علّة الاستقباح ١٣٩
علّة التوهم ١٣٧، ١٦٨، ٢١٥
علّة النّية ١٣٧
علّة أمن اللبس ١٣٩، ١٥٥، ١٥٩، ٢١٥
علّة التصرف وعدم الإجماد ١٣٩، ١٦٢، ٢١٥
علّة الشبه والتجانس ١٣٩

		علّة الشذوذ	١٤٠
		علّة عدم نقض الغرض	١٤٠، ١٦١
		علّة إصلاح اللفظ	١٤٠
		علّة الاحتياط	١٤٠، ١٥٥، ١٥٩، ٢١٥
الفاء	فعل	المفعول معه	٥٩، ٧٥، ٧٦، ٧٧
		المفعول له	٥٩
		المفعول به	١٨، ١٩، ٣٣، ٥٤، ٥٦، ٥٨، ١٤٨، ١٥١،
		الفاعلية	١٦
القاف	فنقل	أسلوب الفنقلة	٥٥، ١١٧، ١٢٢، ١٦٦، ٢٠٧، ٢١٤
	قبل	القابلية	١٦
	قدم	التقديم	٣٦، ٥٤، ٥٦، ٥٧، ٥٩، ٦٠، ٧٦، ٧٧، ١٣٥، ١٦٠
		تقديم المفعول	٥٤، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٧٧، ٩٧
		تقديم الفاعل	١٨، ١٩، ٣٥، ٣٦، ٥٤، ٥٦
	قعد	التقعيد	٩
		القواعد النحوية	١٣، ١٨
	قيس	القياس	٥، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٤، ٢٢
		القياس التمثيلي	١١، ٣٤، ٣٩، ١٩٢
		المقيس	٥، ٣٨
الكاف	كره	المكروه	١٢، ٦٠

	كمم	الكم	١٦
	كيف	الكيف	١٦
اللام	لحق	اللواحق	٣٦
	لحن	اللحن	٢، ٧
الميم	مكن	المكان	١٦، ٣٦، ٣٧، ١٨٣، ١٩٤
	ملك	الملك	٧، ١٦
النون	ندب	مندوب	١٢
	ندر	النادر	١٧، ٢١٤
	نزع	التنازع	٥٨، ١٤٦
	نفي	نفي النفي	١٧
	نكر	النكرة	٧٠، ٧٥، ٨٢، ٨٨، ١١٧، ١٣٥، ١٣٧، ١٥٦، ١٦٠، ١٦٨
	نون	التنوين	٢٠، ٤٨، ٦٦، ٨١، ١٢٥، ١٩٨، ٢٠٩، ٢١٠
		نونا التوكيد	٨٩
الواو	وجب	الوجوب	٤، ١٦، ١٨، ٣٦، ٥٨، ٧٩، ١٣٥، ١٤١، ١٤٤، ١٤٦، ١٥٦، ١٥٧، ٢٠٥، ٢١٤، ٢١٥

وسم	الأسماء الموصولة	١٢٥، ١٢٦، ١٧٠
	أسماء الإشارة	١٠١، ١٢٥، ١٢٦، ١٧٠
	أسماء الاستفهام	١٣٩، ١٥٤
	الاسم المتمكّن	٦٦، ٢٠٩
وصف	الصفة	٥٣، ٥٩، ١٠١، ١٢٤، ١٣٨، ١٦٨، ١٧٤
	الموصوف	٥٩، ١١٠، ١٢٤
وضع	الوضع	١٢، ١٦

فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
الأخفش الأوسط (أبو الحسن سعيد بن مسعدة)	١٠، ٤٤، ٥٨، ٦٨، ١٠٩، ١١٩، ١٨٤، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩
أرسطو	١٥
الأزهري	٣
الأستراباذي	٥، ٥٨، ٧٣، ٨٥، ١٢٨
الأسدي (ضيغم)	٤٢
الأصمعي	١٦٤
الأعشى	١٠٣
ابن الأنباري	٢٤، ١٢٠
الأندلسي (أبو حيّان)	٣١، ١١٨، ١٩٤
الأنصاري (أبو زيد)	١٧١، ١٨٤
الباخرزي	٢٣
التوحيدي (أبو حيّان)	١٥، ١٩٣
الجاحظ	٥٤
الجرجاني (علي)	٤، ١٣٠
الجرمي (أبو عمر)	١٠، ٧٨، ١١٩
ابن جنّي	٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٨، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤١، ٤٤، ٤٦، ٤٨، ٥٠، ٥٢، ٥٣، ٥٦، ٥٨، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩١، ٩٣، ٩٤،

٩٦، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٣،
١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٩، ١١٠،
١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥،
١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠،
١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥،
١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٣،
١٣٦، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١،
١٤٢، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧،
١٤٨، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣،
١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠،
١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥،
١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧١، ١٧٢،
١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧،
١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢،
١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨،
١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٤، ١٩٥،
١٩٧، ١٩٨، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٥،
٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١،
٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦

الجوشي التميمي (محمد بن العسّاف) ١٤٣

الجوهري ٣، ١٢٩

حتحات (أمان الدين) ١٣٦

الحموي (ياقوت) ٢٤

الخضراوي ٨٣

الخليل بن أحمد ٩، ١٣١، ١٣٢، ١٣٧

الدؤلي (أبو الأسود) ٨

الدينوري (الجليس النحوي) ١٣٤

ذو الرّمة ٥٦
الربعي ٧٨
الرماني ١٠

الزجاج (أبو إسحاق) ١٠، ١١٩، ١٣٢، ١٥٣، ١٨٣، ٢١٠
الزجاجي ١٠، ٣٠، ١٣٠، ١٣٣
الزيادي (أبو إسحاق) ١٢٠

السامرائي (فاضل) ١٣٩
ابن السّراج (أبو بكر) ١٠، ٣٣، ٤٨، ٧٢، ٧٤، ٩٦، ١١٢، ١٣٢، ١٤٧، ١٤٨، ١٩٠، ١٩٦، ٢٠١
السكري (أبو سعيد) ٩٨، ١١٠، ١٦٩
السمعاني ٢٤
السُهيلي ٣٠، ٣٢
سيبويه ٩، ١٠، ٢٢، ٢٩، ٣٠، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥١، ٥٧، ٦٨، ٦٩، ٨٣، ٨٧، ٩٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٩، ١١٧، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٤، ١٢٥، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٦، ١٣٧، ١٥١، ١٨٠، ١٨١، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٣، ٢١٦

السيرافي (أبو سعيد) ١٠، ١٥، ١٦، ٥٣، ٩٧، ٩٨
السيوطي ١٨، ١٩، ٢٢، ٢٤، ٧١، ٨٠، ١٣٤، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٠، ١٥٩، ٢١٣

شحود (حسن) ١٣٨
الشيباني ١٣
طلس (محمد أسعد) ٦٣
عبد الله بن أبي إسحاق ٨، ١٣١
العبدي (أبو طالب) ١٨٠
العجاج ١١٠
أبو عمرو بن العلاء ٨
عنبسة الفيل ٨
عنترة بن شدّاد ١٨٩
عيسى بن عمر ٩
الغزالي ١٢
ابن فارس ٣
الفارسي (أبو علي) ١٠، ٢٢، ٣٥، ٦٨، ٧١، ٧٤، ٧٨، ٨٣، ١٠٠، ١١٥، ١٦٢، ١٧٥، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٠، ٢١١، ٢١٣، ٢١٦
الفرّاء ١٣، ٦٨، ١٢٠، ٢٠٤، ٢٠٥
الفرزدق ١٠٨
فندريس ٣٦، ٣٧
فوّال (عزيزة) ٦، ١٨، ١٣٤
القطامي ٧٥

ثبت المصادر والمراجع

أولاً : المصادر

١ _ الأزهري — محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي الشافعي أبو منصور ٣٧٠هـ

معجم تهذيب اللغة (٤ أجزاء) ط ١

تحقيق : رياض زكي قاسم دار المعرفة لبنان ٢٠٠١م

٢ _ الأستراباذي — رضي الدين محمد بن الحسن ٦٨٦ هـ

شرح كافية ابن الحاجب (٥ أجزاء) ط ١

تحقيق : إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية بيروت ١٩٩٨م

٣ _ ابن الأنباري — كمال الدين عبد الرحمن بن محمد أبو البركات ٥٧٧هـ

أ _ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين (جزءان) (د . ط)

تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد (د . د) (د . ب) ١٩٨٢م

ب _ نزهة الألباء في طبقات الأدباء ط٣

تحقيق : إبراهيم السامرائي مكتبة المنار الزرقاء ١٩٨٥م

٤ _ الأندلسي — أثير الدين محمد بن يوسف بن علي الغرناطي أبو حيّان ٧٤٥ هـ

ارتشاف الضرب من لسان العرب (٣ أجزاء) ط١

تحقيق : مصطفى أحمد النماس مطبعة المدني القاهرة ١٩٨٧م

تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا دار الكتب العلمية لبنان
١٩٩٧م

١٥ _ ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ٨٠٨هـ
مقدمة ابن خلدون (٤ أجزاء) ط١
تحقيق : علي عبد الواحد وافي لجنة البيان العربي (د . ب)
١٩٦٢م

١٦ _ ابن خلكان شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر أبو العباس ٦٨١هـ
وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (٨ أجزاء) (د . ط)
تحقيق : إحسان عبّاس دار صادر لبنان ١٩٧٨م

١٧_ الدينوري الجليس النحوي الحسين بن موسى بن هبة الله أبو عبدالله ٤٩٠ هـ
ثمار الصناعة في علم العربية ط١
تحقيق : حنا جميل حدّاد وزارة الثقافة الأردن ١٩٩٤م

١٨ _ الزّجاجي عبد الرحمن بن إسحاق أبوالقاسم ٣٣٧هـ
الإيضاح في علل النحو ط٦
تحقيق : مازن المبارك دار النفائس لبنان ١٩٩٦م

١٩ _ ابن السرّاج محمد بن سَهل بن السرّاج النحوي البغدادي أبو بكر ٣١٦هـ
الأصول في النحو (٣ أجزاء) ط٤

تحقيق : عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة لبنان ١٩٩٩م

٢٠ _ السمعاني عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي ٥٦٢هـ

الأنساب (٥ أجزاء) ط١

تحقيق : عبد الله عمر البارودي دار الجنان لبنان ١٩٨٨م

٢١ _ السُهيلي عبد الرحمن بن عبد الله أبو القاسم ٥٨١هـ

نتائج الفكر في النحو ط٢

تحقيق : محمد إبراهيم البنا دار الاعتصام مكة المكرّمة ١٩٨٤م

٢٢ _ سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر أبو البشر ١٨٠هـ

كتاب سيبويه (٥ أجزاء) ط١

تحقيق : عبد السلام محمد هارون دار الجيل بيروت (د . ت)

٢٣ _ السيرافي الحسن بن عبد الله أبو سعيد ٣٦٨هـ

أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض

ط١

تحقيق : محمد إبراهيم البنا دار الاعتصام مكة المكرمة ١٩٨٥م

٢٤ _ السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد أبو بكر ٩١١هـ

أ _ الاقتراح في علم أصول النحو وجدله ط جديدة

تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد مكتبة الصفا القاهرة ١٩٩٩م

ب _ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (جزءان) ط٢

تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر لبنان ١٩٧٩م

ج _ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٤ أجزاء) ط١

تحقيق : أحمد شمس الدين دار الكتب العلمية لبنان ١٩٩٨م

٢٥ _ الشوكاني محمد بن علي بن محمد ١٢٥٠هـ

إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (جزءان) ط٢

تحقيق : أحمد عزّو عناية دار الكتاب العربي لبنان ٢٠٠٠م

٢٦ _ ابن العماد عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد أبو الفلاح ١٠٨٩هـ

شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٩ أجزاء) ط١

تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا دار الكتب العلمية لبنان

١٩٩٨م

٢٧ _ الغزّالي محمد بن محمد بن محمد أبو حامد

المستصفى في علم الأصول (جزءان) ط١

تحقيق : محب الله بن عبد الشكور المطبعة الأميرية مصر

١٣٢٢ هـ

٢٨ _ ابن فارس أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي أبو الحسين ٣٩٥هـ

معجم مجمل اللغة (٤ أجزاء) ط١

تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان مؤسسة الرسالة لبنان

١٩٨٤م

٢٩ _الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي ٣٧٧هـ

أ _ الإغفال : وهو المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن

وإعرابه لأبي إسحاق الزّجاج (د . ط)

دون تحقيق المجمع الثقافي الإمارات ٢٠٠٣م

ب _ الإيضاح ط ٢

تحقيق : كاظم بحر مرجان عالم الكتب لبنان ١٩٩٦م

ج _ الإيضاح العضدي ط١

تحقيق : حسن شاذلي فرهود مطبعة دار التأليف مصر ١٩٦٩م

د _ التعليقة على كتاب سيبويه (جزءان) ط١

تحقيق : عوض بن حمد القوزي مطبعة الأمانة القاهرة ١٩٩٠م

هـ _ الحجة في علل القراءات السّبع (جزءان) (د . ط)

تحقيق : علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي الهيئة المصرية

العامة للكتاب القاهرة ١٩٨٣م

و _ المسائل العسكريات ط١

تحقيق : إسماعيل أحمد العمايرة الجامعة الأردنية عمّان ١٩٨١م

ز _ المسائل العضديات ط١

تحقيق : شيخ الراشد منشورات وزارة الثقافة دمشق ١٩٨٦م

ح _ المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ط١

تحقيق : صلاح الدين عبد الله السنكاوي وزارة الأوقاف والشؤون الدينية مطبعة العاني بغداد ١٩٨٣م

٣٠ _ الفيروزآبادي مجد الدين محمد بن يعقوب ٨١٧هـ

البلغة في تاريخ أئمة اللغة (د . ط)

تحقيق : محمد المصري وزارة الثقافة القاهرة ١٩٧٢م

٣١ _ القفطي جمال الدين علي بن يوسف أبو الحسن ٦٢٤هـ

إنباه الرواة على أنباه النحاة (٤ أجزاء) ط١

تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر العربي القاهرة ١٩٨٦م

٦٢٢٦٨١

٣٢ _ الكفوي أيوب بن موسى الحسيني أبو البقاء ١٠٩٤هـ

الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية (٥ أجزاء) ط١

تحقيق : عدنان درويش منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي دمشق ١٩٧٥م

٣٣ _ ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم بن علي بن أحمد أبو الفضل ٧١١هـ

لسان العرب (١٥ جزءاً) ط ٦

دون تحقيق دار صادر لبنان ١٩٩٧م

٣٤ _ الموسوي محمد باقر الخوانساري ١٣١٣هـ

روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات (٨ أجزاء)

(د . ط)

تحقيق : أسد الله إسماعيليان مطبعة مهراستوار طهران

١٣٩٢هـ

٣٥ _ ابن هشام جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري أبو محمد

٧٦١هـ

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ط١

تحقيق : مازن المبارك ومحمد علي مراجعة : سعيد الأفغاني دار

الفكر دمشق ١٩٩٢م

٣٦ _ الوراق محمد بن عبدالله الوّراق أبو الحسن ٣٨١هـ

علل النحو ط١

تحقيق : محمود محمد محمود نصّار دار الكتب العلمية لبنان

٢٠٠٢م

٣٧ _ اليافعي عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي أبو السعادات ٧٦٧هـ

مرآة الجَنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان

(٤ أجزاء) ط١

تحقيق : خليل المنصور دار الكتب العلمية لبنان ١٩٩٧م

٣٨ _ اليماني تاج الدين عبد الباقي بن عبد المجيد أبو المحاسن ٧٤٣هـ

إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ط١

تحقيق : عبد المجيد ذياب مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات

الإسلامية الرياض ١٩٨٦م

ثانياً : المراجع

١ _ أمين أحمد

ضحى الإسلام ط٦

مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٦١م

٢ _ أنيس إبراهيم

من أسرار اللغة (د . ط)

مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة ١٩٩٤م

٣ _ جمال الدين مصطفى

البحث النحوي عند الأصوليين ط١

دار الرشيد للنشر الجمهورية العراقية ١٩٨٠م

٤ _ حدّاد حنا جميل

معجم شواهد النحو الشعرية ط١

دار العلوم الرياض ١٩٨٤م

٥ _ حسن عبد الحميد

القواعد النحوية مادتها وطريقتها ط١

مطبعة العلوم القاهرة ١٩٤٦م

٦ _ حسين محمد الخضر

دراسات في العربية وتاريخها ط٢

المكتب الإسلامي دمشق ١٩٦٠م

٧ _ الزركلي خير الدين

الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين (٨ أجزاء) ط٦

درا العلم للملايين لبنان ١٩٨٤م

٨ _ زيدان جرجي

تاريخ آداب اللغة العربية (جزءان) طبعة جديدة

دار الهلال القاهرة (د . ت)

٩ _ السامرائي فاضل صالح

ابن جنّي النحوي ط١

دار النذير بغداد ١٩٦٩م

١٠ _ شلبي عبد الفتاح إسماعيل

أبو علي الفارسي، حياته ومكانته بين أئمة العربية وآثاره في القراءات والنحو ط١

مكتبة نهضة مصر القاهرة ١٣٧٧هـ

١١ _ الطنطاوي محمد

نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ط٢

دار المعارف مصر (د . ت)

١٢_ عبد البديع لطفي

التركيب اللغوي للأدب، بحث في فلسفة اللغة والاستطيقا ط١

مكتبة النهضة القاهرة ١٩٧٠م

١٣ _ فندريس جوزيف

اللغة ط١

ترجمة : عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص مكتبة الأنجلو

المصرية القاهرة ١٩٥٠م

١٤ _ فوّال عزيزة

المعجم المفصّل في النحو العربي (جزءان) ط١

دار الكتب العلمية لبنان ١٩٩٢م

١٥ _ قباوة فخر الدين

أبواب ومسائل من الخصائص والإنصاف ط١

دار الفكر دمشق ٢٠٠١م

١٦ _ المبارك مازن

النحو العربي. العلّة النحوية : نشأتها وتطوّرها ط٣

دار الفكر للطباعة والنشر بيروت ١٩٧٤

١٧ _ أبو المكارم علي

أ _ أصول التفكير النحوي ط١

منشورات الجامعة الليبيّة ليبيا ١٩٧٣م

ب _ تقويم الفكر النحوي ط١

دار الثقافة بيروت ١٩٧٥م

١٨ _ النعيمي حسام سعيد

الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جنّي ط١

وزارة الثقافة والإعلام بغداد ١٩٨٠م

١٩ _ ياقوت أحمد سليمان

دراسات نحوية في خصائص ابن جنّي ط١

دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ١٩٩٣م

ثالثاً : الرسائل الجامعية

١ _ حتحات أمان الدين

الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو .

رسالة دكتوراة لم تنشر جامعة حلب سورية ١٩٩٣م

٢ _ شحود حسن عبد الكريم

نظرية العامل وتطبيقاتها عند ابن جنّي

رسالة دكتوراة لم تنشر جامعة تشرين سورية ١٩٩٧م

رابعاً : الدوريات

طلس محمد أسعد

أبو الفتح بن جنّي : عصره مكانته العلمية آثاره .

مجلة المجمع العلمي العربي دمشق

المجلد ٢٤ ١٩٤٩م ص٥٣٧ حتى ص٥٤٦

المجلد ٢٥ ١٩٥٠م ص ٧٨ حتى ص٨٦

المجلد ٣٠ ١٩٥٥م ص ٤٤٠ حتى ص٤٥٧

وص ٦٠٨ حتى ص٦٢٢

المجلد ٣١ ١٩٥٦م ص ١٠٦ حتى ص١١٨

وص٢٨٣ حتى ص٣٠١

وص٤٥١ حتى ص٤٧٢

المجلد ٣٢ ١٩٥٧م ص٣٣٨ حتى ص٣٥٢

وص٦٥٨ حتى ص٦٧١

تمام الأطروحة بحمد من كان في العلم معُين الطالبين